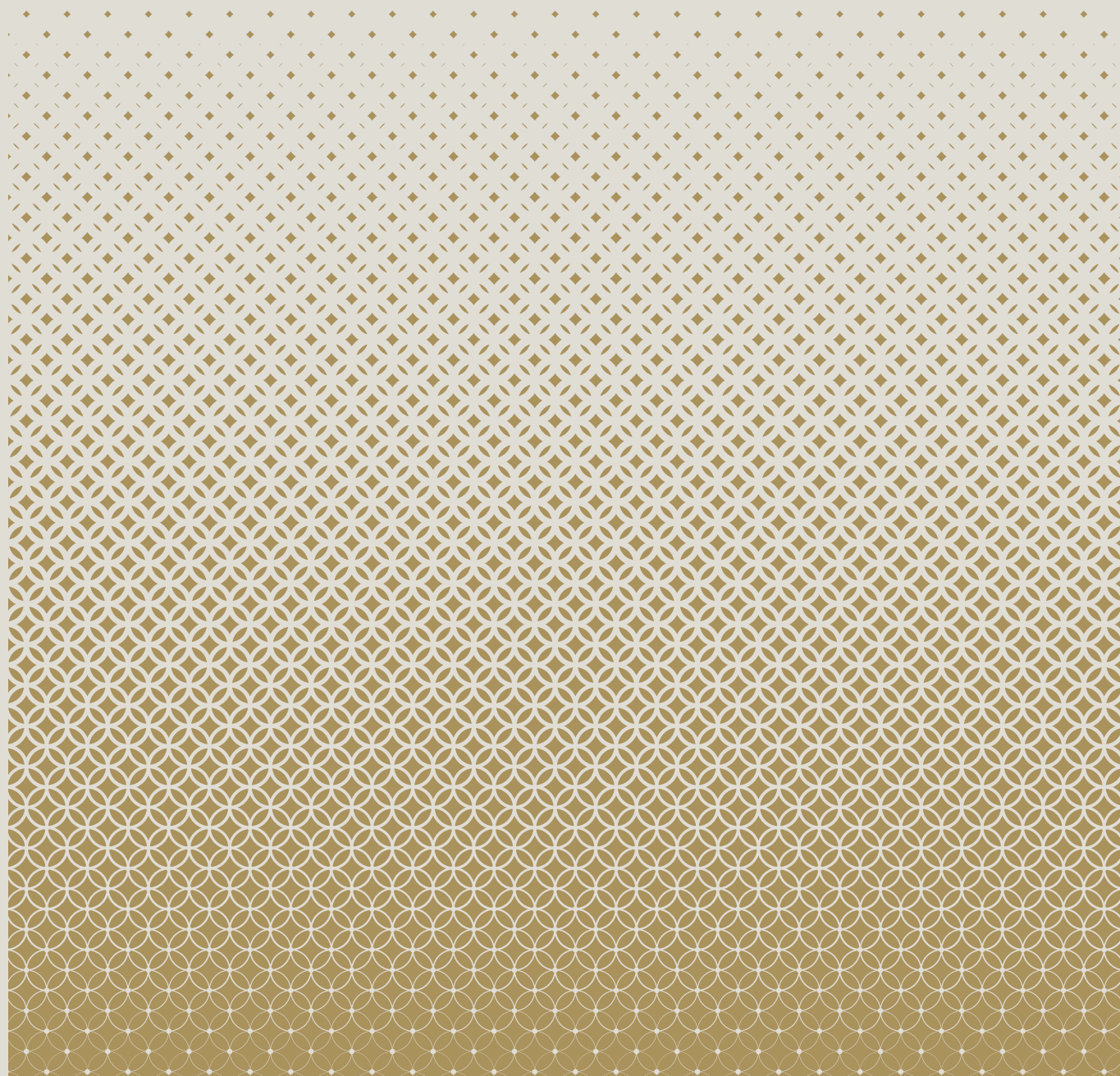






صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الأمير الوالد



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى

معلومات رئيسية

حول بنك قطر الأول



رمز التداول: QSE: QFBQ	السيد عبد الرحمن توتونجي الرئيس التنفيذي (تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢١)
مجلس الإدارة (تم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٩ لمدة ٣ سنوات)	السيد أيمن زيدان نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الاستثمار التنفيذي (تم تعيينه بتاريخ ٢٠٢٠)
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس الإدارة	السيد راجيش بنسال الرئيس المالي (تم تعيينه بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢١)
السيد محمد يوسف المانع نائب الرئيس	السيدة ريتا الحلو سكرتير مجلس الإدارة (تم تعيينها بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢١)
السيد عبد اللطيف محمد السادة	رقم الترخيص الصادر عن مركز قطر للمال: ٥٥٥91
السيد ابراهيم محمد ابراهيم جيدة	مراقب الحسابات الخارجي إرنست أند يونغ (تمت الموافقة على تعيينهم للسنة المالية ٢٠٢١ من قبل الجمعية العمومية بتاريخ ٥ أبريل ٢٠٢١)
السيد محمد ناصر الفهيد الهاجري	عنوان المقر الرئيسي المبنى ٢٩ شارع سحيم بن حمد، السد، الدوحة هاتف: +٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٣٣٣ فاكس: ٩٧٤ ٤٤٤٨ ٣٥٦٠ الموقع الإلكتروني: www.qfb.com.qa

تم إعداد التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ وعرضه على الجمعية العمومية للبنك للموافقة عليه في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٢. وهو يحتوي على الأقسام الموضحة في جدول المحتويات بالإضافة إلى تقرير الحوكمة الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي لعام ٢٠٢١. ويمكن الاطلاع على التقرير السنوي الذي يشمل تقرير الحوكمة على موقع البنك الإلكتروني: www.qfb.com.qa

جدول المحتويات



أبرز الإنجازات خلال العام	٠٦	هيئة الرقابة الشرعية	٤٤
لمحة عن الأداء المالي	٠٧	تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤٥
نبذة عنا	٠٨	تقرير الحوكمة	
رسالة رئيس مجلس الإدارة	١١	◆ أبرز الإنجازات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢١	٤٧
رسالة الرئيس التنفيذي	١٥	◆ بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة	٤٨
الهيكل القيادي للبنك		◆ مقدمة	٤٩
◆ مجلس الإدارة	٢٠	◆ إطار الحوكمة	٤٩
◆ الفريق التنفيذي	٢٢	◆ هيكل الملكية والمساهمون	٤٩
موظفو بنك قطر الأول		◆ مجلس الإدارة	٥٠
◆ تخطيط القوى العاملة	٢٤	◆ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	٥٧
◆ التنوع والشمول	٢٥	◆ هيئة الرقابة الشرعية	٦٠
إستراتيجيتنا ونموذج أعمالنا	٢٦	◆ الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية	٦١
ملخص عن الأنشطة المصرفية الرئيسية		◆ حوكمة المخاطر والرقابة الداخلية	٦٥
◆ الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات	٢٩	◆ حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين	٦٩
◆ الخزينة	٣٠	◆ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	
◆ إدارة الاستثمارات	٣٠	◆ إفصاحات الحوكمة	٦٩
◆ الخدمات المصرفية الخاصة	٣٦	◆ تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة	٧٠
ملخص عن الأداء الرقابة المالي	٣٨	◆ تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط	
ملخص عن العمليات		◆ الداخلية على التقارير المالية	٧٢
◆ إدارة العمليات	٤١	البيانات المالية	
◆ تكنولوجيا المعلومات	٤١	◆ تقرير مجلس الإدارة	٧٥
ملخص عن أنشطة الرقابة الداخلية		◆ تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة	
◆ إدارة المخاطر	٤٣	◆ المساهمين الكرام بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)	٧٨
◆ الامتثال ومكافحة غسيل الأموال	٤٣		
◆ الشؤون القانونية	٤٣		
◆ التدقيق	٤٣		

أبرز الإنجازات خلال العام



استطاع بنك قطر الأول بعد فترة من تحقيق الخسائر المتراكمة تعزيز قدرته على التكيف مع التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩ ومتحوراتها وما نتج عن ذلك من تأثير على الأسواق المحلية والعالمية. وفي ظل هذه التحديات، سلط البنك معرفته وخبرات فريقه الإداري على الحاجة الملحة لوضع إستراتيجية جديدة تتسم بالمرونة والقابلية للتحويل فنجح في تحقيق أداء متفوق ومتميز في كافة أنشطته وعملياته معلناً وللمرة الأولى منذ أكثر من نصف عقد عن تسجيل أعلى صافي ربح للبنك كما في نهاية عام ٢٠٢١.

وقد ركز البنك خلال عام ٢٠٢١ على تبسيط عملياته واتباع نهج عملي في تحقيق النجاح وتوسيع آفاقه نحو أسواق جديدة من أجل استهداف الفرص الاستثمارية الفريدة وعالية الجودة وتقديم منتجات مصرفية مبتكرة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مركزاً في الوقت نفسه على تعزيز أنظمتة وسياساته الداخلية بما يتناسب مع توجهاته المستقبلية.

لمحة عن الأداء المالي

إجمالي المصاريف كما في نهاية عام ٢٠٢١ انخفضت بنسبة (-١٥٪) إلى ٨٤,٥ مليون ريال قطري	*صافي الأرباح كما في نهاية عام ٢٠٢١ ١٠٠,٣٧ مليون ريال قطري أعلى معدل لصافي الربح منذ ٦ سنوات
*العائد على السهم كما في نهاية عام ٢٠٢١ ١٧,٥٪	إجمالي الدخل كما في نهاية عام ٢٠٢١ ٢٢٦,٧ مليون ريال قطري
إجمالي الودائع ارتفع بنسبة ٥٣٪ إلى ١,٨٧ مليار ريال قطري	إجمالي الأصول ارتفع بنسبة ١٣٪ مقارنة مع عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٢ مليار ريال قطري
نسبة الأصول التمويلية إلى الودائع بلغت ٢٠,٧٪	إجمالي النقد ارتفع مقارنة مع عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣٦٪ إلى ١,٦٥ مليار ريال قطري
معدل كفاية راس المال ارتفع من ١٥,٢٥٪ إلى ١٨,١٠٪	إجمالي الأصول تحت الإدارة (العقارات) ارتفع مقارنة مع عام ٢٠٢٠ بنسبة ٧٩٪ إلى ٣,٨ مليار ريال قطري

*التي تُعزى إلى مساهمي بنك قطر الأول

أبرز الإنجازات خلال العام



بنك قطر الأول هو أول بنك استثماري مستقل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعتمد من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومدرج في بورصة قطر تحت الرمز (QSE-QFBQ). يقدم بنك قطر الأول لعملائه مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية والحلول المالية المبتكرة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك الاستثمارات البديلة التي تركز بشكل خاص على استثمارات الأسهم الخاصة والاستثمارات العقارية، وأنشطة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، بالإضافة إلى أنشطة إدارة الخزينة والاستثمار.

يفضل استراتيجيته الواضحة وخبرة فريق عمله وقاعدة مساهميه الثابتة، يُعتبر بنك قطر الأول المستشار الموثوق للأفراد ذوي الملاءة المالية العالية، والعملاء من الشركات والمؤسسات، إضافة إلى كونه بوابة للفرص الواعدة في قطر والأسواق الإقليمية والعالمية.

مهمتنا

مهمتنا أن نوفر للأفراد من أصحاب الملاءة المالية العالية والشركات مجموعة جذابة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تغطي الاستثمارات البديلة وتركز على أسهم الملكية الخاصة وقطاع العقارات، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، إضافة إلى الخزينة والاستثمارات.

بصفتنا مؤسسة مدرجة في بورصة قطر، سنستمر في تعزيز دورنا كمستشار مالي موثوق وبوابة للفرص الاستثمارية في أسواق قطر، المنطقة والعالم.

رؤيتنا

رؤيتنا هي أن نصبح البنك الرائد عالمياً في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال توفير فرص استثمارية جذابة وطول مالية مبتكرة.

قيمتنا

حددنا قيمنا، «المبادئ الخمسة»، لبناء ثقافة عمل متطورة واثقين بأن نجاحنا يعتمد على فهم الاحتياجات المتغيرة للمساهمين. ويمكن ترجمة هذه "المبادئ الخمسة" كما يلي:

احترام المبادئ

الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ومعايير الحوكمة، والأسلوب المهني الفعال.

الريادة

توفير الحلول المصرفية والاستثمارية الفريدة من نوعها، من خلال تحدي المعايير العادية واستكشاف فرص مبتكرة.

الخصوصية

تقديم حلول مالية تلائم المتطلبات الشخصية، لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمساهمين والعملاء في إطار من السرية التامة.

إن قاعدة مساهميننا الثابتة وفريق عملنا من ذوي الخبرة العالية، يمكنان "الدول" من الاستفادة من الطلب المتزايد على التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوسيع باقة خدمات عنوانها "الامتياز"، من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية والعمل وفق أعلى معايير الحوكمة والنزاهة.

سنوات توظيف أفضل المواهب في السوق والمحافظة عليها مع ضمان بيئة عمل حديثة، يستطيع موظفونا من خلالها تقديم أفضل ما لديهم للعملاء – لنواصل التقدم نحو تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

إن أعمالنا ستصب دائماً في مصلحة المساهمين والمجتمعات التي نعمل من خلالها.

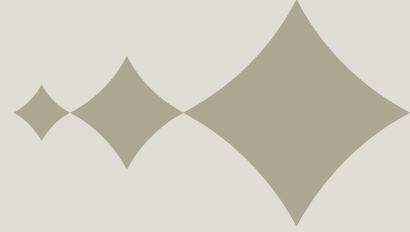
الاستثنائية

تطوير عروض وخدمات استثمارية ومصرفية مبتكرة من خلال تبني أسلوب فكري تقدمي ومنهجيات فعالة وغير مسبوق.

الشراكة

الحفاظ على علاقة طويلة الأمد مع العملاء من الأفراد والمؤسسات، وتأكيد دور البنك كمستشار موثوق قادر على اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة عالمياً.

رسالة رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على نبينا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمون الكرام،
يسرني ويشرفني، بالأصالة عن
نفسي وبالنسبة عن مجلس
الإدارة، أن أقدم لكم التقرير
السنوي لبنك قطر الأول حيث
يمكنكم الاطلاع على النتائج
المالية وملخص عن أبرز الأنشطة
والأعمال للسنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

كان العام ٢٠٢١ عاماً آخر من التحديات شهد العالم خلاله استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتطور تأثيراتها على كل جانب من جوانب حياتنا اليومية. وقد استمر العديد من قطاعات الأعمال التجارية في شق طريقه بصعوبة نحو التعافي، بينما عجزت بعض القطاعات الأخرى عن الصمود في وجه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الجائحة. وإزاء هذه التحديات وما تتطلبه من ضرورة التعامل معها بأكثر قدر من الإصرار ومن منطلق المسؤولية التي أبداهها مجلس الإدارة على مدى السنوات الثلاث الماضية من ولايته التي شارفت على الانتهاء، استطعنا التصدي للظروف المتغيرة بفعالية ونظرنا إلى التحديات بتفاؤل وثقة لنجد فيها فرصاً قيمة وسانحة دفعتنا إلى إعادة صياغة خططنا الإستراتيجية وتحديد أهدافنا التشغيلية فنجدنا في النهوض بأدائنا والارتقاء بأنشطتنا على جميع المستويات ليصبح البنك أكثر إنتاجية وكفاءة وفعالية.

فبعد أن حققنا الخسائر المتراكمة على مدى سنوات طويلة، تمكن بنك قطر الأول أخيراً من تحقيق الانتعاش وإنهاء السنة المالية ٢٠٢١ بتسجيل صافي ربح مخصص لمساهمي بنك قطر الأول بقيمة ٣٧،١٠٠ مليون ريال قطري.

شكل العام ٢٠٢١ تجربة مهمة في مسيرة تحول البنك، فكانت هذه السنة الثالثة والأخيرة من ولاية مجلس الإدارة الذي مارس مهامه وسط بيئة اتسمت بتفاقم الظروف القاسية بسبب تفشي الأوبئة وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، ثابر مجلس الإدارة على اتخاذ القرارات الحكيمة والإستراتيجية، ملتزماً بمسؤولياته تجاه المساهمين، فنجد بترسيخ مكانة البنك كجهة فاعلة في الاقتصاد القطري.





ويعود الفضل في الانتعاش الذي شهده القطاع المصرفي في قطر إلى المتابعة الحثيثة والجهود الداعمة التي بذلتها القيادة الرشيدة لدولة قطر في ظل حكم حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى من أجل مواجهة الأزمة وتخفيف الصدمة الاقتصادية الكلية والمالية التي أحدثتها الجائحة، وقد انعكست هذه الجهود على النتائج المالية الإيجابية التي حققها البنك انطلاقاً من إستراتيجيته الجديدة في ظل رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.



ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق هذه النتائج القرار التي اتخذته مجلس الإدارة للتحويل من نموذج إستراتيجي قائم على الاستثمار في الأسهم الخاصة إلى إستراتيجية قائمة على الدخل المحقق بشكل رئيسي من إيرادات الرسوم والعمولات، مع استهداف تنويع مصادر الدخل لتحقيق الأهداف المحددة. وقد انعكست هذه القرارات بشكل واضح على نتائج هذا العام التي تحققت بشكل رئيسي من العمولات والرسوم والعوائد على المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها البنك إلى عملائه. كما لا يفوتنا تسليط الضوء على أهمية قرار مجلس الإدارة المتمثل بالانفتاح على أسواق جديدة ولا سيما سوق العقارات في الولايات المتحدة لمنح المستثمرين إمكانية الوصول إلى منصة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد نتج عن هذا القرار تحقيق عوائد مالية استثنائية بشكل غير متوقع.

شهد العام الماضي خطوة هائلة نحو التحويل الرقمي، لا سيما في ظل التداعيات الناشئة عن الجائحة والتي أدت إلى تعطيل العمليات في مختلف القطاعات ما دعا إلى بروز حاجة

ملحة من أجل إيجاد حلول بديلة لبناء قاعدة رقمية أكثر مرونة واستباقية لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتطورة للسوق.

وبالتزامن مع هذه المتغيرات، أطلقنا في عام ٢٠٢١ تطبيقاً مصرفياً جديداً QFB Mobile، وذلك بالانسجام مع التزامنا بتوفير الحلول المالية المبتكرة التي تقدم منتجات وخدمات عالية الجودة للعملاء من خلال رقمنة الخدمات وتزويد العملاء بقنوات فعالة لإدارة استثماراتهم واحتياجاتهم المالية بكفاءة، في أي وقت ومن أي مكان في العالم. ويعود الفضل في الانتعاش الذي شهده القطاع المصرفي في قطر إلى المتابعة الحثيثة والجهود الداعمة التي بذلتها القيادة الرشيدة لدولة قطر في ظل حكم حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى من أجل مواجهة الأزمة وتخفيف الصدمة الاقتصادية الكلية والمالية التي أحدثتها الجائحة، وقد انعكست هذه الجهود على النتائج المالية الإيجابية التي حققها البنك انطلاقاً من إستراتيجيته الجديدة في ظل رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

ولا بد من توجيه كلمة وفاء وتقدير للجهود التي بذلتها الإدارة في تنفيذ آليات عمل ناجحة وفق الخطط الإستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة من أجل الارتقاء بأداء البنك، حيث استطاع تسجيل نتائج متميزة خلال العام، متطلعين أن يواصل أعضاء الإدارة التنفيذية تلك الجهود والعمل يداً بيد مع مجلس الإدارة الجديد والموظفين، بهدف مواصلة التطوير لحصد المزيد من النجاحات للبنك ومساهميه. كما أتوجه بالشكر وعظيم الامتنان إلى جميع موظفي البنك على تفانيهم وتصميمهم على التفوق وتحقيق فنتائج إيجابية للبنك. ولا يفوتني أيضاً أن أعرب عن امتناني للدعم المستمر والتوجيه الذي نلقاه من الهيئات التنظيمية التي يخضع لها البنك، ولا سيما مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وبورصة قطر، وهيئة قطر للأسواق المالية. كما أشكر هيئة الرقابة الشرعية على الدور الجوهري الذي تلعبه للنهوض بأعمال البنك وضمان تقديم أفضل المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأخص بالشكر أيضاً العملاء والشركاء التجاريين على ثقتهم الدائمة بخدماتنا.

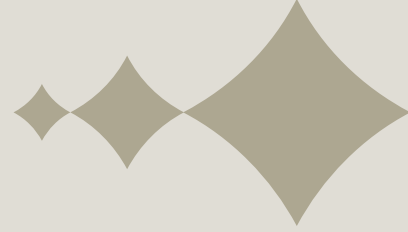
وأخيراً، أتوجه إليكم، مساهميننا الكرام، باسمي وباسم مجلس الإدارة، على الثقة والدعم الكبيرين طوال السنوات الثلاث الماضية، كما وأشكر زملائي في المجلس على الالتزام بمسؤوليتهم تجاه المساهمين من خلال الجهود التي بذلوها لإدارة أعمال البنك بمسؤولية، والنهوض بأدائه إلى مرحلة تحقيق الأرباح.

وأستغل هذه الفرصة ونحن على مشارف انتهاء ولاية المجلس الحالي لأتمنى النجاح والتوفيق للبنك وهو في طريقه للعبور إلى المرحلة التالية من التطور والازدهار.

الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



رسالة الرئيس التنفيذي



يدرك بنك قطر الأول من منطلق تركيز أنشطته على الخدمات الاستثمارية حالة عدم اليقين التي تفرض نفسها على الأسواق العالمية التي تواصل رحلة تعافيتها من آثار وتداعيات جائحة كورونا، وسط المخاوف التي تهيمن على أصحاب المصلحة والعملاء المحتملين من موجات التقلب التي تؤثر بدورها على الأصول الاستثمارية وفرص التعافي من الأزمة. وإزاء هذه الأوضاع، أود تسليط الضوء في رسالتي هذه على العديد من الأوجه الإيجابية التي يمكن استقاؤها من الأزمات حيث أننا قد أثبتنا قدرتنا في بنك قطر الأول على تحويل التحديات إلى فرص وتحقيق قفزة كبيرة في عملياتنا وخدماتنا المصرفية. وانطلاقاً من التزامنا بتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تحت القيادة الحكيمة للدولة، فإننا نواصل اعتمادنا على الرؤى الراسخة التي تم إرساؤها لاستشراف المستقبل وتحقيق التعافي الاقتصادي في ظل الطفرة الاقتصادية التي يشهدها السوق المحلي في قطر بفضل سياسة التنويع الاقتصادي المبنية على أسس التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بهدف الحد من الاعتماد المفرط على قطاع الهيدروكربونات.

لقد أثبتت النتائج التي حققناها في عام ٢٠٢١ أن القرارات الجريئة والأفكار المبتكرة والاستخدام الحكيم للموارد هي أمور جوهرية تقود إلى النجاح كما أنها ساعدت البنك على النهوض من مرحلة تحقيق الخسائر المتراكمة إلى مرحلة الارتقاء بالأداء وتحقيق الربحية والعوائد للمساهمين. ونحن على ثقة بأن التزامنا سيقودنا إلى مزيد من النجاح في السنوات القادمة بفضل النهج العملي الجديد الذي تتبعه في مجال الاستثمار، وجهود فريقنا الإداري وموظفينا الذين يتمتعون بمهارات وخبرات عالية، بالإضافة إلى كفاءة ومرونة البنية التحتية التشغيلية التي تساهم في تعزيز عملياتنا، والدعم الكبير من مساهميننا وعملائنا.





أود بهذه المناسبة أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس الإدارة على الثقة التي أولاني إياها من خلال الموافقة على تعييني في منصب الرئيس التنفيذي للبنك في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها الأسواق على الصعيد المحلي والعالمي.



لقد تميز عام ٢٠٢١ بتركيزنا على إثراء تجربة عملائنا من خلال إيجاد فرص وأفاق استثمارية جديدة بهدف تعزيز تدفقات الاستثمارات لأصحاب المصلحة، حيث استفدنا من الازدهار الذي شهده السوق العقاري في الولايات المتحدة وما يزر به من فرص استثمارية كبيرة على الرغم من تفشي الجائحة. وقد نجحنا في بناء محفظة استثمارية عقارية راسخة في سوق العقارات الأمريكية، وفي عام ٢٠٢١ تمكن البنك من تحقيق عوائد إيجابية للمستثمرين في أول عملية تخارج من الملكية العقارية الثانية التي استحوز عليها البنك في الولايات المتحدة، وهي عبارة عن مبنى سكني للعائلات معروف باسم مشروع شفق كينيدي One Kennedy Flats. ونحن نتطلع إلى المزيد من النجاح في الاستثمارات الأخرى التي من المتوقع أن تحقق عوائد نقدية مرتفعة عند التخارج من الاستثمار.

وفي ظل هذه التطورات، بدأنا نشهد اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين بالإستراتيجيات الاستثمارية المدرة للعوائد الجاذبة مع

مستويات منخفضة من المخاطر في أسواق آمنة نسبياً مثل الولايات المتحدة، ونحن ملتزمون بالعمل على تزويدهم بأفاق جديدة يمكنهم من خلالها تنويع محافظهم الاستثمارية بما يتوافق مع شهيتهم للمخاطر. إن جائحة كوفيد-١٩ دعتنا إلى تعزيز المرونة حيث أدرك الجميع أن العالم أصغر بكثير مما نتصور، كما اتضح لنا أن الشبكات التي تربط الهياكل الاجتماعية المختلفة والنسيج المجتمعي الذي ننتمي إليه هي أكثر تعقيداً وأكثر تحدياً مما كنا نعتبره عادة. لذا، انصب تركيزنا على وضع إطار عمل للتكنولوجيا والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وخاصة من منطلق إستراتيجية البنك التي تركز على الخدمات الاستثمارية، حيث أصبحت هذه العناصر تشكل جزءاً أساسياً من فلسفة أعمالنا الشاملة وتطلعاتنا المستقبلية.

أود بهذه المناسبة أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس الإدارة على الثقة التي

أولاني إياها من خلال الموافقة على تعييني في منصب الرئيس التنفيذي للبنك في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها الأسواق على الصعيد المحلي والعالمي. كما أبدى المجلس التصميم والعزم في تعزيز كفاءة الأعمال من خلال التعاون الوثيق مع الإدارة والقرارات الحكيمة التي اتخذها لتحديث التوجهات الإستراتيجية للبنك مما ساهم في الانتقال به إلى مرحلة الانتعاش وتحقيق الأرباح لأول مرة في عام ٢٠٢١. وبلغ صافي الربح للمساهمين عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما مجموعه ١٠٠,٣٧ مليون ريال قطري، وهي أعلى قيمة أرباح يحققها البنك منذ عام ٢٠١٦.

وقد ساعدنا تطبيق إستراتيجية جديدة على ترشيد النفقات والتحكم في تخصيص الموارد في ظل الظروف الصعبة التي شهدتها الأسواق خلال عام ٢٠٢١، كما قمنا بتحديد أولويات إضافية للسنة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع أعمالنا، ما أدى إلى خفض

إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة ١٥ في المائة مقارنة مع العام السابق.

وارتفعت قيمة الإيرادات من الرسوم والأرباح من ١٩ مليون ريال قطري إلى ٤٤ مليون ريال قطري ما أدى إلى تحقيق نمو بنسبة ١٣١٪ يُعزى بشكل أساسي إلى تركيز البنك على الاستثمارات العقارية وصناديق الصكوك.

فضلاً عن ذلك، ركز البنك اهتمامه على تنويع عوائده المالية والبحث عن آفاق استثمارية جديدة، فأتجه مجلس الإدارة إلى تطوير سياسات جديدة من أجل تحسين أليات توفير رأس المال في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة، فدعا المجلس الجمعية العمومية غير العادية إلى الانعقاد برئاسة الشيخ فيصل بن ثاني، رئيس مجلس الإدارة وبحضور المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا من أجل مناقشة واعتماد اقتراح المجلس بزيادة رأس المال الاسمي المصدر للبنك من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

بالإضافة إلى ذلك، شهد العام زيادة واسعة في قاعدة عملاء البنك بأكثر من ١٠٠٪، ما يعكس نجاح استراتيجية البنك والثقة الكبيرة التي يوليها العملاء لمنتجاته وخدماته.

تعكس النتائج التي نجحنا في تحقيقها خلال العام الماضي قدرتنا على ترسيخ ثقافة المرونة والتكيف في مواجهة التحديات كما أنها تؤكد على حرص مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا على مواصلة مسيرة النمو والازدهار في المستقبل انسجاماً مع نهجنا الجديد في طرح منتجات استثمارية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالمبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

إنه لشرف عظيم لي أن أكون جزءاً من مسيرة النجاح الجديدة التي ينتهجها البنك بدعم من المساهمين الكرام وتحت القيادة الحكيمة لمجلس الإدارة وولاء الموظفين والعملاء وشركاء الأعمال.

بارك الله في خطواتنا ومساعدتنا المقبلة لإعلاء مكانة البنك وقيادته نحو المزيد من النجاح وحفظ دولتنا الجبيرة في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.



عبد الرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي

الهيكل القيادي للبنك



يلتزم مجلس إدارة بنك قطر الأول بأعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويحرص أعضاؤه باستمرار على تأكيد التزامهم الثابت بتقديم أفضل الخدمات لمساهمي البنك وعملائه. ويلعب المجلس دوراً جوهرياً في تعزيز ثقافة التفاني والابتكار بين الموظفين على مختلف المستويات، ويسعى جاهداً إلى غرس قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية والعدالة والمساواة والإنصاف بين الموظفين كافة.

مجلس الإدارة



السيد إبراهيم الجيده
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



السيد محمد الهاجري
عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



د. محمد القحطاني
عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



السيد سالم المري
عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

ممثلًا عن شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.
تم تعيينه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



السيد محمد يوسف المانع
نائب الرئيس

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات



السيد عبد اللطيف محمد السادة
عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

الفريق التنفيذي



راجيش بنسال
الرئيس المالي



أيمن زيدان
نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الاستثمار
التنفيذي



عبد الرحمن توتونجي
الرئيس التنفيذي



أحمد أبو عليّة
رئيس الخدمات المؤسسية



بريم أناند كاسيلنغام
رئيس العمليات



ريتا الحلو
رئيسة الشؤون القانونية والامتثال
وسكرتيرة مجلس الإدارة



ألكساندر بيرناساو
رئيس الاستثمار



محمد محمد
نائب رئيس العمليات



فوليا بلاس
رئيسة قطاع المخاطر



ميرنا نقاش
رئيسة التسويق والاتصالات



عنوف عسكر
رئيس تقنية المعلومات



سهيب المبروك
رئيس الملكية الخاصة والخدمات
المصرفية للشركات



محمد أبو خلف
رئيس الخزينة



ثنوى النعيمي
رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة

موظفو بنك قطر الأول

تخطيط القوى العاملة

يكرّس فريق الموارد البشرية في بنك قطر الأول جهوده لترسيخ بيئة عمل محورها رأس المال البشري من خلال تطبيق عدد من الاستراتيجيات والسياسات التي تشجّع الثقافة القائمة على الأداء المتميز والانتاجية العالية. وفي عام ٢٠٢١، تم تحسين سياسات الموارد البشرية وإجراءات التشغيل القياسية للمساعدة في تعزيز كفاءة الأعمال وفعاليتها على مختلف المستويات في البنك، لا سيّما في ظل حركة الانتعاش التي شهدتها البنك خلال السنة.

في الواقع، يشجّع بنك قطر الأول على تهيئة بيئة عمل إيجابية وعلى تعزيز روح الفريق الواحد التي تنمّي الإبداع والمشاركة والابتكار، من خلال بناء مجتمع محلي ذات مصالح مشتركة وتعزيز التواصل بسبل مختلفة مثل النشرة الإخبارية الرقمية التفاعلية التي يتم توزيعها على الموظفين بشكل مستمر، مع الحرص في الوقت نفسه على تقدير الموظفين لما يحققونه من إنجازات.

وفي إطار التزام البنك بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، دخل قسم الموارد البشرية في أكتوبر ٢٠٢١ في شراكة مع العديد من مقدمي الرعاية الصحية، بهدف تعزيز التوعية بسرطان الثدي، وهي مبادرات بالغة الأهمية، حيث يمكن أن يؤدي الكشف المبكر إلى إنقاذ الكثير من الأرواح. وفي نوفمبر ٢٠٢١، أطلق قسم الموارد البشرية حملته السنوية للتبرع بالدم للمتطوعين من داخل المبنى بالتعاون مع جهة رئيسية في الدولة في مجال الرعاية الصحية.

وبشكل عام، تتسم الفلسفة التي يتبناها البنك في تجاه القوى العاملة بالبساطة: "ابدل قصارى جهدك، وسنشجعك على تعزيز أدائك في العمل." وتساعد هذه المبادرات على الاحتفاظ بالموظفين الكفؤين، وعلى تعزيز روح المبادرة لديهم وتحفيزهم على العمل، فضلاً عن ذلك، ومع الاتجاه التصاعدي في النتائج المالية للبنك، تعمل الموارد البشرية بنشاط على إجراء بعض التحسينات على السياسة التي يتبعها البنك في استقطاب وإدارة رأس المال البشري.

التنوع والشمول

بعد سنوات من الجهود الكبيرة لتعزيز السياسات، تمكن بنك قطر الأول من تعزيز روح الالتزام والتنوع والشمول على مستوى القوى العاملة بما يلي القيم الشاملة التي يلتزم بها البنك بما يتعلق بتحقيق مبادئ المساواة والإنصاف بين الموظفين. وفي ضوء التوجهات التي بادرت بها الإدارة العليا للبنك، ساهمت القوى العاملة على نطاق واسع في تحقيق نجاح البنك وقيادته نحو تحقيق أرباح قياسية في عام ٢٠٢١. وفي الواقع، يشارك موظفو بنك قطر الأول بنشاط في تعزيز الأداء والالتزام بالمبادئ التوجيهية وقواعد السلوك وغيرها من أشكال التنظيم الذاتي لتشجيعهم على تحقيق أقصى قدر ممكن من إمكاناتهم والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للبنك. ولا بد من الإشارة إلى أن موظفي بنك قطر الأول يؤمنون جميعاً بأهمية الوحدة والتضامن عندما يتعلق الأمر بمواجهة التحديات الصعبة، وقد ساهم ذلك في تمكين البنك من التعافي السريع من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، وفي وضع خطة فعالة ومرنة لضمان استمرارية الأعمال في السنوات العديدة المقبلة.



حملة التبرع السنوي بالدم



مبادرة حملة التوعية بشأن سرطان الثدي

إستراتيجيتنا ونموذج أعمالنا



في إطار الجهود المبذولة من أجل الحدّ من التأثير السلبي على النتائج المالية والانتقال إلى مرحلة تحقيق الأرباح وتعزيز الأداء، وافق مجلس الإدارة على استراتيجية جديدة للأعمال مع خارطة طريق مدتها ٣ سنوات تستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

التطور والتوسع والتنفيذ

التطور:

يهدف هذا الجزء من الاستراتيجية إلى تطوير نماذج الأعمال والمنتجات الحالية، لا سيما تلك التي حظيت بإقبال واسع من جانب العملاء مثل نموذج الاستثمار العقاري المستند إلى محافظ الأصول المدارة.

التوسع:

يتعلق هذا الجزء من الاستراتيجية في المقام الأول بتحسين الأداء التشغيلي من خلال وضع معايير موحدة وتعزيز التشغيل الآلي لزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية وتقديم تجربة أفضل للعملاء بشكل عام.

التنفيذ:

يركز هذا الجزء من الاستراتيجية على تطوير مصادر دخل جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتوسيع قاعدة إدارة الثروات في البنك بطريقة تساهم في توسيع نطاق المنتجات عالية القيمة المتاحة للعملاء.

باختصار، تنقسم إستراتيجية بنك قطر الأول الجديدة إلى ٥ خطوات أساسية:

١

زيادة رأس المال عن طريق طرح حقوق الاكتتاب لتلبية المتطلبات المالية لتحقيق النمو وتوسيع الأعمال.

٢

الاستفادة من الخبرات الداخلية لتوفير أفضل المنتجات العقارية في فئتها للمستثمرين.

٣

زيادة منتجات إدارة الثروات وتنويعها.

٤

توسيع قاعدة العملاء الحالية لدى البنك.

٥

مواصلة التركيز على تعزيز الضوابط وإطار الحوكمة.

ملخص عن الأنشطة المصرفية الرئيسية



تشمل الأنشطة المصرفية الرئيسية التي يركز عليها البنك المجالات التالية:

- ◆ الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات
- ◆ الخزينة
- ◆ إدارة الاستثمارات
- ◆ الخدمات المصرفية الخاصة

تكتسي الإستراتيجية التي وضعها بنك قطر الأول أهمية حيوية بالنسبة إلى آفاق الاستثمار حيث يسعى البنك إلى ابتكار فرص استثمارية جديدة لتعزيز نموذج أعمال الدخل القائم على الرسوم الناتجة عن إدارة الاستثمارات في البنك. ولكن ذلك لا يعني إلغاء أهمية إدارة الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات التي تعد من الأعمال المصرفية الأساسية التي ساهمت في حشد الموارد والخبرة اللازمة لتنشيط أسلوب عملنا وتعزيز نجاح إستراتيجيتنا. ونحن لا نزال نحرص على الحفاظ على نموذج عملنا الأساسي الذي اكتسبنا من خلاله الخبرة اللازمة والمعرفة المتعمقة بالسوق من أجل تعزيز علاقتنا مع العملاء والتركيز على عقد صفقات مربحة ضمن مجموعة من القطاعات المختارة، مثل الرعاية الصحية والطاقة والصناعة والأغذية والمشروبات والرعاية والعقارات، والتي تتمتع جميعها بإمكانات عالية للنمو وقدرة على تحقيق عوائد ثابتة وموثوقة على المدى الطويل.

وفي إطار التوجهات الجديدة التي ننتهجها في مرحلة التحول نحو نموذج أعمال قائم على كثافة رأسمالية أقل، واصلنا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين القيمة التي يمكننا أن نستمدّها من محفظة الملكية الخاصة، وبالتالي، تمكنا خلال العامين الماضيين من الخروج بنجاح من معظم استثماراتنا. وحتى يومنا هذا، نحن نعمل بنشاط على تقييم الوضع المالي السائد لاغتنام جميع الفرص الممكنة للخروج من استثماراتنا المتبقية مع التركيز في الوقت نفسه على تنمية الأعمال وتعزيز الموارد.

في عام ٢٠٢١، نجحنا في إستراتيجية الخروج من مركز كامبريدج للطب وإعادة التأهيل «سي ام آر سي» وهو مركز رائد في الإمارات العربية المتحدة، وحققنا في هذه العملية مبلغاً قدره ٣١,٥ مليون دولار أمريكي ومعدل عائد داخلي صافٍ بنسبة ١٩٪. ويعود هذا الاستثمار إلى عام ٢٠١٥ حيث كنا قد استحوذنا على حصة معدلة بنسبة ١٣,٥٪ في سي ام آر سي ليمتد، ومنذ ذلك الحين ازداد حجم مبيعات الشركة من ١٥ مليون دولار أمريكي إلى أكثر من ٥٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. وقبيل نهاية شهر مايو، خرجنا من محفظتين استثماريتين إضافيتين. كان الاستثمار الأول في شركة الخدمات الغذائية، وهي شركة قطرية رائدة في مجال الأغذية والمشروبات تدير علامات تجارية من ضمنها أوبرا باتيسري، أوبرا كافيه، أوبرا كاترينج، تيك أواي وكنافجي، والثاني في شركة الرفاعي الدولية القابضة، وهي شركة بيع بالتجزئة متعددة الجنسيات مقرها لبنان وتعمل في مجال إنتاج المكسرات العالية الجودة والحلويات التقليدية والمأكولات الشهية.

الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

وبشكل عام، أثبتت كلا العلامتين التجاريتين قدرة عالية على تحقيق نتائج مرضية قبل الخروج من الاستثمار. والجدير بالذكر أن شركة الرفاعي الدولية القابضة كانت أول مشروع استثماري لبنك قطر الأول في صناعة الأغذية والمشروبات ويعود تاريخ استحوذنا على حصة بنسبة ١٥٪ في الشركة إلى عام ٢٠١١. وفي وقت لاحق استحوذنا على أسهم إضافية لتصل قيمة استثمارنا في الشركة إلى ٣١٪ في عام ٢٠١٢. ومنذ الاستحواذ، برز اسم شركة الرفاعي الدولية القابضة في عالم المكسرات واللوجيات الخفيفة، ليس في دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أيضاً على مستوى العالم على خلفية تحالفاتها الاستراتيجية مع شركات السلع الاستهلاكية العالمية وقنوات التوزيع وشركاء التشغيل المعفيين من الرسوم الجمركية.

أما بالنسبة إلى شركة الخدمات الغذائية، فقد استثمرنا في عام ٢٠١٤ حصة قدرها ٤٩٪ في الشركة، لتنتقل في ما بعد من كونها شركة مطاعم متوسطة الحجم إلى مشغل لسلسلة ناجحة من المطاعم والمقاهي المنتشرة في جميع أنحاء قطر، وممؤن متميز للمناسبات الاجتماعية والشركات.

ولقد شكل التنازع من هذين الاستثمارين خطوة نحو استكمال التحول الاستراتيجي لبنك قطر الأول، حيث نجح البنك بتعزيز عائداً مساهمينا وعملائنا، وتوسيع قدراتنا على إعادة استثمار العائدات في فرص استثمارية جديدة وواعدة لترسيخ حضورنا في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

أما من ناحية الأنشطة المصرفية للشركات، نجح البنك في تحصيل وتغطية أرصدة الأصول التمويلية خلال السنة المالية ٢٠٢١.

إزاء هذه النتائج، يواصل قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات العمل على تحديث سياساته وإجراءاته لتبسيط المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة لعملائنا، وتحسين الرقابة على محفظة الأصول الحالية للبنك بطريقة تمكننا من تعزيز القيمة التي نوفرها لمساهميننا. وتجدر الإشارة إلى أننا زدنا من حجم الموظفين العاملين في قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٢١، مما سيسمح لنا بالتكيف مع النمو المتوقع في ميزانيتنا، والتعامل بشكل أفضل مع الفرص الاستثمارية المتاحة من أجل التعجيل في تطوير المنتجات والخدمات الحديثة والمبتكرة لعملائنا في عام ٢٠٢٢.



مبنى Waterway المقر الرئيسي لشركة Huntsman

تكساس

تعزيز حضور البنك في السوق المحلي

إلى أن شركة لولو هايبر ماركت للتجارة ذ.م.م تشغل هذا العقار الواقع في شارع جاسم بن حمد جنوب مدينة خليفة، المسيلة، الدوحة وتُعد إحدى أسرع الشركات نموّاً في مجال البيع بالتجزئة في قطر. كما تملك الشركة قاعدة واسعة من العملاء الذين يستفيدون من الخدمات المميزة التي تقدمها الشركة، وهو ما سيّجّب للمستثمرين فرصة الحصول على عائد سنوي أعلى من معدلات السوق، مع إمكانية الاستثمار في أصول دفاعية والاستفادة من خطة استثمارية تمنحهم عوائد عالية عند بلوغ مرحلة التخارج بغض النظر عن العوامل الاقتصادية الكلية القائمة.

في ظل النجاح الذي حققه البنك من خلال عمليات الاستحواذ التي شملت (T-Mobile go) North Corporate Campus في سياتل واشنطن، و مقر شركة (BSN Sports' HQ Building Varsity Brands) في تكساس ومبنى Grand 2 في باباجو بارك سنتر، والتي شكّلت إضافات نوعية إلى محفظة البنك الاستثمارية في سوق العقارات في الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٢٠، أكد بنك قطر الأول تصميمه في عام ٢٠٢١ على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ونمو الاقتصاد القطري من خلال الاستحواذ على مبنى لولو هايبرماركت المسيلة. يُشار

الخزينة

ركّز بنك قطر الأول في عام ٢٠٢١ على تنفيذ استراتيجيات ديناميكية لإدارة الأصول والخصوم من شأنها أن تضمن تحسين ميزانيته العمومية عن طريق تعديل فئات الأصول المتاحة لتلائم ظروف السوق السائدة، وتقليل عدد الأصول المصنّفة ضمن فئات الأصول الأسوأ أداة والتركيز على توسيع محفظة الأصول المصنّفة ضمن الفئات الأفضل أداءً. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بانتهاج سياسات تشغيلية جديدة لزيادة هامش الأرباح عن طريق خفض التكاليف، وضمان تحقيق الذروة من الأرباح من الأصول. واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب مخاطر الاستثمار المحتملة، وتوسيع متوسط حجم العمليات المصرفية، وزيادة عدد الموظفين، وتبني سبل جديدة ومبتكرة للتعامل مع تقلبات الأسواق المستهدفة. استخدم بنك قطر الأول إدارة خاصة لضمان التعامل مع ودائع العملاء بأفضل طريقة ممكنة. كما يعمل فريق الخزينة باستمرار على تطوير منتجات خزينة جديدة متميزة يمكنها تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء بناء على أعلى معايير الجودة، مع التركيز في الوقت نفسه على توسيع نطاق الصكوك التي يديرها البنك بالنيابة عن عملائه. وتماشياً مع استراتيجية الأعمال الجديدة لبنك قطر الأول التي لعبت دوراً جوهرياً في تحقيق انتعاش البنك خلال العام الماضي، يعمل فريق الخزينة حالياً على توسيع شبكته الواسعة من الشركاء والعلاقات في مجال الخدمات المصرفية، والتي تشمل كلاً من البنوك المحلية والدولية، ويضمن في الوقت عينه جهوريته للاستفادة من أيّ فرصة استثمارية جديدة تكون ذات فائدة لعملائه. ويستمد البنك قوته من الاقتصاد المتنامي والمزدهر الذي تمتع به دولة قطر، حيث تنعكس آثاره على مستوى السيولة النقدية وتنويع الخيارات الاستثمارية، ما يعزز من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل.

إدارة الاستثمارات

تعتبر إدارة الاستثمار بمثابة الدافع الرئيسي وراء تحقيق الانتعاش في عام ٢٠٢١ لا سيما مع البدء بتنفيذ استراتيجية استثمارية أكثر استدامة ورسوخاً، والتي بدء البنك بتبنيها اعتباراً من عام ٢٠٢٠ في مواجهة بيئة الاقتصاد الكلي غير النمطية التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، والتغيير البارز في اتجاهات المستهلكين والتوقعات المستقبلية للقوى العاملة. وفي إطار استراتيجيته الجديدة، ركّز بنك قطر الأول على تحسين إدارة أصوله القديمة وتبني نموذجاً جديداً قائماً على تحقيق الدخل من الرسوم المفروضة على الاستثمار في قطاع العقارات، مع إيلاء اهتمام خاص بالأسواق الجديدة التي تلقى إقبالاً أكبر من الجهات المستثمرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد نجح النموذج الجديد الذي يهدف بشكل خاص إلى توسيع وتنويع مصادر الدخل، في الحد من الخسائر المتكبدة في عام ٢٠٢٠. أما في ٢٠٢١، ومع بدء توفر اللقاحات ضد فيروس كورونا على نطاق واسع والبدء برفع تدابير الإغلاق، أثبت هذا النموذج فعاليته وقابليته للتطور، ما أدى إلى زيادة قيمة الأصول المدارة بنسبة ٧٩٪ مقارنة مع العام السابق، حيث ارتفعت من ٢١٥٤ مليون ريال قطري إلى ٣٨٤٩ مليون ريال قطري.



مشروع شقق كينيدي

الخروج من الاستثمار في أكتوبر ٢٠٢١

التنوع والخطط المستقبلية

في ظل النجاح الذي حققه نموذج الاستثمار الجديد الذي انتجه بنك قطر الأول وتأثيره الإيجابي على أداء الميزانية العامة وتحقيق الأرباح للمستثمرين، مما زاد من ثقتهم في فلسفة أعمال البنكوتوجهاته الجديدة، يخطط البنك اليوم لتنويع مصادر دخله ومحفظته الاستثمارية من خلال استكشاف أسواق جديدة تلي التوقعات العالية لعملائه.

وفي هذا الإطار، لا يمكن إنكار أن جائحة كوفيد-١٩ قد كشفت عن نقاط ضعف متعددة في نهجنا التقليدي لإدارة الأعمال والاستثمارات، وهو ما أدى إلى التحول إلى الخدمات الرقمية وتوسيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا. ورغم أن بنك قطر الأول واثق من العوائد التي ستنج عن نموذج الاستثمار في القطاع العقاري الجديد، إلا أنه يتطلع أيضاً إلى البحث عن آفاق استثمارية مختلفة في مجال التقنيات الرقمية المستوى، فضلاً عن تلك التي يمكن أن تنشأ من الابتكارات المرتبطة بالتحول الرقمي.

يلتزم البنك التزاماً قوياً بمسؤولياته تجاه عملائه ومستثمريه، كما أنه يدرك تماماً أن عملاءه من النخبة يتطلعون إلى الاستثمار في آفاق جديدة تركز على التكنولوجيا والابتكارات الرقمية التي بدأت باستقطاب اهتمام المستثمرين، لذا فإن فريق البنك منكب على وضع خطط فعلية لتوفير مثل هذه الاستثمارات لمستثمريه على نحو آمن ومربح.

تحقيق النجاح في أول عملية تخارج - دليل على نجاح استراتيجيتنا

لقد نجح البنك في الاستحواذ على مجموعة من المباني في السوق الأمريكية وتأجيرها في أوقات قياسية، وهو إنجاز جدير بالإشادة لا سيما وأنه قد تم تحقيقه خلال فترة التعافي بعد جائحة فيروس كورونا، مع ضمان تحقيق عوائد مستقرة وجذابة طويلة الأجل لبنك قطر الأول. وعلاوة على ذلك، نجح البنك في تحقيق أول تخارج من أحد استثماراته العقارية في الولايات المتحدة وهو «مشروع شقق كينيدي» Kennedy Flats، الذي حقق ما يزيد على ٩٪ من معدل العائد الداخلي، بالإضافة إلى عائد سنوي بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢١ وحده. وكان مشروع شقق كينيدي العقار الثاني الذي استحوذ عليه بنك قطر الأول في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قرر تبني نموذج الأعمال الجديد القائم على توليد الدخل من الرسوم، من أجل تحقيق طفرة جديدة والارتقاء بالبنك ليصبح لاعباً رئيسياً في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاستثمار في العقارات السكنية والتجارية المطورة. وقد شهدت أسواق العقارات أداء أفضل بكثير من المتوقع، إذ تمكن بنك قطر الأول من بيع الأسهم العقارية وإعادة رأس المال والأرباح للمستثمرين في موعد أبكر بكثير مما كان متوقعاً. وقد أدى هذا النجاح الهائل إلى زيادة ثقة المستثمرين في فريق عمل البنك. وعليه، وضع بنك قطر الأول خططا لتنمية فريقه وتوسيع نطاق عملياته المستقبلية، وذلك حرصاً منه على الاستجابة للزيادة العامة في إقبال المستثمرين على سوق العقارات في الولايات المتحدة استناداً إلى النموذج الجديد المبني على توليد الدخل من الرسوم.

تعزير حضور البنك في الأسواق الخارجية

بعد الإستحواذ على مبنى لولو هايبرماركت كجزء من إستراتيجية البنك الهادفة إلى تعزير حضوره في السوق القطري، تركزت عمليات البنك بشكل أساسي على توسيع محفظته الاستثمارية العقارية في الولايات المتحدة، بدءاً بعملية الاستحواذ على مقر شركة «هانتسمان إنترناشيونال» Huntsman International في تكساس في أوائل شهر فبراير. إن «هانتسمان إنترناشيونال» التي تشغل العقار وتتولى صيانته وتحسينه باستمرار هي شركة متعددة الجنسيات متخصصة في تصنيع المنتجات الكيميائية، كما أنها مدرجة في قائمة «فورتن ٢٥٠»، وتعد شركة رائدة في السوق الأمريكية في مجال تصنيع المنتجات والمواد اللاصقة العالية الأداء، وتضم من بين عملائها شركة بي أم دبليو، وبروكتر آند جامبل، ويونيليفر. والواقع أن هذا المكتب الحائز على جائزة المبنى المتميز (توبي) من الفئة A + لعام ٢٠١٢ هو دليل على التزام بنك قطر الأول بتزويد مستثمريه بإمكانية الوصول إلى أعلى مستوى من الفرص المتاحة في السوق العالمية.

وفي نهاية مايو ٢٠٢١، واصل بنك قطر الأول توسيع حضوره في سوق العقارات الأمريكية من خلال الاستحواذ على مبنى مكاتب بشكل علامة معمارية مميزة، يمتد على مساحة ٢١٨ ألف قدم مربع ومؤجر بالكامل بعقد تأجير يدفع بموجبه المستأجر كل نفقات التشغيل. ومن المقرر أن يكون المبنى الذي تم الاستحواذ عليه من قبل البنك بمثابة المرحلة الأولى من تطوير المبنى الرئيسي لإحدى شركات تكنولوجيا الرعاية الصحية في مدينة كولومبوس بأوهايو، ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من المرحلة الثانية خلال الربع الأخير من سنة ٢٠٢٢. وإلى جانب كون هذا العقار إضافة مميزة إلى المحفظة الاستثمارية للبنك التي من شأنها توفير تدفقات نقدية ثابتة وتوزيعات أرباح متكررة للمستثمرين، فإن هذا الاستحواذ يمثل أيضاً الخطوة الأولى لبنك قطر الأول في عالم التكنولوجيا الصحية. وهو القطاع الذي شهد طفرة غير مسبوقة في ظل انتشار جائحة كوفيد-١٩ التي دفعت بالكثير من المستثمرين إلى توجيه أنظارهم إلى قطاع الرعاية الصحية. وفي حين أن عملية الاستحواذ نفسها كانت مقتصرة على العقارات، فإن القنوات التي تم إنشاؤها خلال هذه العملية قد تسمح لبنك قطر الأول بإضافة استثمارات جديدة في مجال التكنولوجيا الصحية إلى محفظته في المستقبل.

فورتن000

دالاس، تكساس



الاستثمار في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية



الخدمات المصرفية الخاصة

الأصول، مع ضمان توفير المشورة المتخصصة وخدمات ومنتجات مصرفية تلبي الاحتياجات العملية لعملائنا، وبالتالي تمكينهم من الحفاظ على ثرواتهم وتحقيق العوائد من أعمالهم وأصولهم الخاصة.

ويحرص البنك أيضاً على توفير خدمات مميزة إلى عملائه من النخبة بواسطة فريق متخصص مكون من أعضاء يتمتعون بخبرة اكتسبوها من خلال العمل في أكبر البنوك المحلية والعالمية، كما أن شبكتنا الواسعة من الشركاء الدوليين في المراكز المالية الدولية الكبرى تضيف عنصر الفعالية والمرونة الفائقة إلى التجربة المصرفية الفاخرة التي نقدمها إلى العملاء.

ونظراً إلى التوسع الكبير في نطاق الخدمات الذي نقدمه إلى عملائنا، فقد عقدنا شراكات واسعة مع شبكة من الشركاء الموثوق بهم في جميع أنحاء العالم لتزويد عملائنا من النخبة بالخدمات التالية:

انطلاقاً من الجهود التي يبذلها بنك قطر الأول لتلبية احتياجات الأفراد ذوي الثروات العالية إلى حد كبير، تشكل الخدمات المصرفية الخاصة جزءاً مهماً من الأنشطة الرئيسية للبنك، ونحن نركز تركيزاً شديداً على تزويد عملائنا النخبة بخدمات مصرفية فريدة من نوعها ومكيفة حسب طلبهم. إن نجاحاتنا في عام ٢٠٢١ هي دليل على أن منتجاتنا وخدماتنا تتسم بالتنوع، وأن فريقنا المتخصص قادر على إرضاء العملاء من خلال تقديم أفكار استثمارية فريدة ومتكاملة تتناسب مع شهيتهم الاستثمارية. ويقدم فريق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات للمساهمين والعملاء مستوى لا مثيل له من الخبرة في مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، مما يتيح لهم تنمية ثرواتهم وإدارتها بشكل فعال وآمن.

وفي ظل سعيينا إلى استكشاف أسواق جديدة تتيح لنا توسيع انتشارنا العالمي، سنواصل الاستفادة من حلولنا الاستثمارية الداخلية والدولية الواسعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف فئات

الاستثمارات البديلة

يستخدم البنك شبكة اتصالاته وشركائه الواسعة بالإضافة إلى خبراته المتنوعة في مجال الاستثمارات البديلة الداخلية التي تركز على الأسهم الخاصة والعقارات من أجل الاستفادة من الفرص الاستثمارية الجذابة في السوق العالمية وتوفير عروض آمنة ومبتكرة ومرددة للربح لمستثمريه.

إدارة الاستثمارات

يرتكز البنك على موارده وخبراته الواسعة في مجال الاستثمار والخدمات الاستشارية للاستثمار في مجموعة متنوعة من فئات الأصول، مع مراعاة تكييف نهجه الاستثماري مع الظروف السائدة في الأسواق لضمان المصلحة الفضلى لعملائه.

التداول والخزينة

يوفر بنك قطر الأول لعملائه خدمات خزينة شاملة بهدف تلبية جميع احتياجاتهم المصرفية والاستثمارية، بما في ذلك إدارة النقد وتنفيذ الصفقات.



ملخص عن الأداء الرقابة المالي



- ◆ تحديد متطلبات رأس المال اللازمة لإدارة عمليات البنك واستثماراته الكلية؛
- ◆ تحديد هيكل رأس المال للبنك وتحديد فئات الأصول ذات الفائدة؛
- ◆ وضع استراتيجية مالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل
- ◆ وضع الميزانية ورصد مدى الامتثال لبنود الميزانية
- ◆ صياغة وتنفيذ سياسات الرقابة الداخلية
- ◆ وضع مؤشرات الأداء الرئيسي ورصد مدى الامتثال لها
- ◆ تسوية أرصدة الحسابات المشتركة بيم مختلف النظم
- ◆ التحليل المالي
- ◆ إعداد تقارير إدارية دقيقة وفي الوقت المناسب
- ◆ إعداد التقارير الضريبية
- ◆ إدارة مراجعة الحسابات
- ◆ إعداد وتقديم التقارير التنظيمية (وفقاً لمتطلبات مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال)

تتولى إدارة الرقابة المالية العديد من المهام تشمل الحسابات العامة، ورصد الضوابط المالية، وإعداد البيانات المالية للبنك، وتشمل المبادئ الأساسية للرقابة المالية الفعالة التي يطبقها البنك الإجراءات، والسياسات، والوسائل التي يعتمدها البنك لرصد الموارد المالية ومراقبة سبل استخدامها وتخصيصها. وتمتد مسؤوليات إدارة الرقابة المالية لتشمل المهام التالية:

تعمل إدارة الرقابة المالية بشكل وثيق مع جميع الأقسام في البنك لضمان تحديد أي اختلافات وانحرافات في أرصدة الميزانية ومعالجتها في الوقت المناسب، كما تحرص على ضمان إدارة الأعمال بسلاسة وفعالية. وبشكل إعداد الميزانيات جزءاً رئيسياً من الخطط الاستراتيجية التي يضعها البنك على أساس سنوي. فهي توفر رؤية واضحة لتحقيق الأهداف وتصور الخطط المستقبلية للأعمال. وتساهم إدارة الرقابة المالية أيضاً في عملية

اتخاذ القرارات، وإعداد توقعات التكاليف والنفقات ووضع ميزانياتها بصورة دقيقة على مستوى البنك، وتعمل كقناة لتحقيق الأهداف المؤسسية والرؤية الإستراتيجية. ولقد اتخذت الإدارة الخطوات اللازمة لتعزيز الرقابة على التكاليف التشغيلية وتحقيق الاستفادة القصوى من أهداف الميزانية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية في الإنفاق. وقد أثبت نموذج الأعمال الجديد المرتكز على تحقيق الدخل من الرسوم والنهج الجديد

المتبع في إدارة النقد والرقابة المالية قدرتهما على تعزيز مستوى الثقة التي يضعها العملاء المحتملون في منتجات وخدمات البنك. بلغ إجمالي حقوق الملكية ٥٧٢ مليون ريال قطري في نهاية عام ٢٠٢١، ووصلت نسبة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ إلى ١٨ ٪ في نهاية عام ٢٠٢١، ما يعكس متانة المركز المالي الذي يتمتع به البنك على الرغم من كل التحديات التي تطرحها الأسواق.

ملخص عن العمليات



إدارة العمليات

خلال عام ٢٠٢١، واصل بنك قطر الأول الاستثمار في رأسماله البشري وأنظمته، لتعزيز قدرته على الاستمرار بتقديم أفضل الخدمات في السوق لعملائه القيمين. وقد جرى تحسين النماذج التشغيلية القياسية للبنك على نطاق واسع لتعزيز القدرة على استقطاب عملاء جدد، وتحسين عروض المنتجات الاستثمارية المهيكلية، وتحسين العمليات الإدارية، وبالتالي استحداث مجموعة جديدة من النماذج التي تدعم تسيير الأعمال بسلاسة في ظل الاستراتيجية الجديدة للأعمال. كما وفر البنك تدريباً مكثفاً للموظفين في مجال الاستثمارات الذكية واستحدث منصات تشغيل فعالة، مع الحرص على تطبيق ضوابط تشغيلية جديدة وتحديث الأنظمة الأساسية باستمرار. ونتيجة لذلك، تمكن البنك من زيادة الكفاءة التشغيلية بشكل ملحوظ. وقد عمل فريق إدارة العمليات، الذي يتمتع بمهارات وخبرات متعمقة، مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق تنفيذ جميع المبادرات الجديدة التي كان البنك قد أطلقها بنجاح. وخلال العام، أولت الإدارة اهتماماً خاصاً بتعزيز مستوى التأزر بين الموارد البشرية والتكنولوجيات التي تبناها البنك حديثاً، لتمكين الموظفين من التعامل مع كافة العمليات وتحقيق الاستجابة الفعالة في جميع الأوقات.

تكنولوجيا المعلومات

خلال عام ٢٠٢١، تبنى قسم تكنولوجيا المعلومات في بنك قطر الأول إستراتيجية رقمية جديدة بهدف تحقيق المرونة للوصول إلى الأهداف في ظل المبادرات الجديدة التي أطلقها البنك خلال العام، وتركز إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات إلى محورين أساسيين، وهما: التحسين والتحول. أما فيما يتعلق بالتحسين، انصب تركيز قسم تكنولوجيا المعلومات على تعزيز أداء العمليات من دون تغيير نموذج الأعمال الأساسي. وبالتالي، أدخل القسم العديد من التحسينات على التطبيقات التي تُستخدم في جميع أقسام البنك، مع التركيز بشكل أساسي على تحسين الكفاءة والإنتاجية العامة للبنك وعلى تعزيز تجربة العملاء في الوقت نفسه. علاوة على ذلك، نقل قسم تكنولوجيا المعلومات مركز بيانات البنك باستخدام أفضل الحلول المتوفرة في السوق، مما زاد من كفاءته التشغيلية وساهم في توفير النفقات. أما يتعلق بعملية التحول، نجح قسم تكنولوجيا المعلومات في إنشاء تطبيق جوال مبتكر ومتطور ومتعدد القنوات لعملاء البنك Omni-Channel Mobile App، مما يسمح لهم بإدارة استثماراتهم بفعالية وتلبية احتياجاتهم المالية في أي وقت ومن أي مكان في العالم. تجدر الإشارة إلى أن تطبيق QFB Mobile هو أول تطبيق مصرفي في قطر يتم استضافته من خلال الخدمات السحابية، وهذا خبر دليل على الروح الرائدة والتطلعية التي يتمتع بها فريق تكنولوجيا المعلومات، وقدرته على تطبيق أحدث التقنيات في العمليات المصرفية، لتزويد العملاء بأفضل وأحدث الخدمات والمنتجات المالية.

سيواصل فريق التكنولوجيا في بنك قطر الأول العمل على تعزيز وظائف قنواته الرقمية المختلفة وسيظل ملتزماً بتقديم أفضل الخبرات والخدمات لجميع العملاء الخارجيين والداخليين للبنك، بما يتماشى مع استراتيجية العمل الطموحة الجديدة. وكجزء من خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٢، يخطط الفريق لتطبيق نظام يُعنى بإدارة علاقات العملاء والذي من شأنه أن يساعد وظائف الأعمال بالبنك على تطوير فهم شامل لكل عميل واحتياجاته. كما يعتزم الفريق على طرح العديد من الخدمات الرقمية الأخرى التي ستحسن بشكل كبير جودة وكفاءة تجربة عملاء بنك قطر الأول. وستتم ترقية نظام تخطيط موارد المؤسسات الحالي من أجل دعم فرق الأعمال الأخرى في البنك في مجال أتمتة معظم مهامها المنفذة يدوياً وتبسيطها، ولتوليد مجموعة من الخدمات الجديدة الموجهة لتلبية الزيادة الجديدة في الطلب على خدمات البنك.

ملخص عن أنشطة الرقابة الداخلية



إدارة المخاطر

باعتباره مؤسسة مالية تركز على الخدمات الاستثمارية، يولي بنك قطر الأول إدارة المخاطر أولوية عالية في إطار استراتيجية أعماله الشاملة، حيث أنها تلعب دوراً أساسياً في تقديم نتائج فعالة للعملاء والمساهمين على حد سواء. ويسعى البنك باستمرار إلى تحديث إطار إدارة المخاطر ليتوافق مع أحدث وأفضل ممارسات وسياسات الحوكمة المعتمدة على المستوى العالمي، كما سيواصل جهوده لترسيخ وتوطيد الثقة التي يوليها العملاء للبنك، لمزيد من التفاصيل حول منهجية إدارة المخاطر والسياسات المعتمدة في إدارة المخاطر، يرجى مراجعة الفقرة الخاصة بإدارة المخاطر في قسم الحوكمة من هذا التقرير.

إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يولي بنك قطر الأول أهمية قصوى لثقافة الامتثال بالقوانين والأنظمة المرعية وضمن تنفيذ العمليات وفقاً لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، لضمان حماية العملاء وأصحاب المصلحة من أي التزامات قانونية محتملة، وتعزيز الموثوقية لدى الجهات التنظيمية بالإضافة إلى الحفاظ على شرعية أعمالنا. ولهذا السبب، خصّص بنك قطر الأول قسماً مستقلاً مسؤولاً عن ضمان امتثال أعمال البنك وسياساته وأنشطته لجميع القوانين واللوائح الصادرة عن مركز قطر للمال وهيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

وتخضع إدارة الامتثال في البنك لعدد من الإجراءات والسياسات المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال المنيقة عن مجلس الإدارة، والتي توضح وتحدد الآليات والسياسات التي على البنك اتباعها لضمان الامتثال للقوانين والقواعد واللوائح المرعية الإجراء.

وتقدم إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والتدقيق والامتثال المنيقة عن مجلس الإدارة التي تقوم بدورها بالإشراف على مستوى فعالية السياسات المعتمدة في البنك ومدى التزام أنشطة البنك بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها. للمزيد من المعلومات حول إدارة الامتثال، يرجى الرجوع إلى قسم الحوكمة المدرج في هذا التقرير.

الشؤون القانونية

تتولى وحدة الشؤون القانونية في بنك قطر الأول مسؤولية الإشراف على وضع إطار قانوني فعال لأعمال البنك لضمان الحد من المخاطر القانونية، ويشمل ذلك بشكل رئيسي مراجعة السياسات الداخلية والمستندات القانونية وتقديم المشورة القانونية لمختلف الإدارات والأقسام ومتابعة القضايا أمام المحاكم، وغيرها من المسؤوليات التي تدرج في إطار قانوني متين يستوفي أعلى المعايير المحلية والدولية. وتعمل وحدة الشؤون القانونية بشكل وثيق مع الإدارات الأخرى لضمان نجاح عمليات البنك والتخفيف من المخاطر القانونية التي قد يتعرض لها البنك.

التدقيق

يولي بنك قطر الأول أهمية كبيرة لأعمال التدقيق والمراجعة كما يدرك أن الاستقلالية والموضوعية هما مكونان أساسيان من نشاط التدقيق الداخلي والخارجي الفعال، من أجل ضمان تحقيق فعالية وكفاءة العمليات وتحسين الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. ويدعم بنك قطر الأول آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك وأهميتها في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. لمزيد من التفاصيل حول منهجية التدقيق الداخلي والخارجي، يرجى مراجعة قسم الحوكمة المرفق بهذا التقرير.

هيئة الرقابة الشرعية



د. علي القرادغي
رئيس الهيئة



الشيخ د. يحيى النعيمي
عضو



الشيخ د. سلطان الهاشمي
عضو

بنك قطر الأول هو في المقام الأول بنك يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات التمويل والخدمات المصرفية والاستثمار التي يقدمها إلى عملائه. وبالتالي يحرص البنك على ضمان امتثال سياساته وعملياته وأنشطته لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها مع مراعاة مراجعتها والموافقة عليها من قبل الهيئة الرقابة الشرعية للبنك، التي هي عبارة عن هيئة مستقلة تتألف من ثلاثة فقهاء وعلماء شرعيين بارزين، يتولون الإشراف على أنشطة وأعمال البنك وضمان امتثالها لمبادئ الشريعة. وقد تم تخصيص وحدة امتثال للشريعة الإسلامية داخل البنك وهي تتبع مباشرة لهيئة الرقابة الشرعية من خلال رفع تقارير دورية إلى الهيئة بهدف تعزيز فعالية العمليات والرقابة عليها. لمزيد من التفاصيل حول منهجية عمل هيئة الرقابة الشرعية، يرجى مراجعة قسم الحوكمة المرفق بهذا التقرير.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

إلى السادة: مساهمي بنك قطر الأول ذ م م الكرام:

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للبنك؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية ((الهيئة)) أن توجه لمساهمي بنك قطر الأول ((البنك)) هذا التقرير الموجز

مسؤولية مجلس الإدارة والهيئة:

تؤكد الهيئة على أنّ من المبادئ المقررة، تحمّل الإدارة التنفيذية مسؤولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وأنّ مسؤولية الهيئة تنحصر في إبداء الرأي الشرعي والفتوى المستقل، والمراقبة والتدقيق والتوجيه الشرعي بناءً على مراجعته لما يعرض عليه من عمليات البنك وعقوده، واستثماراته، وفي إعداد هذا التقرير.

أساس رأي الهيئة:

بناءً على فتاوى وقرارات الهيئة، والتزاماً بضوابط الحوكمة والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، فإن الهيئة قامت بواجبها وأعمالها المتضمنة ما يلي:

- ١- التنسيق مع الإدارة بوضع المتطلبات والمعايير الشرعية لأنشطة البنك وعقوده واستثماراته والتأكد من تنفيذها من خلال التدقيق الشرعي الداخلي.
- ٢- اعتماد ومراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل والنماذج العملية الخاصة بأنشطة البنك التمويلية والاستثمارية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة التي تم عرضها على الهيئة، ووضع الحلول للصعوبات العملية التي ظهرت أثناء التطبيق والإجابة على الأسئلة والاستفسارات.
- ٣- احتساب الزكاة وفق الضوابط المعتمدة في ضوء الميزانية المعروضة لعام ٢٠٢١.

- ٤- المراقبة الواجبة لإبداء رأي محايد معقول عما إذا كان البنك التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبل الهيئة.
- ٥- اعتماد القوائم المالية والميزانية، والتأكد من الأسس الشرعية لتوزيع الأرباح والخسائر في الاستثمارات، ونحوها.
- ٦- ولتحقيق سلامة التنفيذ، قمنا من خلال إدارة التدقيق الشرعي بفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

رأي الهيئة:

ترى الهيئة ما يأتي:

- أ- أن العقود والمنتجات والاستثمارات والآليات المتعلقة والتي عرضت واطلعت الهيئة عليها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وحسب المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.
- ب- أن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية المعتمدة، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في النظام.
- ت- وبعد مراجعة قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة صافي الدخل الموحدة للسنة المالية، لم تجد الهيئة فيهما مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ث- أن توزيع الأرباح وتحصيل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متوافقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل الهيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية.
- ج- أن المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب خاص حتى لا تُخلط بأموال المساهمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فضيلة الشيخ أ. د. علي محيي الدين القره داغي
الرئيس والعضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية

أبرز القرارات في مجال الحوكمة في عام ٢٠٢١



٢٥ فبراير

استقالة السيد سلمان عبد الغني، نائب رئيس مجلس الإدارة
لأسباب شخصية، وتعيين السيد يوسف المانع ليحل محله في
منصب نائب رئيس مجلس الإدارة.



٢٣ مارس

تعيين السيدة فوليا بلاس في منصب رئيسة إدارة المخاطر



١٢ أبريل

تعيين عبد الرحمن توتونجي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك
تعيين السيد راجش بانسال في منصب رئيس الشؤون المالية (على
أن يكون ساريا اعتباراً من ١٤ يونيو ٢٠٢١)

انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وموافقتها على تعديل
النظام الاساسي للبنك وعلى إطار الحوكمة



٢٢ يونيو

تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين سر مجلس الإدارة
ورئيسة إدارة الامتثال والشؤون القانونية،



٢٢ سبتمبر

انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للبنك وموافقتها على زيادة
رأس المال الاسمي المصدر للبنك

تقرير الحوكمة



للسنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بيان الحوكمة من رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ المعتمد من مجلس إدارة البنك. يدرك مجلس الإدارة أهمية وجود إطار متين للحوكمة وأهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة ولا سيما في ظل استمرار انتشار أزمة جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها على الاقتصاد. وقد تبنى مجلس إدارة بنك قطر الأول خلال العام الماضي نظام حوكمة فعال لتحقيق هدفين رئيسين، وهما: التخفيف من تأثير الأزمة وضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق الإصلاح المؤسسي من أجل التمهيد لمستقبل أفضل. وقد بادر مجلس الإدارة في العام الماضي إلى إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة من خلال تعديل نظامه الأساسي حيث أولى أهمية كبرى لمبادئ الحوكمة كما هو منصوص عليها في اللوائح ذات الصلة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع الأطراف ذات العلاقة ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصادقية المهنية للبنك.

وبموجب التغييرات الجديدة، تخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بالمتطلبات التنظيمية للحوكمة وبأفضل الممارسات في هذا المجال. وتؤكد هذه الإجراءات على التزام مجلس الإدارة بترسخ ثقافة الحوكمة الرشيدة وإرساء قيم مؤسسية سليمة وفعالة. كما يدرك المجلس أهمية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، وما يترتب على ذلك من اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والامتثال لمبادئ الإفصاح والشفافية عن المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

ويلتزم مجلس الإدارة بالعمل على تعميق وتطوير كفاءة عمل البنك بهدف تعزيز ثقة المساهمين والأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح بأداء البنك. ويعكس إطارنا للحوكمة منهجاً متسقاً مع إستراتيجية البنك، كما يخضع للمراجعة الدورية من جانب مجلس الإدارة. ويتحمل البنك بكامل كياناته المتمثلة بمجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع الموظفين

مسؤولية ضمان تطبيق إطار الحوكمة، حيث يتولى المجلس واللجان المنبثقة عنه تحديد إستراتيجية الأعمال ووضع أطر الرقابة والضوابط الداخلية، في حين تتولى الإدارة العليا ضمان تطبيق الحوكمة من خلال منظومة قوية من السياسات والإجراءات الموافق عليها من قبل المجلس، كما يلتزم الموظفون باتباع وتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل اليومية.

أما بالنسبة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فيؤكد مجلس الإدارة امتثال بنك قطر الأول لمتطلبات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. كما يؤكد مجلس الإدارة أن بنك قطر الأول ملتزم بالقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر.

نحن نولي قدراً كبيراً من الدقة والعناية لكل التفاصيل الواردة في هذا التقرير انطلاقاً من حرصنا على الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية تجاه عملائنا والمستثمرين، كما نتعهد لكم، مساهميناً المحترمين، الاستمرار في تعزيز إطار الحوكمة وتحسين ممارساتنا الإدارية بما يتوافق مع التغييرات الإستراتيجية التي يتبناها البنك تحقيقاً لمصلحة البنك والمساهمين وأصحاب المصالح.



الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

١ مقدمة

يقدم تقرير حوكمة هذا نبذة عن آليات ومبادئ الحوكمة التي يتبعها بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامّة) («البنك»). يتوافق إطار حوكمة الشركات في بنك قطر الأول مع المبادئ الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال،بالقواعد واللوائح والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بأعماله والتي تنطبق عليه بصفته شركة مدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك امتثاله لقواعد طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بصيغتها المعدلة من حين لآخر. ويدرك بنك قطر الأول أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات هو أحد العناصر الأساسية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومصالح مساهميه وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المهم التأكيد على أن بنك قطر الأول التزم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بالأحكام المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية رقم (٥) لعام ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو محدد في المادة ٣ من النظام المذكور. كما التزم البنك خلال السنة بمتطلبات الإفصاح الواجبة التطبيق من قبل الشركات المدرجة في بورصة قطر، بما في ذلك التقارير المالية السنوية المدققة، والبيانات المالية نصف السنوية وربيع السنوية، والإفصاحات المستمرة عن المعلومات الجوهرية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، والمعلومات المتعلقة بإجراءات زيادة رأس المال، وإشعار البورصة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية. وذلك ضمن المهل القانونية المحددة. سيواصل بنك قطر الأول خلال السنة القادمة إجراء المزيد من التحسينات على إطار عمل الحوكمة ليتماشى مع نمو الأعمال والتوجهات الاستراتيجية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة.

٢ إطار الحوكمة

يلتزم مجلس إدارة بنك قطر الأول بوضع إطار لحوكمة الشركات يضمن تنفيذ العمليات بشكل سليم لإرساء بيئة تتسم بالكفاءة في الإشراف والمساءلة من أجل الحفاظ على ثقة المساهمين والعملاء والموظفين والهيئات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين ومراعاة مصالحهم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال إطار واضح للحوكمة تم اعتماده من جانب مجلس الإدارة والمساهمين، مع تحديد واضح للمسؤوليات والضوابط الداخلية وآليات إدارة المخاطر وتعزيز عمليات الامتثال. علاوةً على ذلك، وافق المجلس على عملية شفافة لصنع القرار مع تسلسل إداري وقنوات إبلاغ واضحة، إلى جانب سياسات فعّالة لإدارة أصحاب المصلحة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح، ومبادئ الإفصاح والشفافية، وآليات اتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات الذي يجريها البنك، كما تتميز ثقافة حوكمة الشركات في بنك قطر الأول بالمساءلة والنزاهة والشفافية والامتثال والوعي بالمخاطر.

الالتزام باللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢١، واصل بنك قطر الأول تعزيز ممارساته في مجال حوكمة الشركات للتكيف مع التوجهات الإستراتيجية والاستثمارية للبنك والبيئة التنظيمية المتغيرة. وبناء على ذلك، تمت مراجعة النظام الأساسي للبنك، وإطار حوكمة الشركات، ومواثيق مجلس الإدارة ولجان المجلس، وتحديثها لضمان اتساقها مع اللوائح السارية وأعمال البنك، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، ولائحة الحوكمة والوظائف الخاضعة للرقابة لعام ٢٠٢٠ الصادرة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. يشكل تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢١ جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي. ويتم عرض هذا التقرير على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المعقّدة في عام ٢٠٢٢ للحصول على الموافقة عليه ، ويمكن الاطلاع عليه على موقع البنك الإلكتروني www.qfb.com.qa.

٣ هيكل الملكية والمساهمون

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن رأس المال المدفوع والمصدر للبنك يبلغ ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري)، مقسم إلى ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١ ريال قطري للسهم الواحد.

في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي البنك على زيادة رأس المال الاسمي المصدر للبنك من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمائة مليون ريال قطري) إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومائة وعشرون مليون ريال قطري)، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠٪ عن رأس المال الاسمي الحالي المدفوع للبنك على أن ينفذ قرار زيادة رأس المال في غضون سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية، وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة من خلال الاكتتاب يصل عددها إلى ٤٢٠ مليون سهم. ويمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢١ من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.qfb.com.qa) .

يمكن لمساهمي بنك قطر الأول ممارسة حقوقهم القانونية من خلال المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وبناء على النظام الاساسي للبنك، تنعقد الجمعية العمومية العادية خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ويكون التصويت على البنود المدرجة على جدول الأعمال بالموافقة أو بالرفض برفع الأيدي. ويجوز لجميع المساهمين، بمن فيهم القُصر، الحق في تعيين وكيل لتمثيلهم في الجمعية العمومية. ويجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية العادية البنود التالية:

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومناقشة ميزانية البنك السنوية وحساب الخسائر والأرباح واعتمادهما
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء
- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم
- تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أجورهم
- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها
- الموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة.

المساهمون الرئيسيون في بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

٣,١ المساهمون الرئيسيون

تشمل قائمة المساهمين الذي يملكون أكثر من ٥٪ من راس مال البنك الأسماء التالية، كما في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م.	١٠0,٠٠٠,٠٠٠	١0٪
شركة بروق التجارية ذ.م.م.	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٪
شركة شفت ذ.م.م.	٣0,٠٢٩,٦٠٠	0٪

٣,٢ حقوق المساهمين

يضمن البنك حماية حقوق المساهمين بموجب النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وقانون الشركات لسنة ٢٠٠0 الصادر عن مركز قطر للمال ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من اللوائح والتشريعات المرعية الإجراء. وبناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يحق للمساهمين الاطلاع على المعلومات التالية التي يتحها البنك عبر موقعه الإلكتروني وبموجب طلب خطي من المساهمين:

- سجل المساهمين (عند الطلب)
- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (متوفرة على الموقع الإلكتروني).
- عقد التأسيس والنظام الأساسي (متوفر علي الموقع الإلكتروني).
- العقود أو الأدوات التي ينشأ عنها أي ديون أو حقوق في ذمة البنك
- التقرير السنوي الذي يتم تقديمه إلى الجمعية العمومية سنوياً (متوفر على الموقع الإلكتروني).
- أي مستندات أخرى يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية (متوفرة على الموقع الإلكتروني).

٣,٣ الجمعية العمومية العادية المنعقدة في عام ٢٠٢١

انعقدت الجمعية العمومية العادية في عام ٢٠٢١ عن طريق الفيديو بسبب إجراءات العلق التي كانت مفروضة نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩. وانعقدت الجمعية في الدوحة - قطر بتاريخ 0 أبريل ٢٠٢١. وحضر الاجتماع ما مجموعه ٢٢ مساهماً (شخصياً أو بالوكالة)، يمتلكون ٣٦١,٢٣٤,0٠٧ سهم في البنك ويمثلون حوالي 0١,٦ في المائة من رأس مال البنك.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

٣,٤ الوصول إلى المعلومات، وتوزيع الأرباح، والحق في التصويت على قرارات الجمعية العمومية غير العادية

يضمن بنك قطر الأول حصول المساهمين في البنك على المعلومات في الوقت المناسب من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق الاتصال بقسم علاقات المستثمرين في البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يحدد النظام الأساسي للبنك وسياسة توزيع الأرباح الموافق عليها من قبل المساهمين الشروط والأحكام المتعلقة بتوزيع الأرباح، والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها. وتحدد البيانات المالية المدققة المقدمة إلى الجمعية العمومية السنوية للمصادقة عليها، الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الأرباح.

علوة على ذلك، يضمن النظام الأساسي لبنك قطر الأول حقوق المساهمين، ولا سيّما الأقليات في حال دخول البنك في معاملات رئيسية وحصول تغيير في هيكل رأس المال وفيما يتعلق بمسائل أخرى على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للبنك.

٤ مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة البنك إعداد الإستراتيجية العامة للبنك وتحديد التوجه الإستراتيجي للأعمال بالإضافة إلى الإشراف على أعمال البنك وأنشطته.

٤,١ مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، بحيث يتكون ثلث الأعضاء على الأقل من المستقلين وتكون أغليبيتهم من غير تنفيذيين. ويحق للمساهمين الإستراتيجيين في البنك، وفقاً للنظام الأساسي، تعيين عضوين لتمثيلهم في مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس الذي يتم تعيينه دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. ويتم انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري من قبل الجمعية العمومية العادية وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يخدم مجلس الإدارة، بما في ذلك أعضائه المنتخبين والمعيّنين، لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الجمعية العمومية التي تم انتخابهم فيها، ويجوز إعادة انتخابهم أو تعيينهم لدورة ثانية.

وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية التي انعقدت بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٩، وتنتهي مدة ولايتهم في تاريخ الجمعية العمومية التي ستعقد في عام ٢٠٢٢ فيما يتعلق بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. بعد استقالة السيد سلمان عبد الغني، نائب رئيس مجلس الإدارة لأسباب شخصية بتاريخ ٢0/٠٢/٢٠٢١، صوت مجلس الإدارة بالإجماع على تعيين السيد محمد يوسف المانع ليحل محله كنائب لرئيس مجلس الإدارة. والجدير بالذكر أن لجنة الترشيحات والمكافآت وحوكمة الشركة المنبثقة عن المجلس وضعت سياسات وإجراءات لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك.

مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

٤,٢ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة بنك قطر الأول، يتكون مجلس الإدارة من أعضاء محترفين يتمتعون بالكفاءة المهنية ومجموعة واسعة من المهارات التجارية، ومهارات القيادة في صياغة الاستراتيجيات وتوجيهها، وفهم عام للأنشطة المصرفية ومسائل الحوكمة. كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بالمؤهلات المهنية المناسبة وبسجل حافل بالنجاحات يمكنهم من تقديم خبرات مفيدة في مناقشات مجلس الإدارة وقراراته وتقديم إسهامات هادفة وذات مغزى في ما يتعلق بإستراتيجية البنك وسياساته، مع الإشراف بشكل فعّال على الأداء السليم للإدارة.

كما على أعضاء المجلس أن يتمتعوا بنزاهة عالية في تمثيل المساهمين وأن يركزوا بشكل فعال على خلق القيمة مع الالتزام بنجاح البنك على المدى الطويل. ويجب أن يكون لديهم معرفة بمتطلبات حوكمة الشركات وممارساتها ويلتزمون بمسؤولياتهم المؤسسية التي تتجاوز أصحاب المصلحة المباشرين.

وفيما يلي معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وعن السجل المهني والمستوى التعليمي لكل عضو:

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس الإدارة تم تعيينه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة: ١٠0,٠٠٠,٠٠٠ (١0٪)

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس الإدارة تم تعيينه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات يمثل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد عدد الأسهم المملوكة من قبل شركة الزبارة: ١٠0,٠٠٠,٠٠٠ (١0٪)

يشغل سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩. ويترأس أيضاً مجلس إدارة مجموعة أوريدو Ooredoo منذ مارس ٢٠٢٠، وهو حالياً عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين. وهو معروف بخبرته الواسعة في شغل المناصب القيادية، حيث يعمل حالياً أيضاً رئيس استثمارات آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا في جهاز قطر للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع سعادته بخبرة واسعة في مجالات الاستثمار، والأعمال المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير العقارات، والبناء، ويحمل الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ماريمونت في أرلينغتون فيرجينيا بالولايات المتحدة، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris في الدوحة، قطر.

السيد محمد يوسف المانع

نائب الرئيس

عضو غير تنفيذي، تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٧٠٠٠ (٠,٠٠١٪)

السيد محمد يوسف المانع

نائب الرئيس

عضو غير تنفيذي، تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٧٠٠٠ (٠,٠٠١٪)

السيد عبد اللطيف محمد السادة

عضو غير تنفيذي - مستقل

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

السيد عبد اللطيف محمد السادة

عضو غير تنفيذي - مستقل

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

السيد عبد اللطيف محمد السادة

عضو غير تنفيذي - مستقل

تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

السيد إبراهيم الجيده

عضو غير تنفيذي - مستقل منذ تأسيس البنك

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ١,٨٦٤,٨٣٩ (٠,٢٦٦٪)

السيد إبراهيم الجيده

عضو غير تنفيذي - مستقل منذ تأسيس البنك

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ١,٨٦٤,٨٣٩ (٠,٢٦٦٪)

السيد إبراهيم الجيده

عضو غير تنفيذي - مستقل منذ تأسيس البنك

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ١,٨٦٤,٨٣٩ (٠,٢٦٦٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد الهاجري

عضو غير تنفيذي منذ التأسيس

أعيد انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات

يمثل جميع المساهمين

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٦٣,٧٠٠ (٠,٠٠٩٪)

السيد محمد القحطاني

عضو غير تنفيذي تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات يمثل جميع المساهمين عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: ٢٠٦٨,٦٤٦ (٢٩٦,٠٪)

يشغل القحطاني عضوية مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ عام ٢٠١٩، وهو عضو في لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال المنيثقة عن مجلس الإدارة. وقد اكتسب الدكتور القحطاني خبرة واسعة في مجال السلع الاستهلاكية والنفط والغاز والعقارات والبناء بفضل عمله في عدة شركات قطرية كبيرة منها الميرة وسوق قطر وقطرغاز. حصل الدكتور القحطاني على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة بيروت العربية في مسقط، عمان، ودرجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة نورثومبريا في نيوكاسل، المملكة المتحدة، ودكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة دورهام في دورهام، المملكة المتحدة.

السيد سالم المري

عضو غير تنفيذي - مستقل تم انتخابه في عام ٢٠١٩ لمدة ثلاث سنوات يمثل جميع المساهمين عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر: لا يوجد

يشغل المري منصب عضو مجلس إدارة بنك قطر الأول منذ أبريل ٢٠١٩، وهو أيضاً رئيس لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. ويتمتع السيد المري بخبرة واسعة في مجال التمويل والتدقيق والإدارة في عدة قطاعات منها المصارف والدفاع والعقارات والبتروكيماويات والنفط والغاز ويشغل حالياً منصب مدير الشؤون المالية والإدارية في شركة برزان القابضة. حصل المري على درجة البكالوريوس في المحاسبة والشؤون المالية من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة حمد بن خليفة في قطر، وماجستير في إدارة الأعمال من HEC Paris، في الدوحة، قطر.

٤,٣ الأعضاء المستقلون

يُعتبر عضو مجلس الإدارة مستقلاً إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:
- أن يكون مستقلاً عن الإدارة؛
- ألا يكون موظفاً أو عضواً في مجلس إدارة أو مالكاً أو شريكاً أو مساهماً كبيراً في أي شركة استشارية متعاقدة مع البنك، بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي للبنك؛
- ألا تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى أو أن يكون ممثلاً لأي عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي في البنك.

والواقع أن أعضاء مجلس إدارة بنك قطر الأول المستقلون يستوفون معايير الاستقلالية المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك وفي قوانين ولوائح الحوكمة المعمول بها.

٤,٤ رئيس مجلس الإدارة

يتم تعيين رئيس مجلس إدارة البنك دوماً من قبل شركة الزبارة للاستثمار العقاري ذ.م.م. كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للبنك. وخلال عام ٢٠٢١، حرص رئيس مجلس الإدارة على تولي قيادة أنشطة مجلس الإدارة وضمان وفاء المجلس بالتزاماته وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وضمان تنفيذ جميع القرارات التي اتخذها المجلس.

وينص النظام الأساسي للبنك على أن نائب الرئيس يحل محل رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه أو في حال حدوث أي عائق يمنعه من أداء واجباته ومسؤولياته. وقد تم تحديد مسؤوليات الرئيس ونائبه في النظام الأساسي للبنك. ويشمل دور رئيس مجلس الإدارة على سبيل

المثال لا الحصر:

- تولي المسؤولية عن أنشطة المجلس ولجانه
- أن يكون المتحدث الرسمي باسم المجلس ونقطة الاتصال الرئيسية بالنيابة عن المجلس مع الرئيس التنفيذي، مع ضمان عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس التنفيذي لمناقشة آخر المستجدات بشأن أعمال البنك.
- أن يتولى رئاسة وتنسيق اجتماعات المجلس، وأن يضمن معالجة المسائل المدرجة على جدول الأعمال في الوقت المناسب.
- الحفاظ على اتصال منتظم مع أعضاء المجلس الآخرين والتشاور معهم بشأن الاستراتيجية وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر في البنك.
- ضمان الأداء السليم والفعال للمجلس.
- تنسيق جدول الأعمال، والتقارير المتصلة بكل بند من البنود المدرجة على جدول الأعمال بالتعاون مع سكرتير المجلس.
- إقرار جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة، مع مراعاة المسائل التي يقترحها أي عضو في المجلس.
- تشجيع جميع أعضاء المجلس لضمان اضطلاع المجلس بمسؤولياته بشكل فعال وبما يضمن تحقيق مصالح البنك.
- إتاحة جميع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات الخاصة بالبنك والمجلس ولجانه لأعضاء المجلس وضمان حصول المجلس على المعلومات المناسبة بما في ذلك:
 - معلومات عن أعمال البنك وإستراتيجيته وأنشطته.
 - المعلومات والموارد اللازمة لتمكين الأعضاء من أداء مسؤولياتهم بشكل فعال، بما في ذلك التحديثات المنتظمة حول الأعمال من الرئيس التنفيذي وغيره من أعضاء الإدارة التنفيذية
 - إستراتيجيات وخطط وسياسات البنك ومؤشرات الأداء الرئيسية.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
- إتاحة المشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصفة خاصة، وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
- بناء توافق في الآراء وتطوير العمل الجماعي داخل المجلس لتعزيز العلاقة البناءة والمتناغمة بين المجلس والإدارة.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم حول مسؤولياتهم التنظيمية بموجب لوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ويجوز للرئيس تفويض إحدى لجان المجس بمتابعة هذه المسألة.
- ضمان وضع إجراءات للتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وتقييم فردي لأداء أعضاء مجلس الإدارة. وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت مهمة إجراء تقييم الأداء، وترفع تقريراً بالنتائج إلى المجلس.
- ترؤس اجتماع الجمعية العمومية العادية وضمان تنظيم هذه الاجتماعات بكفاءة وفعالية بمساعدة سكرتير المجلس، وإطلاع المساهمين على أداء البنك على نحو كاف.
- ضمان توفير التدريب المنتظم لجميع أعضاء المجلس بالإضافة إلى التدريب التعريفي والتوجيهي الأولي، وضمان أن الميزانية السنوية تتضمن ميزانية لتوفير برامج تدريبية لمجلس الإدارة.
- الحفاظ على مستويات عالية من معايير الحوكمة في البنك بما يتماشى مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات.
- التأكد من وضع وتنفيذ سياسة الإفصاح والاتصالات الخاصة بالبنك.
- التوقيع على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة

٤,٥	اجتماعات مجلس الإدارة
٤,٥,١	سكرتير مجلس الإدارة

يعين المجلس أمين سر / سكرتير للمجلس لتنظيم اجتماعات المجلس ولجانه إضافة إلى مهام أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة. يجب أن يكون لجميع أعضاء المجلس حق الوصول المباشر إلى أمين سر المجلس.

وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على تعيين السيدة ريتا الحلو في منصب أمين سر الشركة، كبديل لسابقتها. تعمل السيدة حلو أيضاً في منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية ومتابعة الامتثال في البنك، وهي تملك أكثر من ١١ عاماً من الخبرة في الشؤون القانونية والامتثال والحوكمة. وقبل انضمامها إلى بنك قطر الأول، شغلت منصب رئيسة قسم الشؤون القانونية في شركة فودافون قطر. وتتلخص مهامها الرئيسية كسكرتير الشركة على النحو التالي:

١. إعداد محاضر لاجتماعات مجالس الإدارة ولجان مجالس الإدارة، والاحتفاظ بسجلات لكافة المحاضر والقرارات التي أقرها المجلس ولجانه في سجل خاص لتيسير متابعة القضايا التي تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها.

٢. الاحتفاظ بسجلات ورقية وإلكترونية لجميع القرارات الصادرة عن طريق التمرير وجميع المراسلات المتعلقة بشؤون المجلس.

٣. التنسيق والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس ورئيس كل لجنة من لجان المجلس لإعداد وتنظيم الاجتماعات وجدول الأعمال والتقارير المتصلة بالاجتماعات، فضلاً عن تيسير الاتصال بين أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٤. إرسال الدعوات بالنيابة عن الرئيس إلى كل أعضاء المجلس والمشاركين لحضور اجتماعات المجلس أو لجان المجلس، وتلقي طلبات الأعضاء بإضافة أي بنود إلى جدول الأعمال؛

٥. تسهيل الوصول في الوقت المناسب إلى جميع المعلومات والمستندات والبيانات المتعلقة بالشركة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة؛

٦. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بمسؤولياتهم التنظيمية بموجب القوانين ولوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية

٤,٥,٢ عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يتم انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، وتنعقد الاجتماعات في المقر الرئيسي للبنك أو في أي مكان يحدده الأعضاء. ويجوز للمجلس عقد اجتماعات إضافية وفق الضرورة اللازمة لإدارة أعمال البنك.

٤,٥,٣ الحضور والنتاب

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة الإعداد بشكل مناسب لاجتماعات المجلس ولجانه وحضور الاجتماعات والمشاركة في المداولات.

٢. يُعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية من دون عذر يقبله المجلس مستقيلاً.

٣. يكتمل النصاب القانوني لمجلس الإدارة وكل لجنة تابعة لمجلس الإدارة لدى حضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجوز أيضاً لأي عضو في مجلس الإدارة أو في إحدى لجانه توكيل أحد الأعضاء الحاضرين في تمثيله والتصويت عنه خلال الاجتماع. لا يجوز لأي عضو أن يتوب عن أكثر من عضو مجلس إدارة واحد، ويكون للعضو الذي يمثل عضواً آخر أصوتين. ويتم تسجيل الوكلاء في محضر الاجتماع ويتم الاحتفاظ بالسجلات مع سكرتير الشركة.

٤. تصدر قرارات المجلس ولجانه بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو نائبه - في حال غياب الرئيس. لا يملك رؤساء اللجان المنيثقة عن مجلس الإدارة صلاحية الترجيح في حال تعادل الأصوات.

٥. يحضر الرئيس التنفيذي وسكرتير الشركة جميع اجتماعات مجلس الإدارة دون أي يكون لهما حق التصويت. ويجوز دعوة أشخاص آخرين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة عند تناول مسائل محددة تتعلق بأعمالهم في الاجتماع، شريطة موافقة رئيس مجلس الإدارة.

وفي عام ٢٠٢١، عقد مجلس إدارة البنك الاجتماعات التالية:

التاريخ اجتماع مجلس الإدارة	الأعضاء الحاضرون
٢٠٢١/٢/٢٥	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس ووكيل واحد
٢٠٢١/٠٤/١٢	جميع الأعضاء
٢٠٢١/٠٦/١٦	جميع الأعضاء
٢٠٢١/٠٨/١١	جميع الأعضاء
٢٠٢١/١٠/٢٧	جميع الأعضاء
٢٠٢١/١٢/٠٨	٦ أعضاء، بمن فيهم الرئيس

وقد حضر الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس في عام ٢٠٢١ على النحو التالي:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة	اجتماعات اللجنة التنفيذية	اجتماعات لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال الاجتماعات	اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
	٦ اجتماعات	١ اجتماع	٦ اجتماعات	٣ اجتماعات
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد يوسف المانع، نائب الرئيس	٦/٥	١/٠	٦/٥	٦/٥
السيد سالم المري	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق
السيد عبد اللطيف محمد السادة	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
السيد إبراهيم الجيده	٦/٦	١/١	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد محمد الهاجري	٦/٦	لا ينطبق	لا ينطبق	٦/٦
د. محمد القحطاني	٦/٦	لا ينطبق	٦/٦	لا ينطبق

أهم القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١ هي:

- تعيين السيد عبد الرحمن توتونجي في منصب الرئيس التنفيذي
- تعيين السيد راجيش بنسال رئيساً للشؤون المالية
- توصية الجمعية العمومية غير العادية بالموافقة على اقتراح زيادة رأس المال
- الموافقة على سياسات مختلفة ومراجعتها، بما في ذلك: سياسات المخاطر، وسياسة الموارد البشرية، وميثاق التدقيق الداخلي، وسياسات مكافحة غسل الأموال، والسياسات الأخرى.
- الموافقة على استراتيجية جديدة للبنك
- الموافقة على على الاستحواذ وعلى الخارج من صندوق للاستثمار في الأسهم الخاصة

٤,٦ الاستشارات الخارجية

يجوز لمجلس إدارة بنك قطر الأول وكل لجنة تابعة له السعي للحصول على المشورة المهنية المستقلة المناسبة على حساب البنك الخاص، كلما رأى ذلك ضرورياً.

٤,٧ مراجعة أداء مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة البنك بسياسة مراجعة الأداء الخاصة بمجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تحدد معايير تقييم أداء المجلس في ممارسة مسؤولياته تجاه أصحاب المصلحة ومراجعة دور ومسؤوليات المجلس ولجان المجلس ومدى الالتزام بها.

وقد وضع مجلس الأداة إجراءات للتقييم الذاتي للأداء على أساس مستمر. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المجلس ولجانه وكل عضو من اعضاء المجلس على حدة. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بأجراء تقييم ذاتي لمسؤولياتهم وأدائهم خلال عام ٢٠٢١ بناء على نموذج خاص أعدّ لهذه الغاية مع التركيز على مدى مساهمة الأعضاء وتفاعلمهم داخل اجتماعات المجلس واللجان، وجودة مشاركاتهم وأعمالهم، فضلاً عن فهمهم لدورهم كأعضاء في مجلس الإدارة واللجان التابعة له. وعلاوة على ذلك، تضمن التقييم فقرة للتعبير عن رأي الأعضاء ومدى ارتياحهم

٤,٩ فصل المسؤوليات وحظر الجمع بين المناصب

يضمن بنك قطر الأول الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتعزيز استقلالية مجلس الإدارة والسماح للرئيس التنفيذي بالتركيز على المتطلبات اليومية لإدارة البنك. وهذا من شأنه أن يساعد مجلس الإدارة على توفير هيكل حوكمة أفضل وأكثر توازناً من خلال تعزيز الرقابة الفعالة على الإدارة. ويتولى أدوار الرئيس والرئيس التنفيذي أشخاص مختلفون ويتم تحديد مسؤولياتهم والموافقة عليها بوضوح من قبل مجلس الإدارة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان البنك ممثلاً بالكامل لأحكام المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، حيث لم يكن أي من أعضاء مجلس الإدارة عضواً في أكثر من ٣ مجالس إدارة لشركات عامة محلية، ولم يكن أي عضو في مجلس إدارة البنك رئيساً أو نائباً للرئيس في أكثر من مجلسي إدارة لشركتين عامتين. يوقع جميع أعضاء مجلس إدارة البنك على نموذج سنوي لإقرار الالتزام بمبادئ الاستقلالية وتضارب المصالح ويتم حفظ هذه النماذج في سجلات مجلس الإدارة التي تحفظها سكرتير الشركة.

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المناصب التالية في مجلس إدارة البنك والشركات العامة الأخرى:

الاسم	نوع العضوية في مجلس إدارة بنك قطر الأول واللجان التابعة له	العضوية في مجالس إدارة الشركات الأخرى أو تولي منصب تنفيذي فيها
سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني	- رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس	- رئيس مجلس إدارة مجموعة Ooredoo - عضو مجلس إدارة شركة قطر للأمن. - رئيس إدارة الاستثمارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا في جهاز قطر للاستثمار
السيد محمد يوسف المانع	- نائب رئيس مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية - عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال - عضو لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	- عضو اللجنة الأولمبية العربية - عضو مجلس الشورى - رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى.
السيد سالم المري	- عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	مدير الشؤون المالية والإدارية في برزان القابضة
السيد عبد اللطيف محمد السادة	- عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	رئيس الشؤون البشرية في الديوان الأميري
السيد إبراهيم الجيده	- عضو مجلس الإدارة - عضو اللجنة التنفيذية	الرئيس التنفيذي والمدير المعماري لمكتب الهندسة العربية.
السيد محمد الهاجري	- عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	رئيس قسم الأبحاث السياسية والاقتصادية في الديوان الأميري
د. محمد القحطاني	- عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	لا ينطبق

٤,١٠ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة في بنك قطر الأول أن يحصل على أي تعويض أو مكافآت من البنك بخلاف الرسوم (بما في ذلك رسوم حضور الاجتماعات) التي يحق للعضو تلقاها بموجب النظام الأساسي وسياسة المكافآت المعتمدة من قبل الجمعية العمومية السنوية، باستثناء الأعضاء التنفيذيين، في حال وجودهم.

وقد تبنى بنك قطر الأول سياسة تحدد أسس وطريقة تحديد مكافآت مجلس الإدارة، تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية.

وفي عام ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على عدم دفع أي مكافآت لقاء أداء المجلس لا سيما وأن البنك عجز عن تحقيق أي أرباح وبالتالي لم تتوفر المعايير التي ينبغي على أساسها دفع مكافآت مجلس الإدارة.

٤,١١ تضارب المصالح والتعاملات الداخلية

لا يجوز لأعضاء المجلس والموظفين، فيما يتصل بعملهم، أن يطالبوا أي طرف ثالث بأي دفعات أو غيرها من المزايا سواء لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو أن يقبلوا أو يمنحوا مزايا غير مشروعة لأطراف ثالثة.

ويلتزم أعضاء المجلس بالمحافظة على المصالح العامة للبنك، ولا يجوز لأي عضو في مجلس الإدارة أن يسعى إلى تحقيق مصالح شخصية في قراراته أو أن يستغل الفرص التجارية الخاصة بالبنك، يلتزم مجلس الإدارة بإجراءات الإفصاح والتداول عن البيانات والمعلومات التي تتعلق مباشرة بالبنك من دون تأخير ما لم تكن المعلومات مستثناة من شرط الإفصاح بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأشخاص والجهات التي لديها اطلاع مباشر على النتائج المالية والمعلومات الداخلية للبنك القيام ببيع أو شراء الأوراق المالية للبنك لحسابهم أو لحساب غيرهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال فترات حظر التداول، وفقاً للمادة ١١١ من نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويوقع أعضاء المجلس سنوياً على إقرار بشأن تضارب المصالح للتأكيد على أنه ليس لديهم أي علم بأي حالات تضارب في المصالح تكون قائمة أو من المرجح أن تتحقق في ما يتعلق بأي من المعاملات المبرمة مع البنك وللإفصاح عن أي تداولات في الأوراق المالية للبنك خلال العام سواء لحسابهم أو لحساب أي فرد من عائلاتهم.

٤,١٢ معاملات الأطراف ذات الصلة

في عام ٢٠٢١، التزم مجلس الإدارة بسياسة وإجراءات معاملات الأطراف ذات الصلة، والتي تحدد القواعد الخاصة بالموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة وتنفيذها والتي يتم إبرامها مباشرة من قبل البنك أو من قبل أي من شركاته التابعة.

كما أعضاء مجلس إدارة البنك امتثالاً تاماً لهذه المتطلبات خلال عام ٢٠٢١. ويتم إدراج معاملات الأطراف ذات الصلة الرئيسية في بند خاص ضمن البيانات المالية للبنك فور الموافقة عليها وإبرامها. وفيما يلي جدول يلخص أهم المعاملات مع أطراف ذات صلة تم الإفصاح عنها خلال عام ٢٠٢١:

طبيعة العلاقة	شراء السلع والمنتجات	الأصول التمويلية ومقبوضات أخرى	دفعات مستحقة أخرى	التسهيلات الائتمانية المستخدمة	أصول تحت الإدارة	الإيرادات من الرسوم	المصاريف، بما في المخصصات المكونة والمعكوسة
الشركات الزميلة	-	١0,٢0٤	١٧.٧٧٩	-	-	٦,٠٨٣	(٦٣٣)
أخرى	٣,٣٨٧	٩,١٠٠	٢٠,٢١٢	١٠٠,٠٠٠	٩٧,٠٩٢	-	-
أعضاء من الإدارة العليا	-	-	١,٧١٠	-	٣٦٤	-	-

٤,١٣ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته

وافق مجلس الإدارة على ميثاق المجلس الذي يحدد دور مجلس إدارة بنك قطر الأول ومسؤولياته وفقاً للنظام الأساسي للبنك والقوانين واللوائح المعمول بها.

يتمتع مجلس إدارة بنك قطر الأول بأوسع الصلاحيات اللازمة للقيام بالأنشطة والمهام المناطة به والمطلوبة لتحقيق أهداف البنك. كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع استراتيجية للبنك وضمان إدارة المخاطر بفعالية من خلال الموافقة على سياسة قدرة البنك على تحمل المخاطر وسياسة متابعة المخاطر ورصدها. كما يشرف مجلس الإدارة على عمليات البنك ويضمن امتثالها للمتطلبات والالتزامات القانونية والتنظيمية.

المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة هي كما يلي:

- اعتماد إطار فعال للحوكمة يهدف إلى تعزيز الشفافية ووضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها لضمان تنفيذ عمليات وأنشطة البنك بموجب المتطلبات التنظيمية والتشريعية السارية.
- تبني التوجهات الاستراتيجية للبنك، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استراتيجيات كل من وحدات العمل الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها
- تحديد الأهداف والنتائج المالية والسياسات والمبادئ المحاسبية والميزانية السنوية للبنك ومراجعتها والموافقة عليها؛

- اعتماد ورصد استراتيجية إدارة المخاطر التي يتبعها البنك، والقدرة على تحمل المخاطر، وسياسات المخاطر؛
- ضمان اعتماد الإدارة إطاراً مناسباً لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك النظم والسياسات والضوابط المناسبة؛
- مراقبة معدلات السيولة وكفاية رأس المال؛
- الموافقة على العمليات الجوهرية المتعلقة بالاستحواذ وبالتصرف في الأصول والأسهم وعلى لمشاريع المشتركة الهامة والشراكات الاستراتيجية المهمة.
- النظر في أي قضايا ومسائل ناشئة قد يكون لها تأثير مادي على أعمال البنك وشؤونه؛
- تلقي تقارير الأداء المالي بصورة منتظمة من الإدارة ومراقبة الأداء الفعلي في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك وميزانيته؛
- الموافقة على تعيين كبار الموظفين التنفيذيين في البنك وعلى مكافآتهم بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت المدفوعة للموظفين؛
- الموافقة على الترتيبات الخاصة بانعقاد الجمعية الهومية للبنك وغيرها من الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- إعداد التقرير السنوي للبنك والحسابات السنوية، ومقترح المكافآت السنوية لمجلس الإدارة، ومقترح تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين وتقديمها إلى الجمعية العمومية السنوية للموافقة عليها؛
- وضع سياسة توزيع الأرباح وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية للموافقة عليها؛
- تحديد سياسات البنك واعتمادها، بناء على الأحكام المنصوص عليها بموجب اللوائح المصرفية ولوائح حوكمة الشركات وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها.
- تلقي التقارير التي أعدها الإدارة بشأن المسائل الجوهرية والرئيسية ومراجعتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
 - متابعة العلاقة مع الهيئات التنظيمية
 - الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية
 - المسائل القانونية والقضايا والمطالبات المرفوعة من ضد البنك
 - تقارير عن سياسات مكافحة الاحتيال والأمن والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال والعقوبات؛
 - إدارة استمرارية الأعمال والاستجابة في حالات الكوارث؛
 - علاقات المستثمرين والاتصالات المؤسسية؛
 - المسؤولية الاجتماعية للبنك؛
 - نظم وتكنولوجيا المعلومات؛
 - تقارير عن مدى الالتزام بسياسات الحوكمة؛
- مراجعة محاضر مجلس الإدارة ولجان المجلس؛
- تحديد اختصاصات لجان مجلس الإدارة ومراجعتها.
- مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه على أساس سنوي.
- الموافقة على مصفوفة تفويض الصلاحيات في ما يتعلق بالنفقات والإقراض وإدارة المخاطر.
- مدى الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمصرفية المعمول بها؛ و
- أي مسؤوليات أخرى كما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح المعمول بها

٤,١٤ التزامات أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم

- التمتع بالمهارات والمؤهلات والمعرفة اللازمة لإدارة شؤون البنك وأعماله.
- الالتزام بواجبهم الائتماني والتصرف بصدق وبحسن نية من أجل حماية المصالح التجارية الفضلى للبنك

- مراعاة السرية وتضارب المصالح ومتطلبات الشفافية عند تولي مسؤولياتهم
- العمل وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في النظام الأساسي وجميع القوانين واللوائح النافذة.
- ألا يكون محكوماً على عضو مجلس الإدارة بأي جريمة أو جناية أو جنة مخلة بالشرف.
- الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة قد تكون لديهم في ما يتعلق بالبنك والتي يمكن أن تتعارض مع الأداء السليم لواجباتهم.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات المساهمين العامة بانتظام والمشاركة فيها بفعالية .

٥ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

أنشأ مجلس إدارة بنك قطر الأول ثلاث لجان فرعية لمساعدته في أداء واجباته والتزاماته ورفع التقارير إلى المجلس بشأن الأعمال التي تتولاها. وقد وافق مجلس الإدارة في البنك على تشكيل اللجان التالية وحدد اختصاصاتها ومسؤولياتها بموجب ميثاق معتمد لكل لجنة.

٥,١ لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المسؤوليات التالية:

المسؤوليات الإشرافية:

- الإشراف على مدى الامتثال للإجراءات والسياسات المعتمدة بشأن إعداد ونشر التقارير المالية وأي معلومات مالية أخرى.
- الإشراف على آليات الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات والتدقيق
- التأكد من إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية ونصف السنة والفصلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للبنك والتعليق عليها وتقديم توصيات للمجلس في هذا الصدد، ومراجعة تعاملات الشركة مع الأطراف المعنية، وضمان امتثال هذه التعاملات للضوابط ذات الصلة.
- إجراء تحقيقات في مسائل الرقابة المالية عندما يطلب المجلس ذلك.
- الإشراف على دقة التقارير المالية وصحتها وإعداد التقارير المالية التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة.
- مراجعة تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين والتأكد من امتثال البنك للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة منظمة المؤسسات المالية الإسلامية.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمراجعي الحسابات الخارجيين

- الاجتماع مع مراجعي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا وطرح الأسئلة والتماس آراء مراجعي الحسابات الخارجيين.
- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي التأكد من حصول مراجع الحسابات الخارجي على المعلومات والتوضيحات التي يطلبها من الإدارة العليا بشأن سجلات المحاسبة أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة.
- ضمان حصول مراجع الحسابات الخارجي على ردود فورية بشأن الاستفسارات والمسائل الواردة في رسائل أو تقارير مراجع الحسابات الخارجي.
- إجراء مناقشة مع مراجع الحسابات الخارجي والإدارة التنفيذية العليا بشأن سياسة المخاطر، لا سيما مدى ملاءمة الميزانيات والقرارات والتقديرات المحاسبية، وعرض النتائج على مجلس الإدارة لمراجعتها.
- تحديد إجراءات اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين والتعاقد معهم وترشيحهم لموافقة الجمعية العمومية، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم أثناء أداء عملهم

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالضوابط الداخلية

- إعداد ووضع نظام فعال للرقابة الداخلية وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه وإجراء عمليات تدقيق دورية عند الضرورة.
- تنسيق الاتصالات بين المجلس والإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.
- تنفيذ مهام المجلس فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للبنك.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالتدقيق الداخلي

- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين أو استبعاد رئيس التدقيق الداخلي.
- الموافقة على ميثاق وسياسة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق السنوية.
- استعراض واعتماد ميزانية إدارة التدقيق الداخلي وخطة الموارد البشرية والأنشطة والهيكل التنظيمي للإدارة مع كبير المدققين الداخليين.
- استعراض أداء رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالتعاون مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- استعراض فعالية إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مدى الامتثال لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي، وتلقي تقارير دورية من رئيس إدارة التدقيق الداخلي حول مدى امتثال مختلف الإدارات في البنك بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية

واجبات اللجنة في ما يتعلق بإدارة المخاطر

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر.
- وضع سياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر ومراجعتها بانتظام.
- الإشراف على برامج التدريب على إدارة المخاطر التي يحددها البنك للموظفين.
- إعداد وتقديم تقارير دورية عن فعالية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بمتابعة الامتثال

- الحصول على تقارير منتظمة من إدارة متابعة الامتثال فيما يتعلق بالمسائل القانونية والحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومسائل الامتثال.
- مراجعة الشكاوى المقدمة من الموظفين والأطراف الأخرى بموجب مدونة قواعد السلوك ومراقبة الإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- مراجعة نتائج التحقيقات التي تجريها الإدارة ومتابعة أي حالات عدم الامتثال.
- مراجعة نتائج أي عمليات تفتيش تقوم بها الهيئات التنظيمية وأي ملاحظات وإردة في تقارير التدقيق الداخلي.

واجبات اللجنة في ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات

- متابعة تنفيذ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- وضع خطط لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل شكوى واتخاذ إجراءات تصحيحية.
- تلقي تقرير عن جميع الشكاوى الواردة وضمان معالجتها بشكل صحيح.
-

٥,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

- تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة إجراءات ترشيح واختيار وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وترشح من تراه مناسباً لشغل أي وظيفة من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
- المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق اللجنة هي كما يلي:
 - تطوير سياسة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بناءً على إجراءات رسمية وصارمة وشفافة لاختيار المرشحين وعرضهم على الجمعية العمومية العادية لانتخاب أعضاء المجلس.
 - التأكد من إجراء عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للسياسة التي وضعها البنك ونظامه الأساسي والقوانين المعمول بها وأنظمة الحوكمة المرعية الإجراء
 - تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، على أساس سنوي على الأقل، من خلال مراعاة المصالح التي يفصح عنها كل عضو والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
 - التنسيق بشكل فعال مع الإدارات ذات الصلة بالبنك لمراجعة الحاجة إلى استخدام مناصب تنفيذية في الوظائف الأساسية.
 - وضع خطط التعاقب الوظيفي للوظائف التنفيذية الرئيسية ولمجلس الإدارة واللجان وتطوير الخطط التدريبية اللازمة وعرضها على المجلس للموافقة عليها

- وضع سياسة الأجور وسياسة مكافآت مجلس الإدارة ورفعها إلى المجلس لمراجعتها وتقديمها إلى الجمعية العمومية العادية.
- وضع أسس منح البدلات والحوافز في البنك ووضع سياسة الأجور الخاصة بالإدارة التنفيذية وعرضها على المجلس للموافقة عليها.
- ضمان تحديد مجموعات الأجور بمستويات تستقطب المواهب وتحفظ بها، مع مراعاة مستوى المسؤوليات ونطاق المهام، فضلاً عن أداء البنك على المدى الطويل.
- مراجعة أداء المجلس ولجان المجلس على أساس سنوي بدعم من سكرتير الشركة، وتقديم تقرير بالنتائج إلى المجلس. ولهذه الغاية، فإن اللجنة مسؤولة عما يلي إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.

٥,٣ اللجنة التنفيذية

- تتمثل المهمة الأساسية للجنة التنفيذية في متابعة تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على الخطط الاستراتيجية والتمويلية من خلال مراجعة الخطط والقرارات الاستراتيجية وعرضها على مجلس الإدارة من أجل تقييمها واعتمادها، بما في ذلك:
- الميزانيات السنوية وخطة الأعمال
 - الإشراف على تنفيذ استراتيجية البنك ومراقبة الأداء المالي والتشغيلي والإداري للبنك بالمقارنة مع الخطط المعتمدة.
 - استعراض أية مسألة عاجلة يرى رئيس المجلس أنها لا تسمح بالدعوة إلى عقد اجتماع عادي أو خاص للمجلس، فضلاً عن الموافقة على المعاملات وفقاً للصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة، وإعداد تقرير ملخص بها ورفعها إلى المجلس لإطلاعه عليها والتصديق عليها خلال الاجتماع الذي يلي تاريخ الموافقات.
 - شطب جزئي أو كامل للأصول بموجب الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس، إن وجدت.
 - مراقبة النفقات الرأسمالية والمصاريف الأخرى
 - المسائل الجوهرية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنك.
 - أنشطة الخزانة وأدائها.
 - عمليات الاستحواذ والتخارج، وفق الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.
 - خطط تنويع الاستثمار من حيث المنتجات والأسواق.
 - خطط التعافي من الكوارث، واستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات.
 - مساعدة المجلس في تنسيق أداء الإدارة التنفيذية والمديرين العاملين والإشراف عليه ورصده من خلال تقديم تقارير دورية إلى المجلس.
 - تحليل وفحص فرص الاستثمار المحتملة ومراقبة تنفيذ الإدارة التنفيذية لمثل هذه الفرص الاستثمارية.

أهم القرارات الصادرة عن لجان مجلس الإدارة في عام ٢٠٢١ هي:

اللجنة	التوصيات والمقررات الصادرة في عام ٢٠٢١
لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال	- أوصت بالموافقة على البيانات المالية للبنك، وتقارير المراجع الخارجي حول البيانات المالية، بما في ذلك المخصصات، وشطب الديون، والتقييمات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة؛ - أوصت بالموافقة على التقارير المقدمة من إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ومتابعة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.
اللجنة التنفيذية	- أوصت بالموافقة على خطة استراتيجية جديدة - أوصت بالموافقة على خطة الميزانية السنوية مع تقرير عن تفاصيل بنودها والمبررات لاعتماد هذه الخطط وصلاحيات التغيير اللاحقة؛ - أوصت بالموافقة على الصفقات والاستثمارات وغيرها من المعاملات التي أجراها البنك خلال عام ٢٠٢١ وفقاً لحد الصلاحيات الممنوحة لها من قبل المجلس.
لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة	- أوصت بالموافقة على التقرير السنوي وتقرير الحوكمة، وتقرير الإدارة حول فعالية الضوابط الداخلية؛ - أجرت مراجعة سنوية لأداء المجلس ولجان المجلس وأداء الإدارة التنفيذية في عام ٢٠٢١ - أوصت بالموافقة على تعيين راجش بانسال مديراً مالياً للبنك؛ - أوصت بالموافقة على تعيين عبد الرحمن توتونجي رئيساً تنفيذياً للبنك؛

٥,٤ هيئة الرقابة الشرعية

هي عبارة عن هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة تتولى تقديم المشورة للمجلس وإدارة البنك بشأن أمور الالتزام بالشريعة الإسلامية ومراجعة أنشطة البنك التجارية والاستثمارية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية بموجب النظام الأساسي للبنك من ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل وخمسة (٥) أعضاء كحد أقصى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت هيئة الرقابة الشرعية للبنك تتألف من ثلاثة، يعينون فيما بينهم عضواً ليكون رئيس الهيئة. يعين مجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لفترة ثلاث سنوات يمكن تجديدها لمدد إضافية. لا يتولى أعضاء الهيئة أي أدوار تنفيذية داخل البنك.

الاسم	الوظيفة	نوع العضوية
د. علي الفradغي	رئيس الهيئة	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. يحيى النعيمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي
الشيخ د. سلطان الهاشمي	عضو	عضو مستقل غير تنفيذي

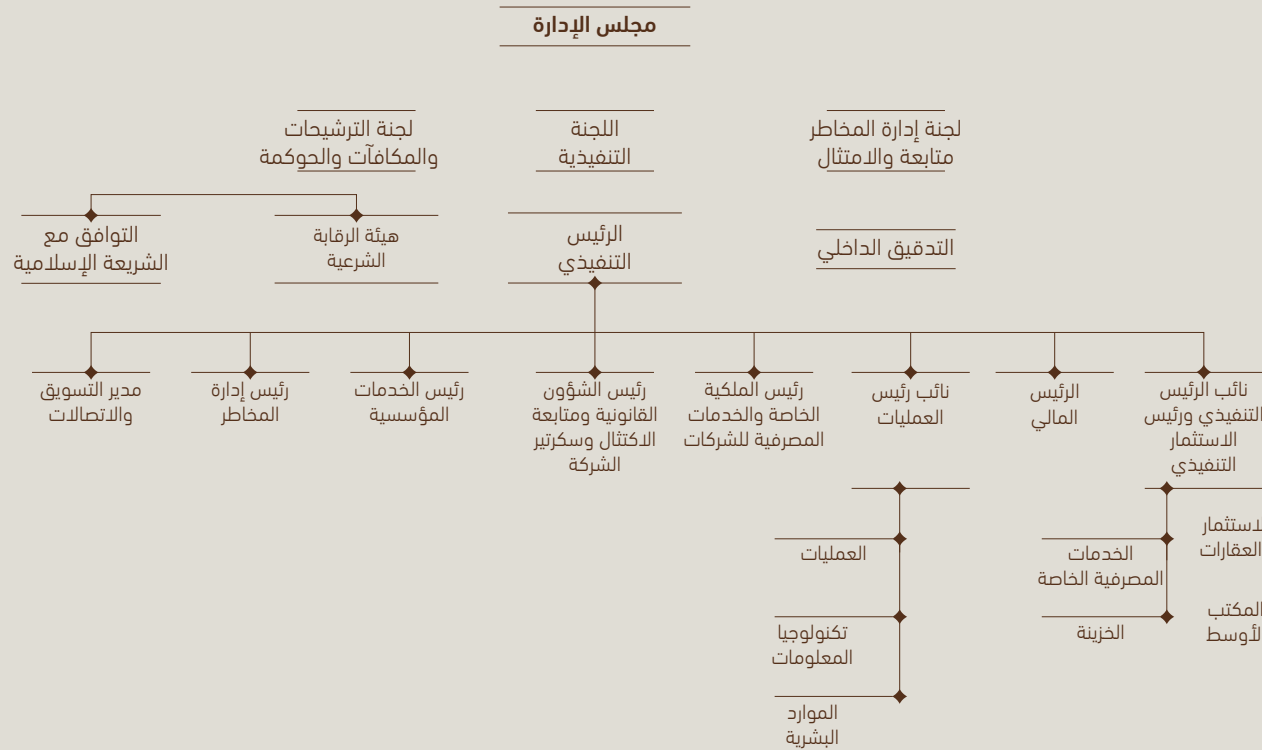
وخلال عام ٢٠٢١، عقدت هيئة الرقابة الشرعية اجتماعين بالإضافة إلى تفويض رئيس الهيئة أكثر من ١٠ مرات للتوقيع على قرارات تتعلق بأعمال البنك. وقد تناولت اجتماعات الهيئة خلال عام ٢٠٢١ الأمور التالية:

- تقديم المشورة والتوجيه إلى مجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكيفية الامتثال على أفضل وجه لقواعد الشريعة ومبادئها في جميع الأوقات.
- إصدار الفتاوى والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات والمعاملات التي يقوم بها البنك.

تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف على أنشطة وظيفة الامتثال للشريعة داخل البنك، كما تصدر تقريراً سنوياً يتضمن تفاصيل أنشطة الهيئة خلال العام وعملية احتساب الزكاة المستحقة على كل سهم. ويتم تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى المساهمين للموافقة عليه خلال الجمعية العمومية السنوية. كما يستعرض تقرير الهيئة أيضاً الرأي حول البيانات المالية للبنك.

٦. الإدارة التنفيذية واللجان الإدارية

٦,١ اللجان الإدارية



٦,١,٣ لجنة الأصول والخصوم

- هي اسلطة القرار الأعلى علي مستوى الإدارة فيما يتعلق بإدارة تخصيص رأس المال وتحديد أفضل استراتيجية لإدارة الأصول والالتزامات والإشراف على تنفيذها بهدف تعظيم صافي الدخل على الأمدين القريب والبعيد، وذلك ضمن حدود تحمل المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ومراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ورأس المال.
- مراقبة التكاليف والرسوم التمويلية وإدارتها بطريقة تحقق أقصى قدر من الأرباح وإدارة مخاطر السيولة ومعدل الربح.
- تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة الشؤون اليومية لإدارة الأصول والخصوم في البنك.

٦,١,٤ لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات

- مراقبة الاتجاه الاستراتيجي لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان دعمها للأهداف طويلة الأجل للبنك ضمن إطار عمله الاستراتيجي؛
- فهم المخاطر والصوابط المرتبطة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات لضمان الحد منها في عملية التنفيذ؛
- مراجعة المشاكل في أنظمة البنك والتأكد من تنفيذ الإجراءات الوقائية بشكل جيد
- مراقبة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وضمان تلبية احتياجات الأعمال المتغيرة في سياق الأهداف الاستراتيجية للبنك
- توفير الإشراف المالي على برنامج تكنولوجيا المعلومات كما تراه اللجنة ضرورياً، بما في ذلك وضع إطار مناسب يتم من خلاله اتخاذ قرارات الميزانية ومراجعة متطلبات التوظيف المحتملة.

وافق مجلس إدارة البنك على تشكيل اللجان التالية التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي وترفع تقاريرها إليه عن أنشطتها. ويقوم الرئيس التنفيذي بدوره إلى رفع ملخص عن أعمال اللجان الإدارية إلى مجلس الإدارة لمراجعتها وإبداء الرأي بشأنها. ويمكن الاطلاع على المسؤوليات المفصلة لكل لجنة في «ميثاق الاختصاصات» الخاص باللجنة المعنية والتي يمكن العثور عليها في دليل الحوكمة الخاص بالبنك:

٦,١,١ لجنة الاستثمار

- استعراض الفرص الاستثمارية و/أو التوصية بها و/أو الموافقة عليها.
- مراجعة ومتابعة الاستثمارات الحالية.
- مراجعة ومتابعة أداء الأنشطة الاستثمارية للبنك؛

٦,١,٢ لجنة الائتمان

- الموافقة على طلبات الائتمان في حدود الصلاحيات المفوضة لها، ومراجعة سياسات وإجراءات الائتمان المعتمدة، والتوصية بإجراء التعديلات عليها ومراقبة تنفيذها.
- مراجعة جميع الصلاحيات الائتمانية المفوضة والتوصية بإدخال تعديلات عليها والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.
- متابعة أداء أنشطة حافطة الائتمان ورفع تقارير عن المحافظ الائتمانية إلى مجلس الإدارة واطلاع المجلس على أي مشاكل في هذه المحافظ لاتخاذ قرارات عند الضرورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك

فريق الإدارة التنفيذية

٦,٢ فريق الإدارة التنفيذية

في عام ٢٠٢١، وافق مجلس الإدارة على توظيف أعضاء جدد في الإدارة التنفيذية لتعزيز الخبرات والمهارات التنفيذية التي يملكها البنك حالياً بهدف تحقيق أهدافة الاستراتيجية الطموحة.

عبد الرحمن توتونجي

الرئيس التنفيذي

تم تعيينه في ١٢ أبريل ٢٠٢١

السيد عبد الرحمن توتونونجي موهبة مميزة في مجال الأعمال والاقتصاد والاستثمارات. ويتميز بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات العقارية المحلية والدولية، مما يؤهله لقيادة بنك قطر الأول في هذه المرحلة الهامة من مسيرته. لقد أمضى نحو ست سنوات في إدارة محفظة استثمارية محلية بمليارات الريال القطرية. بالإضافة إلى ذلك، اكتسب خبرة على مدى ست سنوات في الاستثمار في سوق العقارات في الولايات المتحدة. حصل عبد الرحمن على درجة الماجستير في التمويل العقاري من جامعة جورجتاون، واشنطن العاصمة، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن.

وقد تم تعيين فريق تنفيذي يتمتع بمهارات عالية، وهم كما يلي:

أيمن زيدان

نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الاستثمارات التنفيذي.

تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يحمل السيد زيدان في جعبته خبرة تزيد عن ٢٦ عاماً في الأنشطة المصرفية والخزينة. انضم إلى بنك قطر الأول من بنك الكويت الوطني، حيث كان يتولى منصب المدير العام لمجموعة الخزينة. وقبل ذلك، ترأس أيمن قسم الخزينة في بنك الطاقة الأول، حيث كان مساهماً رئيسياً في تأسيس البنك باعتباره مديراً تنفيذياً أول. كما أمضى ١١ عاماً في بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين حيث عمل في عدة مناصب كان آخرها رئيس المشتقات المالية الإسلامية والمهيكلة. وبدأ مسيرته المهنية كرئيس المتداولين في بنك الأردن، حيث أدخل المشتقات إلى القطاع المصرفي في الأردن وساعد الجهة التنظيمية في صياغة قواعد وأنظمة المشتقات المالية. يحمل أيمن شهادة بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية.

راجيش بنسال

الرئيس المالي

تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضم راجيش إلى بنك قطر الأول في يونيو ٢٠٢١ في منصب الرئيس المالي وجلب معه خبرة ٢١ عاماً من العمل المتنوع في البنوك والشركات المتعددة الجنسيات في قطر والإمارات والبحرين والهند.

وقبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، شغل راجيش منصب نائب الرئيس في بنك المشرق قطر لمدة ٧ سنوات. وبصفته الرئيس المالي لأعمال المشرق قطر، كان السيد بانسال عضواً أساسياً في لجنة إدارة الشركة، ولجنة الأصول والخصوم، واللجنة التوجيهية، وفريق قيادة الأعمال، واللجان

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

فريق الإدارة التنفيذية

الأخرى. وقاد راجيش مهام التمويل في بنوك أخرى متعددة الجنسيات بما في ذلك بنك كيردي أجريكول للشركات والاستثمار وبنك أي سي أي سي أي في المنطقة. وكان له دور فعال في تعديل نسبة الائتمان إلى الودائع لدى مصرف قطر المركزي لجميع البنوك الأجنبية في قطر للترويج للأصول المصرفية في قطر. وحظي بخبرة متنوعة لمدة سبع سنوات مع كبار الشركات المتعددة الجنسيات في الهند مثل أكزو نوبيل ومؤسسة النفط الهندي قبل انضمامه إلى الخدمات المصرفية.

كما أنه محاسب قانوني مؤهل حاصل على المرتبة ٣١ في كل الهند، وحاصل على شهادة «محلل مالي معتمد» من مؤسسة CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٣ وشهادة «مدير المخاطر المالية» في عام ٢٠١٥ من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر GARP في الولايات المتحدة. وهو حائز أيضاً على شهادة في أمانة سرّ الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند.

فوليا بلاس

رئيسة قطاع المخاطر

تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت فوليا إلى بنك قطر الأول بصفتها رئيسة إدارة المخاطر في مارس ٢٠٢١ وتحمل معها خبرة تزيد عن ٢٢ عاماً في إدارة المخاطر المالية في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية. وقبل انضمامها إلى بنك قطر الأول، كانت تعمل في مصرف الطاقة الأول في البحرين حيث تولت منصب العضو المنتدب ورئيسة إدارة المخاطر. علاوةً على ذلك، فهي تتمتع بخبرة مستفيضة كونها شغلت منصب نائب أول للرئيس ورئيسة إدارة المخاطر في بنك سيرا للاستثمار، ومنصب مديرة إدارة المخاطر في كل من شركة ريادة للاستثمار المالي في الكويت وبنك التنمية الصناعية في تركيا. ولديها خبرة واسعة في حالات التعرض الواسع النطاق لمخاطر السوق مع تنفيذ اتفاق بازل ٢.

السيدة بلاس حاصلة على ماجستير في إدارة المخاطر والتأمين من كلية كاس للأعمال في لندن. وحازت على شهادة «مدير المخاطر المالية» من الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر في عام ٢٠٠٣. علاوةً على ذلك، تابعت دراساتها العليا في الإدارة في جامعة ميدلسكس في لندن وحصلت على شهادة البكالوريوس في هندسة الرياضيات من جامعة اسطنبول التقنية.

محمد محمد

نائب رئيس العمليات

تم تعيينه في عام ٢٠٢١

انضم محمد، وهو خبير مخضرم في مهام التشغيل والموارد البشرية، إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للموارد البشرية. ويتولى حالياً قيادة العمليات، تقنية المعلومات وإدارة الموارد البشرية في البنك، بصفته نائب رئيس العمليات.

وتغطي خبرة محمد طائفة من الصناعات مثل البنوك والعقارات والاستثمارات وتجارة التجزئة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضيافة والبناء والتصنيع والأغذية والمشروبات.

يحمل محمد ماجستير في الموارد البشرية من جامعة ولاية لويزيانا وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية الدولية. ويحمل أيضاً شهادة اعتماد مهنية من جمعية إدارة الموارد البشرية.

ألكساندر بيرناساو

رئيس الاستثمار

تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

انضم أليكس إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للاستثمار مع خبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال إدارة الاستثمار. وهو مسؤول في البنك عن تغطية جميع فئات الأصول في الأسواق الدولية كافة مع التركيز على العقارات وصناديق التأجير والمنتجات المهيكلة.

وقبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، كان أليكس مدير الاستثمار في مؤسسة أسباير زون (المدينة الرياضية) في الدوحة حيث كان مسؤولاً عن استثمارات الشركات الخاصة في قطر وأوروبا. بدأ أليكس حياته المهنية في بنك إيه بي ان امرو في لندن حيث اضطلع بدور رائد في هيكلة المشتقات واستراتيجيات الاستثمار، ثم انتقل للعمل كمتداول ومدير محفظة لشركة كوندويت كابيتال ماركتس. وعمل في ما بعد في AlgoAM في زيورخ، وهي شركة متخصصة لإدارة الأصول تقدم الخدمات للعملاء من القطاع الخاص والمؤسسات.

ويحمل أليكس شهادة الهندسة الفرنسية، ودرجة الدكتوراه من جامعة دوفين في الرياضيات التطبيقية والاقتصاد، وهو حاصل على شهادة الماجستير من كلية كاس للأعمال في التجارة والمالية الرياضية. ويحمل أليكس أيضاً مؤهلات في التمويل الإسلامي، وهو حاصل على شهادة «مدير المخاطر المالية»، وشهادة تخطيط موارد المؤسسات، وشهادة «محلل استثمار بديل معتمد».

ثنوى النعيمي

رئيسة الخدمات المصرفية الخاصة

تم تعيينها في عام ٢٠٢٠

انضمت ثنوى، وهي مصرفية متمرسة تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٤ عاماً في مجال الخدمات المصرفية، إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤ وترأس حالياً فريق الخدمات المصرفية الخاصة الذي يدير ويشرف على الأعمال المصرفية الخاصة، وقاعدة العملاء، والاستثمار وإدارة الثروات.

لديها معرفة وخبرة متعمّقة في فئة العملاء ذوي أعلى عائد صافي وذوي الأرصدة المالية الضخمة، والاستثمارات وإدارة الثروات، بينما تولت دوراً رائداً في تأسيس أعمال الخدمات المصرفية الخاصة في بنك قطر الأول. وقبل انضمامها إلى البنك، شغلت منصب المديرة الإقليمية في مصرف قطر الإسلامي لمدة ١٦ عاماً.

وهي تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر، وقد حضرت العديد من الدورات في مجالات الخدمات المصرفية الخاصة، وغسل الأموال، وإدارة المحافظ، والاستثمار، وإدارة الثروات.

محمد أبو خلف

رئيس الخزينة

تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

أبو خلف من المصرفيين التنفيذيين ومن كبار العاملين في مجال الخدمات المصرفية للشركات. يحمل خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في عالم الأعمال المصرفية والشركات. انضم إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠٢٠ كرئيس للخزينة لقيادة وظائف الخزينة الشاملة والاستثمار بموجب دفتر الخزينة. وهو متعدد القدرات والمهارات في التمويل والهندسة المالية.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول شغل منصب مدير إدارة مخاطر الائتمان وأمين الخزينة في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) حيث كان يدير عمليات البنك وإدارة النقد والتمويل التجاري ومخاطر الائتمان. كما تولى منصب نائب رئيس الخزينة والأسواق المالية في البنك التجاري القطري حيث كان مسؤولاً عن إدارة أصول وخصوم الخزينة، وعن تمويل المحفظة الاستثمارية وإدارتها. وعمل كمحلل مالي في الخزينة في البنك المركزي الأردني كما غطى البروتوكول الأجنبي والدولي ووحدة الدين الخارجي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

حصل على شهادتي ماجستير في الأوراق المالية الدولية وفي الاستثمار والبنوك من أي سي أم أي/ جامعة ريدينغ (المملكة المتحدة) وعلى ماجستير في أسواق رأس المال الدولية من جامعة برايتون في المملكة المتحدة. و تخرج بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة الأردن.

سهيب المبروك

رئيس الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات

تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يتمتع سهيب بخبرة مصرفية تزيد عن ١٧ عاماً في بنوك متعددة الجنسيات، وانضم إلى بنك قطر الأول في عام ٢٠١٤ كمدير علاقات حيث تسلق السلم الوظيفي تدريجياً ليصبح رئيس قسم الملكية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات. عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد وبنك المشرق فيما انخرط في مختلف استثمارات بنك قطر الأول في قطاعات الصحة والتجزئة والضيافة الواقعة في الشرق الأوسط وأوروبا وتركيا.

وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوث وات في المملكة المتحدة

ريتا الحلو

رئيسة الشؤون القانونية والامتثال وسكرتيرة مجلس الإدارة

تم تعيينها في عام ٢٠٢١

انضمت ريتا الحلو إلى بنك قطر الأول في يونيو ٢٠٢١ وتولت منصب رئيسة الشؤون القانونية والامتثال وأمينة سرّ مجلس الإدارة. تحمل الحلو أكثر من ١١ عاماً من الخبرة في كل من الشركات المدرجة الخاصة والعامة في المجال القانوني والامتثال وفي تقديم المشورة في السياق التجاري والتشغيلي. وفي وقت سابق، عملت ريتا لمدة ٨ عاما مع فودافون قطر. وخلال عملها مع فودافون قطر، تم تعيينها رئيسة قسم الشؤون القانونية. عملت ريتا أيضاً كأمينة سر لشركة إنفينيتي سوليوشنز ذ م م، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة فودافون قطر ومؤسسة في مركز قطر المالي، وكانت مسؤولة عن إدارة وتنسيق جميع الأنشطة والاجتماعات المتعلقة بالشركة.

حصلت ريتا على ماجستير في القانون من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وماجستير مصغر في مجال الاتصالات من أكاديمية المملكة المتحدة للاتصالات والتكنولوجيا (قطر) وأكملت دورة «المنظمات الرائدة في أوقات الاضطراب» التي يقدمها المعهد الأوروبي لإدارة الاعمال «إنسيد».

بريم أناند كاسيلنغام

رئيس العمليات

تم تعيينه في عام ٢٠١٩

بريم هو خبير متمرس في الخدمات المصرفية مع عقدين من الخبرة المصرفية. انضم إلى بنك قطر الأول في أغسطس ٢٠١٥ كمدير أول للعمليات. وهو يتمتع بخبرة دولية في مجال الأوراق المالية والاستثمارات وعمليات إدارة النقد. وقد ساهمت خبرته الأكاديمية والمصرفية الواسعة في تعزيز القدرات التشغيلية لبنك قطر الأول في الأسواق المحلية والدولية وأسهمت في رضا عملاء بنك قطر الأول في مرحلته المتنامية هذه، حيث يت رأس حاليًا قسم العمليات في البنك.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، عمل بريم في وحدة العمليات العالمية وإدارة التغيير التابعة لبنك ستاندرد تشارترد ومقرها سنغافورة، وكان يدير العمليات العالمية وينفذ نماذج وأنظمة التشغيل القياسية في ٣٦ دولة حول العالم. وقبل ذلك، كان بريم يدير عمليات التسوية للعُهد العالمية وخدمة العملاء لبنك ستاندرد تشارترد في سنغافورة بصفته مديراً أول.

حصل بريم على درجة الماجستير في إدارة البنوك وماجستير إدارة الأعمال. وهو متخصص معتمد في إدارة المشاريع (PMP) وممارس معتمد من قبل معهد إدارة المشاريع (PMI) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه معتمد من قبل مجلس بلوك تشين في الولايات المتحدة الأمريكية كمحترف معتمد في سلسلة الكتل المالية.

أحمد أبو عليلة

رئيس الخدمات المؤسسية

تم تعيينه في عام ٢٠٢٠

يتمتع أحمد بخبرة تزيد عن ١٨ عاماً في مجال الخدمات المؤسسية، وقد عمل في عدد كبير من الشركات في دولة قطر، وهو حالياً يتولى إدارة الخدمات المؤسسية وعلاقات المستثمرين.

أنوف أسكر

رئيس تقنية المعلومات

تم تعيينه في عام ٢٠٢١

يحمل أنوف شهادة الماجستير في نظم المعلومات وإدارة المشاريع من جامعة كينغستون، لندن، المملكة المتحدة.

ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات المصرفية وإدارة المشاريع.

قبل انضمامه إلى بنك قطر الأول، عمل أنوف في بنك دخان، حيث كان يقود برامج مكتب إدارة مشاريع المؤسسة والتحول الرقمي للبنك. ونجح أنوف في إدارة برنامج أول عملية اندماج في قطر بين بنك بروة وبنك قطر الوطني.

قبل انضمامه إلى بنك دخان، عمل أنوف في بنك الإمارات دبي الوطني حيث كان يقود المشاريع التكنولوجية المتعلقة بالإصدار والاستحواذ.

ميرنا نقاش

رئيسة التسويق والاتصالات

تم تعيينها في عام ٢٠٢١

تحمل ميرنا درجة بكالوريوس في الاتصالات والتصميم من الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، في بيروت – لبنان، كما تحمل شهادة زيادة الأعمال والابتكار في الاقتصادات الناشئة من كلية هارفارد للأعمال. وتتمتع بخبرة تزيد عن ١١ عاماً في مجال الاتصالات الاستراتيجية وإدارة الحملات والعلامات التجارية بالإضافة إلى خبرة في مجال إدارة منصات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي. وقد حازت على جوائز في العمل أثناء عملها في شركات إبداعية كبيرة مثل Ogilvy & Mather التي تقدم خدماتها لمجموعة واسعة من العملاء العالميين والإقليميين والمحليين، مثل فودافون، وغيرها من العملاء في مجالات التعليم والصحة والرياضة والفنون والثقافة والخدمات المصرفية والعقارات. وتشمل خبراتها السابقة العمل مع تريبليتو ومتاحف قطر وذا كرييتف يونيون حيث قادت إستراتيجية شاملة وإدارة حملات تسويقية بهدف تصميم إطار عمل لترسيخ الحملات الترويجية للشركة. بالإضافة إلى إدارة الإستراتيجية الترويجية لشركة SkipCash، وهي شركة في مجال التقنيات المالية بهدف ترويج العلامة التجارية إلى أفاق جديدة.

٦,٣ التعويضات والحوافز

وافق مجلس إدارة بنك قطر الأول على سياسة الأجور والمكافآت التي تحدد مبادئ وآليات تحديد المكافآت للرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين والموظفين. وفوض المجلس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة للإشراف على تنفيذ السياسة. ووفقاً لهذه السياسة، تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة الشركات على فعالية إجراءات تحديد المكافآت لضمان امتثالها لممارسات إدارة المخاطر الفعالة والمتطلبات التنظيمية. كما تراجع مقترحات المكافآت وتوصي مجلس الإدارة بالموافقة عليها. وفي عام ٢٠٢١، تم تطبيق أنظمة المكافآت في بنك قطر الأول وفقاً لسياساته المعتمدة والقواعد السارية.

ويجب أن يتماشى هيكل التعويضات مع توجهات النمو المستدام للبنك، تتألف عناصر المكافآت النقدية من عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. ويحرص مجلس الإدارة على ضمان أن تكون عناصر التعويض المتغيرة، بصفة عامة، مستندة إلى تقييم للمخاطر والإستراتيجية الطويل الأجل لأداء البنك، مع مراعاة التطورات الايجابية والسلبية على السواء عند تحديد العناصر المتغيرة. ويجب أن تراعي سياسة الأجور استراتيجية البنك وتحقيق الأهداف التنظيمية والتجارية.

يتم تقديم سياسة الأجور والمكافآت إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ولا سيما تلك للامتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ويشمل ذلك أي تغييرات طارئة على السياسة.

وبناء على ما تقتضيه سياسة الإفصاح، ييم الغفصاح عن مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية في البيانات المالية والتقرير السنوي للبنك.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

وفيما يلي بيان المكافآت المدفوعة لفريق الإدارة التنفيذية على النحو المبين في الإيضاح ٢٥ من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

الوصف	إجمالي الأجور (بالألف ريال قطري)
فريق الإدارة التنفيذية	١٥,٠٤٠
مكافآت هيئة الرقابة الشرعية	٤٨٠
إجمالي الأجور	١٥,٥٢٠

٦,٤ مراجعة أداء الإدارة التنفيذية العليا

في إطار سياسة الأجور والمكافآت، قام المجلس بإجراء تقييم سنوي للإدارة العليا. وقد أعرب المجلس عن مستوى عال من الرضا تجاه أداء الإدارة التنفيذية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها المجلس. وتعكس الإنجازات المالية وغير المالية التي تم تسليط عليها الضوء في التقرير السنوي نجاح الإدارة التنفيذية في استيفاء متطلبات مؤشرات الأداء الرئيسية.

٦,٥ التعاقب الوظيفي

اعتمد مجلس إدارة بنك قطر الأول سياسة تخطيط التعاقب من أجل ضمان الاستمرارية في الثقافة المؤسسية للبنك. تحدد السياسة المعايير المحددة لخطط التعاقب التي تغطي الإدارة العليا وكبار الإداريين، من أجل تحقيق استمرارية استراتيجيات العمل. وقد حددت السياسة أيضاً المناصب الأخرى في إدارات الأعمال والعمليات التي يجب تضمينها في خطة التعاقب. كما يضمن قسم الموارد البشرية في بنك قطر الأول وضع برنامج للتدريب والتطوير لضمان جاهزية الخلفاء المحددين في حال التعاقب الطارئ. هذا ويركز البرنامج أيضاً على تنمية المواهب القطرية لإعدادهم لشغل مناصب قيادية. ويستعرض مجلس الإدارة الخطة بانتظام لضمان تكيفها مع الظروف البيئية المتغيرة.

٧. حوكمة المخاطر والضوابط الداخلية

٧,١ إدارة المخاطر

تبنى مجلس الإدارة نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من شأنه المساهمة في تطوير بيئة أعمال صحية وسليمة، بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية المحددة. وتقع مسؤولية اعتماد نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة الذي يقوم، بدعم من لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال، بتنفيذ المهام المسندة إليه كما هي محددة في إطار الحوكمة.

ويهدف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى تحديد المخاطر الرئيسية وتقييم طبيعة هذه المخاطر ونطاقها وإدارتها بكفاءة وفعالية. وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من سياسات وإجراءات البنك التي تضمن اضطلاع مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين بمسؤولياتهم كاملة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

يأخذ مجلس الإدارة زمام المبادرة في ترسيخ أسلوب القيادة من خلال تعزيز الوعي بالمخاطر في إطار منهج استباقي في إدارة المخاطر الذي يشترط تحديد المخاطر والفرص المحتملة واتخاذ الإجراءات لمعالجة تلك المخاطر التي يمكن أن تخلف آثار كبيرة وتعرقل نجاح إستراتيجية البنك. وتقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق وتعزيز ثقافة المخاطر السليمة وتوفير الحوافز التي تكافئ النهج المعدل للمخاطر في تنفيذ المعاملات بغية تحقيق أهداف البنك وغاياته. ويضمن مجلس الإدارة المراجعة الدورية لأهم المخاطر لضمان إدارتها بشكل فعال، في إطار مجموعة من السياسات واستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر. وتتولى إدارة المخاطر في البنك الإشراف على منهجية وعمليات وأداء برنامج إدارة المخاطر. ولقد جرى تطوير سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر بهدف تسهيل ضبط المخاطر ومعالجتها. كما تم إعداد هيكل حوكمة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية والإدارات والأقسام لتسهيل عملية ترتيب المخاطر، وتيسير عملية دمج برنامج إدارة المخاطر في عملية صنع القرار.

ويتولى رئيس المخاطر المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على تطوير وتنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشمل مهامه بين أمور أخرى، تعزيز مهارات الموظفين وإجراء التحسينات على أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليات والنماذج والتقارير، حسب الضرورة، لضمان تعزيز فعالية إدارة المخاطر في البنك بما يحقق دعم أهدافه الاستراتيجية. يقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك. ورئيس إدارة المخاطر هو عضو دائم في اللجان الإدارية التالية: لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الاصول والخصوم، ولجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات.

ترتكز ثقافة إدارة المخاطر في البنك على سياسة ثلاثية الأبعاد. وتستند وظائف الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر إلى ثلاثة خطوط دفاع:

خط الدفاع الأول – إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال

يشمل خط الدفاع الأول أنشطة إدارة المخاطر من قبل وحدات الأعمال، بحيث تتولى كل إدارة من إدارات الأعمال مسؤولية الإشراف على المخاطر في نطاق مسؤولياتها، كما تكون مسؤولة عن ضمان وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية على العمليات لتسهيل تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها بما يضمن فعالية تنفيذ استراتيجية البنك وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتشمل مسؤوليات الخط الأول أيضاً إنشاء هيكل حوكمة فعال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية ومتطلبات السياسات واللوائح الداخلية. ويقوم رئيس المخاطر بتقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال حول جميع المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

خط الدفاع الثاني – وظائف الرقابة الداخلية المستقلة

يشمل خط الدفاع الثاني أنشطة الرقابة الداخلية المستقلة وهي إدارة المخاطر وإدارة متابعة الامتثال. تحدد هذه الوظائف إطار إدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر المادية داخل البنك. ويحدد الإطار كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ويقوم خط الدفاع الثاني أيضاً بمراقبة وتقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر والضوابط التي ينفذها أصحاب المخاطر المعنيين. كما يتابع خط الدفاع الثاني أيضاً الأنشطة التي يضطلع بها خط الدفاع الأول ويتحقق من فعالية الإجراءات المتخذة للحد من المخاطر، ويقوم بتحليل المخاطر المادية المرتبطة بالأعمال، وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى الرئيس التنفيذي، ولجنة المخاطر ومتابعة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويعتبر خط الدفاع الثاني مستقلاً من الناحية التنظيمية عن الخط الاول ولا يضطلع بأنشطة تنفيذية في مجال الاعمال أو في إطار الوحدات التي يشرف عليها.

خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي

تم إسناد المهام اليومية لإدارة التدقيق الداخلي إلى شركة ديلويت، وكانت إدارة التدقيق الداخلي تابعة مؤقتاً إلى رئيس إدارة المخاطر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١. وفي أبريل عام ٢٠٢١، تم تعيين رئيس جديد لإدارة التدقيق الداخلي الذي التحق بالبنك في ظل استمرار صلاحية عقد الإسناد الخارجي إلى ديلويت التي قدمت الدعم إلى رئيس الإدارة الجديدة لفهم سياسات البنك وأعماله وإستراتيجيته عند التحاقه بالعمل.

يتم تعيين رئيس التدقيق الداخلي في البنك من قبل لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال وهو يرفع تقاريره مباشرة إليها كما أنه مستقل عن الإدارة التنفيذية.

وتقع على عاتق الإدارة مسؤولية تطوير نظام فعال للحوكمة وإدارة المخاطر ووضع ضوابط داخلية فعالة والحفاظ عليها. بالإضافة إلى وضع إجراءات لتحديد المخالفات وعمليات الاحتيال ورصدها ومنعها. إن الغرض من مراجعات التدقيق الداخلي يتلخص في إدخال تحسينات على عمليات البنك من خلال التقييم المستقل لإطار الحوكمة. وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. وتستند أنشطة التدقيق الداخلي إلى سياسة موافق عليها من مجلس الإدارة ويتم اتباع نهج قائم على المخاطر في تطبيقها وفقاً للمعايير المقبولة دوليًا الصادرة عن معهد المدققين الداخليين وأفضل الممارسات. تُعد إدارة التدقيق الداخلي تحليلًا سنويًا قائمًا على المخاطر وخطة تدقيق معتمدة من قبل لجنة المخاطر ومتابعة الامتثال، والتي تتم مراجعتها وتحديثها حسب الحاجة وبما يتماشى مع نمو أعمال البنك.

ويتم رفع تقارير التدقيق الداخلي إلى الإدارة لمناقشتها والرد على الملاحظات، ثم يتم تلخيص النتائج والتدابير التصحيحية في تقارير فصلية يتم تقديمها إلى لجنة التدقيق المخاطر لاستعراضها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها. وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها ورفعها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها. وفي عام ٢٠٢١، قامت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بمراجعة تقارير التدقيق الداخلي بشأن النتائج والملاحظات الرئيسية الواردة في تقارير المراجعات، وما يتصل بذلك من مخاطر، إلى جانب التوصيات المقدمة من قبل رئيس التدقيق للمصادقة عليها. وملخص عن العدد الإجمالي للملاحظات التي أُثيرت فيما يتعلق بالمهام/الأنشطة التي جرى استعراضها خلال العام مقارنة مع خطة التدقيق الداخلي المعتمدة.

٧,٢ الضوابط الداخلية

يشكل إطار عمل الرقابة الداخلية الذي وضعه البنك جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة، وهو يحدد الإطار العام للسياسات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل مختلف أقسام البنك ووظائفه. وتشمل السياسات والإجراءات الداخلية مجموعة من الضوابط ذات الصلة بالنشاط أو القسم المعني.

ويحدد النظام الأساسي للبنك حدود صلاحيات مجلس الإدارة فيما يتولى المساهمون في إطار الجمعية العمومية للبنك الموافقة على جميع الأمور الأخرى التي تقع خارج نطاق صلاحيات مجلس الإدارة. أما الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية فيتم تحديدها في إطار مصفوفة تفويض الصلاحيات والسياسات ذات الصلة.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد إطار عمل الضوابط الداخلية للبنك، وضمان فعاليتها في تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة الداخلية والخارجية وتحليلها وإدارتها. ويفوض مجلس الإدارة بعضاً من مسؤولياته إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال المكلفة بالإشراف على إطار عمل الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها في المحافظة على أعمال البنك. وتتولى اللجنة أيضاً الإشراف على أعمال إدارات المخاطر ومتابعة الامتثال والتدقيق الداخلي التي تقدم تقارير منتظمة عن المخاطر ذات الصلة بها إلى اللجنة. وتعتبر إدارة التدقيق الداخلي بمثابة الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان فعالية الرقابة الداخلية. فهي تقوم بمراجعة إجراءات وسياسات جميع الإدارات والاقسام لتقييم فعالية الضوابط داخل كل إدارة، وتحديد الثغرات، وتوفير سبل المعالجة والتدابير التصحيحية. ويشمل نطاق المراجعة والتدقيق جميع الضوابط ذات التأثير المادي، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الامتثال، ونظم إدارة المخاطر، والمسائل التنظيمية. ويقدم رئيس التدقيق الداخلي تقارير منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عن مدى كفاية الضوابط الداخلية المعتمدة في البنك بالإضافة إلى مسائل أخرى يتم تسليط الضوء عليها في المراجعات الداخلية. وبناء على هذه النتائج وتأثيرها على البنك، تناقش لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال الآثار المحتملة مع مراجع الحسابات الخارجي وانعكاساتها على نتائج الأعمال. ويهدف إطار الرقابة الداخلية إلى حماية المساهمين وأصول البنك وضمان متانة النتائج المالية للبنك وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح.

كما أجرى البنك بنجاح تقييماً لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وأصدر تقريره الإداري عن فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية لعام ٢٠٢١، وفقاً للمتطلبات التنظيمية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.

٧,٣ الامتثال الشرعي

يعمل قسم متابعة الامتثال الشرعي بشكل وثيق مع هيئة الرقابة الشرعية لضمان التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويعتبر قسم متابعة الامتثال الشرعي بمثابة وظيفة تابعة لإدارة متابعة الامتثال في البنك من حيث الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان إدارة مخاطر الامتثال بشكل فعال. وقام بنك قطر الأول بتعيين مدير أول في وظيفة متابعة الامتثال الشرعي، وهو يتولى أيضاً أعمال أمانة السر الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية، بما في ذلك إعداد محاضر اجتماعات الهيئة ومحاضر الفتاوى والقرارات الصادرة عنها. وتعدّ هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً إلى المساهمين يتضمن رأي الهيئة بشأن أنشطة ومعاملات البنك التي تم إجراؤها خلال السنة ومدى التزام البنك بالفتاوى والتوجيهات الصادرة عن الهيئة. ويهدف هذا التقرير بشكل خاص إلى بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من أهم عوامل نجاح البنك. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وهو أيضاً يشكل جزءاً من البيانات المالية السنوية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعيّة بمراجعة جميع

المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي يطلقها البنك، والتأكد من أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في المجالات التالية:

- هياكل الاستثمار ومنتجات التمويل والخدمات المصرفية وتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
-
- مطابقة المستندات القانونية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الشروط والأحكام الواردة في النماذج أو العقود أو الاتفاقيات أو المستندات الأخرى المستخدمة في تنفيذ معاملات الاستثمار والتمويل

٧,٤ التدقيق الداخلي

تؤدي إدارة التدقيق الداخلي مهامها بشكل مستقل عن الإدارة وتقدم عدداً من المهام ذات السمة الرقابية، التي تسهم بشكل فعال في تعزيز عمليات البنك وأداء الإدارات المختلفة، بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للبنك. كما تقوم الإدارة بإجراء تقييم مستقل لإطار الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية. والغرض من ذلك هو ضمان فعالية إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر وإطار الحوكمة في البنك.

كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات مستقلة لمختلف إدارات البنك تشمل جميع الأنشطة والوظائف. تستخدم إدارة التدقيق الداخلي منهجية تدقيق قائمة على المخاطر بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمعهد المدققين الداخليين، والمتطلبات التنظيمية المحلية المتعلقة بمسؤوليات التدقيق الداخلي، ومبادئ حوكمة الشركات وأفضل الممارسات. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم سنوي قائم على المخاطر بالاستناد إلى مبادئ توجيهية واسعة النطاق وتستخدم النتائج في وضع الخطة السنوية للتدقيق الداخلي القائمة على المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال من أجل مراجعتها والموافقة عليها. وفي حال إجراء على تعديلات على الخطة خلال السنة، تتم إحالة هذه التعديلات إلى اللجنة للموافقة عليها أيضاً.

وتعدّ تقارير التدقيق الداخلي لكل إدارة أو وظيفة داخل البنك وبجرّي مشاركتها مع الإدارة المختصة متضمنة جميع الملاحظات والثغرات والآثار المترتبة على المخاطر، والتوصيات، والاستنتاجات، والتقييم العام لمستوى الأعمال ومدى التزامها بالسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية. ويتم تعقب الثغرات بصورة منتظمة مع الإدارة للتأكد من اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة. وتقوم إدارة التدقيق بالتحقق من فعالية الإجراءات التصحيحية بشكل مستقل قبل إغلاق الثغرات.

ويقوم رئيس إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير عن أنشطة التدقيق الداخلي، وصلاحيات الإدارة، ومسؤوليتها، وأدائها مقارنة مع خطة التدقيق المعتمدة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بدورها من أجل تقديمها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمراجعتها وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها.

وبالإضافة إلى دورها الرقابي، توفر إدارة التدقيق الدعم والمشورة لمختلف إدارات وأقسام البنك في مجال الأعمال والأنشطة التي تضطلع بها، دون ممارسة أي مسؤوليات في مجال اتخاذ القرار ودون أن يكون لها اي صلاحيات تنفيذية تتعارض مع متطلبات الاستقلالية للمدققين الداخليين. وتساهم إدارة التدقيق الداخلي في في تحقيق إدارة سليمة للأنشطة والعمليات التي يجريها البنك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات بشأن فعالية النظم والعمليات، ومدى كفاية السياسات والإجراءات وإطار إدارة المخاطر.

٧,٥ مراجع الحسابات الخارجي

تعيين مراجع الحسابات الخارجي واستبداله ومدة التعاقد معه

في تاريخ نشر هذا التقرير، شركة إرنست آند يونغ هي مراجع الحسابات الخارجي المعين من قبل مساهمي البنك . وتتولى إرنست اند يونغ أنشطة مراجعة البيانات المالية الموحدة والتدقيق عليها ورفع تقرير بشأنها إلى المساهمين. ويتم اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي وفقاً لسياسة البنك التي أقرها مجلس الإدارة. ويقترح مجلس الإدارة على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية تعيين مدقق الحسابات الخارجي بناء على توصية لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال. في اجتماع الجمعية العمومية في عام ٢٠٢١ وبناء على توصية مجلس الإدارة، قرر المساهمون إعادة تعيين إرنست إند يونغ كمدققين خارجيين للبنك لعام ٢٠٢١، ووافقوا على الرسوم السنوية لمراجع الحسابات الخارجي. ويشترط في مراجع الحسابات الخارجي أن يكون مرخصاً له وأن يستوفي الشروط المقررة من الجهات التنظيمية المختصة، وألا تتعارض مصالحه مع مصالح البنك. وتشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على أداء مراجع الحسابات الخارجي خلال العام وتقدم توصيتها بشأنه إلى مجلس الإدارة.

الأتعاب والاستقلالية

وفقاً لنظام البنك الأساسي، تعيّن الجمعية العمومية السنوية المدققين الخارجيين وتحدد أتعابهم، بناءً على توصية يقدمها مجلس الإدارة لهذه الغاية. وانطلاقاً من التزام البنك بمبادئ الحوكمة الرشيدة، تتلقّى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال عروضاً منافسة من عدة شركات تدقيق خارجي وتقوم بتقييمها بما يتناسب مع الاهداف الإستراتيجية للبنك. ويؤدي مراجعو الحسابات الخارجيون مهامهم باستقلالية تامة وهم مسؤولون أمام المساهمين عن أدائهم وعالية بيئة الرقابة الداخلية للبنك.

الوصول إلى المعلومات

اعتمد مجلس إدارة بنك قطر الأول إجراءات لتحديد صلاحيات الاطلاع على المعلومات والوصول إليها من قبل المدققين الخارجيين، من أجل ضمان الإدارة الشفافة لأعمال البنك، وتهيئة الظروف الملائمة لإدارة أنشطة البنك وعملياته ومراقبتها بفعالية وكفاءة من جانب مجلس الإدارة وتزويد المدققين الخارجيين بمصادر المعلومات اللازمة لأداء دورهم الرقابي على نحو يتسم بالكفاءة.

الإشراف على عمل مراجع الحسابات الخارجي

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراجعة التقارير التي يعدها مراجع الحسابات الخارجي واتخاذ الإجراءات بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الإدارة يحظى بدعم لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال التي تجتمع بشكل منتظم مع مراجعي الحسابات الخارجيين وتشرف على أدائهم وتضمن استقلاليتهم وحصولهم على المعلومات التي يطلبونها.

كما يجتمع مراجع الحسابات الخارجي أيضاً مع مجلس الإدارة لتقييم نتائج التدقيق التي تشرف لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال على تقييمها وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. وخلال السنة المالية ٢٠٢١، شارك مراجعو الحسابات الخارجيون في ثلاثة (٣) اجتماعات مع لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال لمناقشة عمليات مراجعة الحسابات فضلاً عن مدى التزام البنك بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ومدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. كما ناقش مراجعو الحسابات الخارجيون مع اللجنة تقييم النتائج المتعلقة بعوامل المخاطر وإجراءات الحد منها.

٧,٦ متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يملك البنك إدارة خاصة بمتابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الشؤون القانونية. وتتولى رئيسة الإدارة أيضاً مهام سكرتارية الشركة وهي تعمل عن كُتب على جميع مستويات البنك لضمان مواءمة اللوائح والعمليات والأنشطة الداخلية للبنك باستمرار مع الإطار التنظيمي المعمول به والأهداف الاستراتيجية للبنك. وهي تشارك بنشاط في تحديد المخاطر التنظيمية التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قضائية أو إدارية وكذلك الإضرار بالسمعة. ويتمثل الدور الرئيسي لإدارة متابعة الامتثال في ضمان اضطلاع البنك بأنشطته وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وقواعد مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية. وتجتمع رئيسة إدارة متابعة الامتثال بانتظام مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال لمراجعة حالة امتثال الأعمال للإجراءات التي حددها مجلس الإدارة، ولتقييم مخاطر الامتثال والفرص المتاحة على جميع مستويات البنك ووضع خطط محددة لمعالجتها.

وتتولى إدارة متابعة الامتثال مراجعة سياسات البنك وتقييم مخاطر الامتثال المرتبطة بأنشطة البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنتجات والخدمات الجديدة، واقتراحات الأعمال والأنشطة الجديدة، وعلاقات العملاء، والتغييرات الجوهرية التي قد تطرأ على طبيعة هذه العلاقات. وتتضمن مخاطر الامتثال مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسارة المالية المادية أو فقدان السمعة نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير المعمول بها.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية الأخرى لوظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ما يلي:

- ضمان التزام الأقسام والشركات التابعة والشركات المستثمر فيها بالقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاطيم والتعليمات التنظيمية وأي قواعد أخرى ذات صلة تؤثر على أي جانب من جوانب أنشطة البنك.
- تقديم التوجيهات والتعليمات المناسبة للموظفين بشأن التطبيق السليم للقوانين واللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقديم المقترحات بشأن تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد في التخفيف من مخاطر عدم الامتثال وعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الاحتيال.
- مواكبة القوانين واللوائح الجديدة وإبلاغ الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق فيها ورفع تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية والسلطات التنظيمية.
- ضمان التنفيذ الفعال للعناية الواجبة المشددة لعلاقات المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية.
- ضمان التنفيذ الفعال لقواعد قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ونظام الإبلاغ المشترك.
- توفير التدريب والتوعية لموظفي البنك حول الحوكمة، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والاحتيال، وأنظمة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية/معيار الإبلاغ المشترك على أساس متكرر.

تقوم إدارة متابعة الامتثال أيضاً بمراقبة إجراءات الامتثال واختبارها من خلال إجراء مراجعات امتثال مستقلة لتحديد الانتهاكات التنظيمية ومشاكل عدم الامتثال. ويتم رفع تقرير نتائج مراجعات الامتثال إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية المعنية على أساس منتظم.

وتقدم إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية منتظمة إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال حول الأنشطة التي تقوم بها الإدارة، وتسلط الضوء على أي انتهاكات أو ثغرات المحتملة في سياسات البنك أو ممارساته. وتتضمن التقارير تدابير تصحيحية للثغرات التي تم تحديدها.

وقد عين بنك قطر الأول أيضاً مسؤولاً عن الإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك ونائباً له وهما يتبعان مباشرة لرئيسة إدارة متابعة الامتثال.

وتتولى رئيسة متابعة الامتثال بشكل أساسي مسؤولية الإشراف على تطوير وتنفيذ سياسات متابعة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، بما في ذلك تعزيز مهارات الموظفين بشكل مستمر وإدخال التحسينات على إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال والسياسات والعمليات والتقارير حسب الضرورة لضمان امتثال البنك بالأنظمة المرعية وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر التنظيمية بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

تقدم رئيسة إدارة متابعة الامتثال تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال بشأن جميع المتعلقة بالامتثال باللوائح التنظيمية والمخاطر التنظيمية التي يواجهها البنك لضمان اتساق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات المتعلقة بمسائل الامتثال في البنك اتساقاً جيداً مع الممارسات العالمية الرائدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة هيئة تنظيم مركز قطر للمال واللوائح المعمول بها في دولة قطر.

وخلال عام ٢٠٢١، تم تحديث وظيفة الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال وتم تقديم تقارير شهرية وفصلية وسنوية منتظمة إلى السلطات التنظيمية التالية: هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة مركز قطر للمال، ومركز قطر للمال، ودعمت قسم شؤون الشركة في إفصاحاتها وتقاريرها إلى بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت إدارة متابعة الامتثال بالمهام التالية خلال عام ٢٠٢١:

- تقديم المشورة والإرشاد حول جميع الاستفسارات اليومية التي أثارتها الإدارة التنفيذية وموظفو البنك في ما يتعلق بمسائل الامتثال ذات الصلة بأنشطة البنك وعملياته.
- الرد على جميع استفسارات وحدات الأعمال لدى البنك الموجهة إلى الجهات التنظيمية بما في ذلك هيئة تنظيم مركز قطر للمالية وهيئة قطر للأسواق المالية.
- استكمال كل متطلبات إعداد التقارير التنظيمية لعام ٢٠٢١.
- الإشراف على التقدم في تنفيذ متطلبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال والامتثال للتعاطيم الصادرة
- تنسيق تنفيذ وتحسين نماذج «إعرف عميلك» وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٧,٧ الدعاوى القضائية والقضايا القانونية

خلال عام ٢٠٢١، لم تكن هناك نزاعات كبيرة من شأنها أن تؤثر تأثيراً مادياً على البنك. ومع ذلك، تتابع إدارة الشؤون القانونية العديد من القضايا القانونية المستمرة والمنازعات البسيطة في طبيعتها.

٧,٨ إدارة استمرارية الأعمال

وضع بنك قطر الأول سياسة إدارة استمرارية الأعمال التي تحدد الإطار العام للبنك للتصدي للتهديدات الداخلية والخارجية وتكفل استعداداه ومرونته وقدرته على الاستمرار في تحقيق أهدافه الاستراتيجية عند حدوث مثل هذه التهديدات. وفي عام ٢٠٢١، واصل المجلس الامتثال لجميع توجيهات وتعليمات وزارة الصحة العامة وغيرها من السلطات التنظيمية في قطر، كما طور قدراته على تخفيف الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-١٩.

٧,٩ السياسات المعتمدة من قبل المجلس

- ميثاق مجلس الإدارة
- مدونة قواعد السلوك الخاصة بمجلس الإدارة
- سياسة التدريب التعريفي والتوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة
- ميثاق اللجنة التنفيذية
- ميثاق لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة
- سياسة ترشيح أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- سياسة مراجعة أداء مجلس الإدارة ولجانه
- اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- اختصاصات الرئيس التنفيذي
- ميثاق سكرتير الشركة
- سياسة معاملات الأطراف ذات الصلة
- سياسة تضارب المصالح والتعاملات الداخلية
- سياسة تداول بناء على معلومات داخلية
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسة تعيين التدقيق الخارجي
- سياسة توزيع الأرباح
- سياسة الإفصاح والاتصالات وعلاقات المستثمرين
- ميثاق التدقيق الداخلي
- ميثاق لجنة الأصول والخصوم الإدارية
- ميثاق لجنة الائتمان الإدارية
- ميثاق لجنة الاستثمار
- سياسة أصحاب المصلحة
- سياسة التخطيط لتعاقب الموظفين وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية
- ميثاق لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية

٨. حقوق الموظفين وأصحاب المصلحة الآخرين

يضمن إطار حوكمة الشركات في بنك قطر الأول حماية حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في البنك، مثل مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، والوفاء بها. ويضمن دليل الحوكمة المعتمد من قبل البنك وجود إطار فعال لإدارة

أعمال البنك وأنشطته بما يتوافق مع مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ضمان استخدام موارد البنك بكفاءة. وقد حدد بنك قطر الأول أصحاب المصلحة الداخليين بمن فيهم مجلس الإدارة والإدارة والموظفين، وأصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات الرقابية والعملاء والموردين والمجتمع المحلي.

ومن أجل حماية حقوق الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة، يضمن البنك الامتثال لمبدأ حوكمة الشركات الذي يقضي بضرورة حصول أصحاب المصلحة على المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة وحماية أنفسهم من أي مخاطر مرتبطة بأعمال وإجراءات الشركة. ويتم تحقيق ذلك من خلال الإفصاح الدقيق والموضوعي في الوقت المناسب عن جميع المعلومات المتعلقة بالنتائج المالية والمنتجات والخدمات الجديدة وغيرها من المعلومات التي تهم أصحاب المصلحة.

كما يتم تزويد موظفي بنك قطر الأول بالمعلومات اللازمة لتبديد الهواجس المتعلقة بظروف مكان العمل، والمعلومات المتعلقة بواجباتهم التنظيمية، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية للبنك ومجالات أخرى من المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمتع الموظفون أيضاً بإمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة، ولحماية أنفسهم في مكان العمل وفي كل تعاملاتهم مع البنك. كما يحق للموظفين أيضاً التعبير عن أي قلق من دون الخوف من حكم الآخرين عليهم أو التعرض للتوبيخ أو لأي إجراء تأديبي.

وبالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الآخرين، يقوم البنك بنشر إعلانات وإفصاحات عامة منتظمة وآنية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية لإبقاء جميع أصحاب المصلحة على علم بأنشطة البنك وخدماته ومنتجاته. ويشمل ذلك البيانات المالية، والمعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والقرارات الاستراتيجية الرئيسية الأخرى.

٩. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كجزء من التزامه بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يحرص بنك قطر الأول علي تحقيق الاستدامة في جميع أنشطته البنك وآليات التفاعل مع جميع أصحاب المصلحة في جميع الأوقات. كما يضمن تنفيذ المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة في هذا المجال.

لقد وضع البنك سياسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأقر مجلس الإدارة هذه السياسة كجزء من مسؤوليته المرتبطة بتعزيز علاقات بناءة مع المجتمعات المحلية التي يعمل ضمنها البنك، وتوفير المبادئ التوجيهية لضمان التزام البنك بمعايير الاستدامة والتأثير الأظاقي للاستثمارات والأعمال المصرفية التي يقوم بها. في عام ٢٠٢١، عين البنك مديرة جديدة لإدارة التسويق والاتصالات بهدف تعزيز أنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة في السنوات المقبلة. لا سيما وأن البنك قد دخل مرحلة النمو وتحقيق الأرباح.

١٠,٤ سياسة الإبلاغ عن المخالفات ومعالجة الشكاوى	

فوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال للإشراف على تنفيذ هذه السياسة. وقد وضعت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال خططاً لقياس الأداء، مثل عدد الشكاوى الواردة وعدد التحقيقات والوقت اللازم لحل الشكاوى واتخاذ إجراءات تصحيحية. ويمكن العثور على معلومات إضافية حول إجراءات الإبلاغ عن المخالفات في سياسة البلاغ عن المخالفات المعتمدة من قبل البنك.

وفي عام ٢٠٢١، استعرضت لجنة التدقيق والمخاطر ومتابعة الامتثال هذه الإجراءات لضمان قيام البنك باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى الواردة إلى البنك من مختلف الجهات وعدم التغاضي عنها أو إهمالها على نحو يضر بمصلحة أصحاب المصلحة أو بسمعة البنك. وتجدد الإشارة أنه لم يتم تلقي أي شكاوى مادية في عام ٢٠٢١.

تقرير المدققين الخارجيين عن حوكمة الشركة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة	

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام) («البنك») بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («النظام») الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يقدم مجلس في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١ «تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية» (تقرير مجلس الإدارة).

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليتنا	

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا كان قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير حومة الشركات حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، المعروض في قسم حوكمة الشركات الوارد بالتقرير السنوي لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

مسؤوليتنا – تتمة

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، ككل لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات («المتطلبات»، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات، عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة

عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.	

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ، والمقدمة في قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير الحوكمة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير ، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير حوكمة الشركات بالكامل وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

أحمد سيد	
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦	

التاريخ: ١٥ مارس ٢٠٢٢
الدوحة

تقرير المدققين الخارجيين عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة المساهمين في بنك قطر الأول ذ.م.م. (عام)

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية («الهيئة») بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لبنك قطر الأول ذ.م.م. (عام) («البنك») وشركاته التابعة («المجموعة») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد «تقرير الإدارة» المرفق بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ («النظام»).

يعرض مجلس الإدارة في «تقرير الحوكمة» تقريره حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات القروض والسلف للعملاء، وودائع العملاء، والخزانة، والاستثمار، والموارد البشرية، وكشوف الرواتب، والتمويل التجاري، وإعداد التقارير المالية، والإفصاحات؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطئ تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة

المؤسسات الراعية للجنة تريدواي («إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية»).

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك ؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

الصادر من قبل مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

إمسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء رأي تأكيد معقول حول مدى ملاءمة عرض «وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك » المعروض في تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية في التقرير السنوي لحوكمة الشركات ٢٠٢١ لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

مسؤولياتنا – تمة

لقد قمنا بأعمالنا وفقا للمعيار الدولي للارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) «ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ وفحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان من المتوقع أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الاحتيال والخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي: أسهم الخزانة واستثمارات الأسهم الخاصة والخدمات المصرفية الخاصة والموارد البشرية وكشوف المرتبات ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم لمكونات نظم الرقابة التالية:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر أن يكون وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير الادرة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض في «تقرير الحوكمة لسنة ٢٠٢١».

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضًا تقدير لتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّنا من إبداء نتيجتنا حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
- توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمانإعداد البيانات المالية بشكل يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
- توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به في موجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات

الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) («IESBA Code»), والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لسنة ٢٠٢١، ولكنها لا تتضمن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقريرنا بشأنه.

إن نتيجتنا حول تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجها في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا تقرير الحوكمة السنوي للبنك لسنة ٢٠٢١ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ- تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و

ب- الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

أحمد سيد

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ١٥ مارس ٢٠٢٢ الدوحة

البيانات المالية الموحدة



بنك قطر الأول ذ.م.م
(عامة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقرير مجلس الإدارة

وبشكل عام، تتسم الإستراتيجية الجديدة التي تبناها مجلس الإدارة بمنطوريين رئيسيين:

- ١- إيجاد فرص استثمار جديدة ذات قيمة.
- ٢- تحسين الحافطة الكلية للبنك بهدف استقطاب المزيد من العملاء

وقد أثبتت جهود المجلس نجاحها في هذا الصدد أيضاً، حيث استطاع البنك خلال عام ٢٠٢١ زيادة قاعدة عملائه بأكثر من ١٠٠٪ وذلك بفضل عروض المنتجات والخدمات الجديدة التي طرحها إلى عملائه ولا سيما المنتجات الاستثمارية في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية. وإزاء هذه التغييرات الإيجابية والتوسع الذي شهده البنك في عملياته واستثماراته، دعا مجلس الإدارة المساهمين إلى عقد اجتماع للجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١ حيث وافق المساهمون على زيادة رأس المال الاسمي المدفوع للبنك من ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (سبعمئة مليون ريال قطري) إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري (مليار ومئة وعشرين مليون ريال قطري)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠٪ من رأس المال الاسمي الحالي وذلك عن طريق إصدار أسهم جديدة من خلال الاكتتاب يصل عددها إلى ٤٢٠ مليون سهم. ويهدف هذا القرار بشكل رئيسي إلى تعزيز قدرة البنك على التخفيف من ضغوط التمويل والسيولة وترسيخ قدرته على الانطلاق في تنفيذ إستراتيجيته التوسعية.

وفي النهاية، يرفع مجلس الإدارة شكره وتقديره إلى الهيئات التنظيمية التي يخضع لها البنك وإلى المساهمين الأفاضل والعملاء والشركاء وطاقم الإدارة التنفيذية والموظفين على جهودهم وتفانيهم ودعمهم الدائم لأعمال البنك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

مع اقتراب نهاية ولاية مجلس الإدارة الحالي، حقق بنك قطر الأول نتائج قياسية تعكس التفاني الكبير الذي أظهره مجلس الإدارة ولجانه الفرعية خلال السنوات الثلاث الماضية التي تميزت بالعديد من التحديات الكبيرة والمحطات المهمة التي مهدت الطريق أمام إستراتيجية جديدة ساهمت بتحقيق التعافي من الخسائر المتراكمة وتعزيز التحول إلى نموذج جديد للنمو مع التركيز على ضمان فعالية الضوابط التشغيلية للمخاطر. وفي عام ٢٠٢١، نجح مجلس الإدارة في اتباع نهج استشرافي في قراراته التي أرست مبادئ راسخة تم البناء عليها والتوسع فيها في اتجاه إستراتيجي جديد يستهدف تعزيز الابتكار في المنتجات والخدمات وتحقيق النمو المستدام للمساهمين. وقد أثبتت هذه القرارات فعاليتها حيث سجل البنك أرباحاً صافية بلغت ١٠٠,٣٧ مليون ريال قطري (مخصص لمساهمي البنك) كما في نهاية عام ٢٠٢١، مقارنة بخسائر صافية بلغت ٢٢٦,٧ ريال قطري في نهاية العام السابق، وهي المرة الأولى التي يسجل فيها البنك أرباحاً قبل ٦ سنوات. وقد تحقق هذا الإنجاز على الرغم من التحديات الهائلة التي فرضتها الظروف الاقتصادية واستمرار القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-١٩ ومتحوراتها الجديدة. لقد أثبت مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كفاءة عالية في تسخير طاقاتهم وخبراتهم لإنجاح المهام الموكلة إليهم وضبط العمليات من أجل تعظيم القيمة للمساهمين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وقام مجلس الإدارة خلال ولايته بتثبيت تعيين السيد عبد الرحمن توتونجي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك للاستفادة من خبرته المعقدة في سوق العقارات في الولايات المتحدة حيث تمت الموافقة على إستراتيجية جديدة تهدف إلى الاستثمار في قطاعات جديدة والتركيز على مصادر الدخل من الرسوم والعمولات. وقد أدى ذلك إلى تعزيز قدرة البنك على تعزيز عروضه وتوسيع قاعدة عملائه.

المحتويات



٨٠	تقرير مدقق الحسابات المستقل
	البيانات المالية الموحدة:
٨٤	◆ بيان المركز المالي الموحد
٨٥	◆ بيان الدخل الموحد
٨٦	◆ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٨٧	◆ بيان التدفقات النقدية الموحد
	الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة:
٨٨	◆ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية
٨٩	◆ أساس الإعداد
٨٩	◆ التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات
٩٠	◆ السياسات المحاسبية الهامة
٩٧	◆ استخدام التقديرات والأحكام
٩٨	◆ النقد وما في حكمه
٩٨	◆ استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة
٩٨	◆ موجودات تمويلية
٩٩	◆ استثمارات في حقوق ملكية
١٠٠	◆ استثمارات عقارية
١٠٠	◆ موجودات ثابتة
١٠١	◆ موجودات غير ملموسة
١٠١	◆ موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع
١٠٣	◆ موجودات أخرى
١٠٣	◆ مطلوبات تمويلية
١٠٤	◆ مطلوبات أخرى
١٠٤	◆ حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
١٠٥	◆ رأس المال
١٠٥	◆ الدخل من الرسوم
١٠٦	◆ إيرادات أخرى
١٠٦	◆ مصروفات تشغيلية أخرى
١٠٦	◆ الربح الأساسي / المخفض / (الخسارة) للسهم الواحد
١٠٧	◆ مطلوبات محتملة
١٠٧	◆ التزامات
١٠٧	◆ معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة
١٠٨	◆ الزكاة
١٠٨	◆ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها
١١٩	◆ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة
١٢٠	◆ القيمة العادلة للأدوات المالية
١٢١	◆ المعلومات القطاعية
١٢٦	◆ تأثير جائحة كوفيد-
١٢٧	◆ المقارنة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة) («البنك» أو «الشركة الأم») وشركائه التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة») والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA).

الأمور الهامة حول أعمال التدقيق

إن الأمور الهامة حول أعمال التدقيق، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور، وفيما يلي بيان لكيفية تناول كل أمر من هذه الأمور خلال أعمال التدقيق.

لقد وفينا بالمسؤوليات الموضحة في فقرة مسؤولية مراقب الحسابات حول أعمال تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا هذا، بما في ذلك فيما يتعلق بأمور التدقيق الهامة، وبناءً عليه، تضمنت أعمال التدقيق التي قمنا بها تنفيذ إجراءات تهدف إلى الاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، وتقدم نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتخذة لمعالجة الأمور الموضحة أدناه، أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أموال التدقيق الهامة	خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة
انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت إجمالي الموجودات التمويلية للمجموعة ٧٩٣ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٨٧٦ مليون ريال قطري) وبلغ إجمالي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية ٤٠٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ٤٠٤ مليون ريال قطري).	تضمن نهج التدقيق التي طبقناه فحص الضوابط الرقابية المرتبطة بالعمليات ذات الصلة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات مرتكزة على استخدام الأحكام والتقديرات لإجراء ذلك، قمنا بإشراك خبير داخلي ضمن فريق عملنا للاستعانة بخبراته التخصصية، إن إجراءات التدقيق الهامة التي قمنا بها هي كالتالي:
إن عملية تقدير مخصص انخفاض القيمة من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات التمويلية وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والعقود المحملة بالالتزامات» تتطلب استخدام أحكام وتقديرات محاسبية هامة.	• حصلنا على فهم حول سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتصميم الضوابط الرقابية، وفحصنا الضوابط ذات الصلة وفعاليتها التشغيلية وحوكمتها.

أموال التدقيق الهامة

انخفاض قيمة الموجودات التمويلية

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لغرض احتساب مخصص انخفاض القيمة. يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تقوم المجموعة باستخدام أحكام وافتراضات هامة لتحديد توقيت ومبالغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية. فضلاً عن ذلك، فقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ بشكل مادي على الأحكام والتقديرات التي استخدمتها الإدارة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن الافتراضات حول التوقعات الاقتصادية غير مؤكدة بصورة أكبر، وهو ما يزيد من مستوى الأحكام التي يتعين على المجموعة ممارستها لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ونظراً للتعقيد الكامن في متطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠ والظروف الحالية، وأهمية الأحكام المستخدمة، وتعرض المجموعة لموجودات تمويلية تمثل جزءاً هاماً من أداء المجموعة، فإن تدقيق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات التمويلية يعتبر من أمور التدقيق الهامة.

للمزيد من التفاصيل، راجع الإيضاحات التالية حول البيانات المالية:

- إيضاح ٤ – السياسات المحاسبية الهامة
- إيضاح ٥/٦/٢٧ – المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة
- إيضاح ٥ – استخدام التقديرات والأحكام
- إيضاح ٣١ – تأثير جائحة كوفيد-١٩

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢١ («التقرير السنوي»), ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات هذا. إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبيد أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار خلال ذلك ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتماشى بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

خطوات التدقيق المتبعة لمعالجة أمور التدقيق الهامة

- تحققنا من اكتمالية البيانات المستخدمة كمدخلات بالنموذج ودقتها الحسابية من خلال عمليات النموذج.
- قمنا بتقييم ما يلي:
 - سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة، بما في ذلك معايير التصنيف، والزيادة الهامة في مخاطر الائتمان مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة المالية ٣٠، مع الأخذ في الاعتبار الإرشادات التنظيمية الخاصة بمواجهة جائحة كوفيد-١٩؛
 - المتغيرات الاقتصادية المستقبلية للمجموعة من خلال مقارنتها على أساس العينة بالأدلة الداعمة، حيثما أمكن ذلك؛
 - مدى معقولية التغييرات التي أجريت على السيناريوهات الاقتصادية لتعكس تأثير جائحة كوفيد-١٩؛ و
 - أساس تحديد تراكمات الإدارة بالنظر إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩ مقابل متطلبات سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.
- فيما يتعلق بعينة من حالات التعرض، قمنا بإجراءات لتقييم:
 - مدى ملاءمة التعرض عند عدم الانتظام، واحتمالية عدم الانتظام، والخسارة بافتراض عدم الانتظام مع حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
 - التحديد الفوري للتعرضات ذات الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان ومدى ملاءمة تصنيفها المرحلي من قبل المجموعة وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تقييم مخصص انخفاض القروض والتسهيلات التي انخفضت قيمتها بشكل فردي (المرحلة ٣) وفقاً لمعيار المحاسبة المالية ٣٠.
- تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية ٣٠ وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والتعديلات عليها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA)، وهي كذلك مسؤولة عن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن لإعداد أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها وفقاً لمبدأ الاستمرارية وكذلك تقوم بالإفصاح، عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو أنه ليس لديها بديل واقعي غير ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه لا يعد ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تقوم دائماً بتبيان الأخطاء المادية عند وقوعها. قد تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر الأخطاء مادية، بصورة فردية أو إجمالية، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي اتخذت بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بممارسة تقديرنا المهني ونحافظ على التزامنا المهني خلال جميع مراحل التدقيق، كما قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق استجابة لهذه المخاطر وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية وملاءمة توفر أساساً لبدء رأينا. تعد مخاطر عدم تبيان الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد يشمل الاحتيال التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطيء أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بغرض إعداد إجراءات تدقيق مناسبة، وليس لغرض إبداء رأينا حول فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.

- إصدار نتيجة حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وكذلك تحديد ما إذا كان هناك أحداث أو ظروف مادية تلقى بالشك على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال اتضح لنا وجود شك مادي، فإن علينا لفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الافصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الافصاحات غير كافية. كما وتعتمد نتيجة المراجعة على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التقرير، إلا أنه قد تؤدي أحداث أو ظروف بعد ذلك التاريخ إلى عدم استمرار المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الافصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث الهامة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية بشأن المعلومات المالية للمؤسسات أو الأنشطة التجارية للمجموعة لبدء رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة، ونبقى نحن مسؤولون فقط عن رأينا حول أعمال التدقيق.

قمنا بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بنطاق العمل المحدد وتوقيت التدقيق ونتائج أعمال التدقيق الهامة، بما في ذلك أوجه القصور المادية في الرقابة الداخلية والتي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بأخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالاستقلالية، وقمنا بالتواصل معهم حول أية علاقات أو أمور أخرى قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك تقديم الإجراءات الوقائية ذات الصلة عند الضرورة.

ومن بين الأمور التي تم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، قمنا بتحديد الأمور التي تعد أكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي نعتبرها أمور تدقيق هامة. ونقوم بإيضاح هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات هذا، إلا في حال وجود قانون أو حكم يمنع الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في حالات استثنائية للغاية، أنه لا يجب الافصاح العلني عن أمر في تقريرنا لأنه من المحتمل أن تفوق الآثار السلبية لذلك أهداف المصلحة العامة من الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. في رأينا أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أي مخالفات للنظام الأساسي للبنك أو للأحكام السارية من لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي.

أحمد سيد

عن إرنست ويونغ
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

الدوحة

في ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ألف ريال قطري)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاحات
الموجودات			
النقد والالرصدة لدى البنوك	٦	١,٦٥١,٧٤٢	٦٩٩,٦٤٦
استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٧	٨٢,٢٥٦	٢٣٠,٩٥١
استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة		٨٥,٧٣١	-
موجودات تمويلية	٨	٣٨٨,٧٣٦	٤٧٢,٥٦٣
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة	٩	٤٠٧,٥٥٤	١٧٦,٣٩٤
استثمارات عقارية	١٠	٢٢٦,٣٦٨	١٤,٨١٢
موجودات ثابتة	١١	١١,٢١١	١,٣١٤
موجودات غير ملموسة	١٢	٣,١٧٣	٥,٣٨٥
موجودات محتفظ بها للبيع	١٣	٣١٥,٣١٩	١,١٨١,٢٨٤
موجودات أخرى	١٤	٣٢,٥٨٦	٥٦,٨٠٣
إجمالي الموجودات	٣,٢٠٤,٦٧٦	٢,٨٣٩,١٥٢	
مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات تمويلية	١٥	٥٢٧,٥٢٤	٢٢٥,٠٣٤
أرصدة العملاء		١٣٦,٥٢٥	٨٢,٢٣٩
مطلوبات محتفظ بها للبيع	١٣	١٦٧,٠١١	٦٠٢,٢٦١
مطلوبات أخرى	١٦	٨٤,٥٠٦	٧٩,٨٠١
إجمالي المطلوبات	٩١٥,٥٦٦	٩٨٩,٣٣٥	
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	١٧	١,٧٣٩,٣٥٢	١,١٤٧,٤٥٣
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		٢٠٣	٢٠٣
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(١,٥٨٨)	-
خسائر متراكمة		(١٢٥,٩٦٦)	(٢٢٣,٨٢٧)
إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك	٥٧٢,٦٤٩	٥٧٢,٦٤٩	٤٧٦,٣٧٦
حصص غير مسيطرة		(٢٢,٨٩١)	٢٢٥,٩٨٨
إجمالي حقوق الملكية	٥٤٩,٧٥٨	٧٠٢,٣٦٤	
إجمالي مطلوبات وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة وحقوق الملكية	٣,٢٠٤,٦٧٦	٢,٨٣٩,١٥٢	

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ ووقعها بالنيابة عنه:



رئيس مجلس الإدارة



نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)
بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ألف ريال قطري)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاحات
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
إيرادات من الموجودات التمويلية	١٤,٤٣٣	٤٠,٩٦٧	
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢,٧٧٠	٧,٠٢٥	
الربح على التزامات التمويل	(٣,٠٠٢)	(٥١٦)	
صافي الإيرادات المتأتية من أصول التمويل	١٤,٢٠١	٤٧,٤٧٦	
إيرادات رسوم	٣١,٥٠٠	١٦,٢٧٨	١٩
توزيعات الأرباح	١٢,٦٢٤	٢,٦٩٦	
الربح من استثمار الصكوك	١٢,٣٧٤	٦,٥٣١	
خسارة إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(٣,٢٣٦)	(١٢٠,٢٧٣)	
خسارة القيمة العادلة على إعادة قياس القيمة العادلة في العقارات	(٢,٨٠٠)	-	
أرباح بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	٧٨٨	-	
ربح من بيع استثمارات في حقوق ملكية	١٧٥,١٢٣	٥١,٩٥٤	٢/٩
خسارة تسوية مبكرة لموجودات مالية	-	(٣٣٥)	٨
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية	(٢,٥١٤)	(٥٢٢)	
إيرادات أخرى، بالصافي	١١,٤٠٦	٥,٨٢٨	٢٠
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٢٤٩,٤٦٦	٩٩,٦٣٣	
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(٢٢,٧٥٤)	(٥٢,٤٠٤)	
إجمالي الدخل / (الخسارة)	٢٢٦,٧١٢	(٤٢,٧٧١)	
مصرفات			
تكاليف الموظفين	(٥٥,٨٢٦)	(٣٥,٣١٧)	
استهلاك وإطفاء	(٣,٢٦٣)	(٤,١٦٢)	١١, ١٢
مخصص انخفاض قيمة موجودات ثابتة	-	(١٨,٨٦٣)	
مصرفات تشغيلية أخرى	(٢٥,٣٧٢)	(٤١,٠٣٩)	٢١
إجمالي المصروفات	(٨٤,٤٦١)	(٩٩,٣٨١)	
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي من الاستردادات	(٧,٣٧٤)	(٥٩,٤٢٢)	٢٧
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى	(١٢,٠٧١)	(٩,٨٢١)	٢٧
صافي الربح / (الخسارة) قبل ضريبة الدخل	١٢٢,٨٠٦	(٢١١,٣٩٥)	
مصروف ضريبة الدخل	-	-	
صافي الربح / (الخسارة) من العمليات المستمرة	١٢٢,٨٠٦	(٢١١,٣٩٥)	
العمليات المتوقفة			
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة	(٥٧,٩٩٩)	(٤٣,٩٥٢)	١٣
صافي الربح / (الخسارة) للفترة	٦٤,٨٠٧	(٢٥٥,٣٤٧)	
المنسوب إلى:			
مساهمي البنك	١٠٠,٣٧٠	(٢٢٦,٧١٢)	
حصص غير مسيطرة	(٣٥,٥٦٣)	(٢٨,٦٣٥)	
	٦٤,٨٠٧	(٢٥٥,٣٤٧)	
الربح أو (الخسارة) الأساسية / المخففة للسهم من العمليات المستمرة – بالريال القطري	٢٢	(٠,٣٠٢)	
الخسارة الأساسية/ المخففة للسهم من العمليات المتوقفة – بالريال القطري	٢٢	(٠,٠٢٢)	
الربح أو (الخسارة) الأساسية/ المخففة للسهم – بالريال القطري	٢٢	(٠,٣٢٤)	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)
بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ألف ريال قطري)

للسنة المنتهية في		إيضاحات	
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
٦٤,٨٠٧	(٢٥٥,٣٤٧)	١١, ١٢	الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح أو (الخسارة) للفترة
٣,٢٦٣	٤,١٦٢		تعديلات للبنود غير النقدية
-	١٨,٨٦٣		استهلاك وإطفاء
٣,٢٣٦	١٢٠,٢٧٣		مخصص انخفاض قيمة موجودات ثابتة
(٣,٥١٧)	١٩,١٨٥	٢٧	خسارة غير محققة من استثمارات في حقوق ملكية
٢,٨٠٠	-		خسارة غير محققة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بالصافي
٧,٣٧٤	٥٩,٤٢٢		مخصص انخفاض قيمة استثمارات عقارية
١٢,٠٧١	٩,٨٢١		مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي
٩٠,٠٣٤	(٢٣,٦٢١)		مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
تغيرات في:			
١٥٩,٣٤٩	(١٢٢,١٧٧)	١١, ١٢	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
(٨٥,٧٣١)	-		استثمارات في صناديق مدرجة بالقيمة العادلة
٧٦,٤٥٣	٤٤٤,٠٨٥		موجودات تمويلية
(٢٤٣,٨٧٣)	٦٧,٤٢٣		استثمارات بالقيمة العادلة
٨٥٨,٧٠٠	(٧٣٦,٣٢٠)		موجودات محتفظ بها للبيع
(٥٤,٣٥٦)	-		الاستثمار في العقارات
٢٤,٢١٧	(١٠,٢٧٤)		موجودات أخرى
٥٤,٢٨٦	(١٦١,٢٩٦)		أرصدة العملاء
(٤٣٥,٢٥٠)	٣٨٣,٨٢٠		مطلوبات محتفظ بها للبيع
(١,٤٩٣)	(٤٠,٩٧١)		مطلوبات أخرى
٤٤٢,٣٣٦	(١٩٩,٣٣١)		صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(١١,٣١٣)	(١,٣٨٤)	١١, ١٢	شراء موجودات ثابتة وموجودات غير ملموسة
(١١,٣١٣)	(١,٣٨٤)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
١٤٢,٤٩٠	٨٩,٩٨٣		صافي التغير في المطلوبات التمويلية
٥٩١,٨٩٩	(٦١١,٥٦٦)		صافي التغير في حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
(٢١٣,٣١٦)	٢٠٠,٩٥٦		صافي التغير في حصص غير مسيطرة
٥٢١,٠٧٣	(٣٢٠,٦٢٧)		صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية
٩٥٢,٠٩٦	(٥٢١,٣٤٢)	٦	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٦٩٩,٦٤٦	١,٢٢٠,٩٨٨		النقد وما في حكمه في بداية السنة
١,٦٥١,٧٤٢	٦٩٩,٦٤٦		النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ألف ريال قطري)

رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق الملكية المساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	-	٢,٨٨٥	٥٣,٦٦٧	٧٥٦,٧٥٥
صافي الخسارة للسنة	-	-	(٢٢٦,٧١٢)	(٢٢٦,٧١٢)	(٢٨,٦٣٥)	(٢٥٥,٣٤٧)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة بسبب:						
- هياكل عقارية	-	-	-	-	٢٠٠,٩٥٦	٢٠٠,٩٥٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	(٢٢٣,٨٢٧)	٤٧٦,٣٧٦	٢٢٥,٩٨٨	٧٠٢,٣٦٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	-	(٢٢٣,٨٢٧)	٢٢٥,٩٨٨	٧٠٢,٣٦٤
صافي الخسارة للسنة	-	-	-	-	(٣٥,٥٦٣)	٦٤,٨٠٧
تعديلات القيمة العادلة	-	-	١٠٠,٣٧٠	١٠٠,٣٧٠		
مساهمة بصندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	(١,٥٨٨)	-	(١,٥٨٨)	-	(١,٥٨٨)
صافي التغير في حصص غير مسيطرة بسبب:						
- هياكل عقارية	-	-	(٢,٥٠٩)	(٢,٥٠٩)	-	(٢,٥٠٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٠٠,٠٠٠	٢٠٣	(١,٥٨٨)	٥٧٢,٦٤٩	(٢٢,٨٩١)	٥٤٩,٧٥٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة) إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ألف ريال قطري)

١. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة) («البنك» أو «الشركة الأم») هو بنك إسلامي تم تأسيسه في دولة قطر كشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب الترخيص رقم ٠٠٠٩١ بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٠٨، الصادر عن هيئة مركز قطر للمال. البنك مصرح له مزاوله الأنشطة التالية التي تنظمها هيئة تنظيم مركز قطر للمال:

- استلام الإيداعات؛
- تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- المتاجرة في الاستثمارات؛
- ترتيب الصفقات الاستثمارية؛
- ترتيب التسهيلات الائتمانية؛
- تقديم خدمات الحفظ؛
- ترتيب خدمات الحفظ؛
- إدارة الاستثمارات؛
- تقديم الاستشارات للاستثمارات؛ و
- تشغيل الصناديق الاستثمارية المشتركة.

تنظم هيئة تنظيم مركز قطر للمال جميع أنشطة البنك التي تتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك، ووفقاً لأحكام نظامه الأساسي. يزاول البنك نشاطه من خلال مركزه الرئيسي الكائن في شارع سحيم بن حمد بالدوحة في دولة قطر. تم إدراج أسهم البنك المصدرة للتداول في بورصة قطر اعتباراً من ٢٧ أبريل ٢٠١٦ (رمز السهم «QFBQ»).

تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ «المجموعة» ومنفردة بـ «شركات المجموعة»). الشركة الأم / الطرف المسيطر للمجموعة ككل هو بنك قطر الأول ذ.م.م. (عامة). فيما يلي بيان بالشركات التابعة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠:

الملكية الفعلية كما في					
		31 ديسمبر	31 ديسمبر		
		2020	2021	النشاط	الشركات التابعة
إسناد لخدمات التمويل ذ.م.م.		75.0%	75.0%	التمويل	
صندوق السوق النقدي 1 المحدود لبنك قطر الأول		100.0%	100.0%	صندوق السوق النقدي	
استور بروبرتيز فينانس ليمتد*		29.0%	29.0%	التمويل	
استور بروبرتيز هولدينجز ليمتد*		29.0%	29.0%	شركة قابضة	
أم صلال للسكن ذ.م.م.		70.0%	70.0%	الإنشئات	
3130 فيرفيو جي إي جي ذ.م.م.*		97.0%	97.0%	تملك وتأجير العقارات	
فيرفيو إنفستمنت كورب*		97.0%	97.0%	تأجير العقارات	
كيو إف بي آبيكس ذي جراند 2 باباجو ذ.م.م.*		28.5%	0.0%	تملك وتأجير العقارات	
شركة ذي جراند 2 باباجو بروبرتي ذ.م.م.*		28.5%	0.0%	تأجير العقارات	

* تتعلق الشركات التابعة أعلاه بالمنتجات الاستثمارية المقدمة للعملاء. راجع الإيضاح ١٣/١. ٢

٢. أساس الإعداد

فقرة الالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بصيغتها المعدلة بقواعد هيئة تنظيم مركز قطر للمال المعمول بها وقواعد ومبادئ الشريعة التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك. بالتوافق مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية تستخدم المجموعة الإرشادات المناسبة من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بناء على مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء تقييم استثمارات في حقوق ملكية واستثمارات عقارية وأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة المسجلة بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال قطري، فيما عدا ما تمت الإشارة إليه على خلاف ذلك. يقوم كل كيان داخل المجموعة بتحديد عملته الوظيفية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل كيان باستخدام العملة الوظيفية.

استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادر عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقديرات وأية فترات مستقبلية متأثرة بذلك. تم توضيح المعلومات عن المصادر الرئيسية للشكوك حول التقديرات والأحكام الهامة المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم 0.

٣. التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، باستثناء معيار المحاسبة المالية ٣٢ «الإجارة» والاستثمارات من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلل حقوق

الملكية. فيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المطبقة والمتبعة خلال الفترة الحالية:

• الإجارة

عند إبرام العقد تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن ترتيب إجارة، بمعنى إذا ما كان العقد يتم بموجبه تحويل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة زمنية مقابل مبلغ محدد.

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام والتزامات الإجارة في تاريخ بدء عقد الإجارة. تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، والتي تشمل المبلغ المبدئي للالتزام الإجارة المعدل مقابل أية مصاريف إجارة مدفوعة مسبقاً ومستحقة الدفع. ولاحقاً يتم تسجيل موجودات حق الاستخدام بالقيمة العادلة بحسب ما يتماشى مع الأصل ذي الصلة. تدرج أي تعديلات على القيمة العادلة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

تدرج التزامات الإجارة مبدئياً بعد خصم: (١) إجمالي مبلغ الإجازات مستحقة الدفع عن مدة الإجارة و (٢) تكلفة الإجارة المؤجلة ذات الصلة، وهي تمثل الفرق بين إجمالي التزام الإجارة والتكلفة المبدئية لموجودات حق الاستخدام. ولاحقاً يتم تعديل صافي التزام الإجارة لمدفوعات الإجارة المدفوعة وإطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة.

يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة على مدى فترة الإجارة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي في بيان الدخل الموحد ضمن مصاريف التشغيل الأخرى.

• الاستثمارات من نوع أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

الاستثمارات من نوع أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية تدرج مبدئياً بالقيمة العادلة. ويتم تحميل أي تكاليف معاملات ذات صلة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

الاستثمارات من نوع أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، ويكون الربح أو الخسارة الناتجة من إعادة القياس، إن وجدت، هي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة. ويتم تسجيلها مباشرة في حقوق الملكية ضمن «احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات».

عند استبعاد الاستثمار من نوع أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في «احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات» من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

• لوائح هيئة تنظيم مركز قطر للمال فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لاستثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) في ٤ أكتوبر ٢٠٢٠ تعليمات بشأن المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية لضمان تحقيق التوافق بين البنوك التقليدية الخاضعة لرقابة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والبنوك الإسلامية.

التغييرات الرئيسية في محاسبة الاستثمارات من نوع حقوق الملكية

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية هي كالتالي:

القياس اللاحق

تمت إلغاء الإعفاء الوارد في معيار المحاسبة المالية رقم ٣٣ الخاص بتحقيق الاستثمارات في حقوق الملكية بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة عندما لا يمكن تحديد وقياس القيمة العادلة بصورة موثوقة على أساس مستمر.

لا يتم الإبلاغ عن خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم تسجيلها كجزء من احتياطي القيمة العادلة في بيان حقوق الملكية.

الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها كجزء من احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تسري هذه اللوائح على التقارير المالية للفترةات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠. لم يكن للوائح الجديدة أي تأثير على هذه البيانات المالية الموحدة.

١/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي أصدرت وأصبحت سارية المفعول

١/١/٣ والتفسيرات المحاسبية الجديدة والمعدلة الصادرة والسارية المفعول اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١

- معيار المحاسبة المالية ٣٢: «الإجارة»*

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية ٣٢: «الإجارة» في عام ٢٠٢٠. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية ٨ الحالي: «الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك». يتمثل الهدف من هذا المعيار في تحديد مبادئ التصنيف والتحقيق والقياس والعرض والإفصاح لمعاملات الإجارة (موجودات الاجارة، بما فيها الأشكال المختلفة للإجارة المنتهية بالتمليك) التي أبرمتها المؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤجر ومستأجر.

يهدف هذا المعيار الجديد إلى معالجة المسائل التي تواجهها صناعة التمويل الإسلامي فيما يتعلق بالمحاسبة والتقارير المالية، وكذلك تحسين المعالجات المحاسبية الحالية بما يتماشى مع الممارسات العالمية. يسري مفعول هذا المعيار للفترةات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. يظهر أثر تطبيق هذا المعيار في هذه البيانات المالية.

- معيار المحاسبة المالية رقم ٣6: تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لأول مرة*

يهدف هذا المعيار إلى وصف المبادئ الواجب تطبيقها على مؤسسة مالية إسلامية (المؤسسة) التي تتبنى معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو تطبقها لأول مرة فيما يتعلق بالعملية الانتقالية، وكذلك لتحديد متطلبات إعداد التقارير المالية المنطبقة على البيانات المالية التي تعد لأول مرة. ليس لهذا المعيار أي تأثير على هذه البيانات المالية.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

٢/١/٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي أصدرت

ولم تصبح سارية المفعول بعد ولم يتم تطبيقها مكرراً

- معيار المحاسبة المالية رقم ٣٧: إعداد التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف*

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الوقفية التي يتم إنشاؤها وتعمل وفقًا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع أنواع مؤسسات الوقف والمؤسسات الأخرى التي تم تأسيسها بناء على مفهوم الوقف وتعمل وفقًا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، بغض النظر عن وضعها القانوني، ويشمل ذلك مؤسسات الوقف الافتراضية.

يسري هذا المعيار للفترةات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن المجموعة ليس لديها أنشطة وقفية حالياً، فلا يوجد تأثير متوقع لهذا المعيار على البيانات المالية للمجموعة.

- معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨: الوعد والخيار والتحوط*

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالترتيبات لكل من «الوعد» و «الخيار» و «التحوط» المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية (IFIs). ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقرير المالي لجميع المعاملات التي تنطوي على ترتيبات وعد أو خيار أو تحوط يتم تنفيذها بموجب مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو المنصوص عليه في هذا المعيار.

٤. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

١/٤ الشركات التابعة

الشركات التابعة هي جميع الكيانات (بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة) التي تكون للمجموعة قدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما والحصول على منافع من أنشطتها. يتم اعتبار وجود أو تأثير حقوق تصويت محتملة يمكن تنفيذها أو تحويلها عندما يتم تقييم ما إذا كانت المجموعة تسيطر على كيان آخر. يتم إدراج البيانات المالية لكل الشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي انتقلت فيه السيطرة إلى المجموعة. ولا يتم إدراجها من التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك والشركات التابعة له. يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة لضمان توافقها مع السياسات المتبعة من قبل المجموعة.

تم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاستحواذ. أي عند تحويل السيطرة إلى المجموعة. يقاس المقابل المحول في الاستحواذ عموما بالقيمة العادلة، وبالمثل تقاس صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم اختبار أية شهرة ناشئة بصورة سنوية لمعرفة مدى انخفاض قيمتها. يتم الاعتراف بأي مكسب في شراء مساومة مباشرة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل تكاليف المعاملة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

كمصروفات عند تكبدها فيما عدا في الحالة التي تتعلق فيها بإصدار أوراق دين أو أسهم.

الحصص غير المسيطرة

تعرض المساهمات في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تنسب إلى الشركة الأم في بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق الملكية كحصة غير مسيطرة. يتم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر منسوبة إلى الحصص غير المسيطرة. الخسائر التي تقع على المساهمة غير المسيطرة في شركة تابعة يتم تخصيصها للمساهمة غير المسيطرة حتى ولو تسبب ذلك في أن يكون هناك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة باعتبارها معاملات مع مالكي حقوق ملكية المجموعة. بالنسبة للمشتريات من الحصص غير المسيطرة فإن الفرق بين المقابل المدفوع والحصة ذات الصلة المستحوذ عليها من القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركة التابعة يتم تسجيله في حقوق الملكية. كما يتم أيضا تسجيل الأرباح أو الخسائر من استبعاد الحصص غير المسيطرة في حقوق الملكية.

٢/٤ العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بعملات أجنبية إلى الريال القطري بمعدلات الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بعملات أجنبية إلى الريال القطري باستخدام معدلات الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي الموحد.

يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن أرباح وخسائر من تسوية تلك المعاملات والناشئة عن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بطريقة التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تواريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية، بما في ذلك حقوق ملكية الاستثمارات، باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. تسجل التأثيرات على تغيرات أسعار الصرف على البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة للعملات الأجنبية كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة.

شركات المجموعة

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة (التي ليس لدى أي منها عملة اقتصاد يتسم بالتضخم الحاد) التي لديها عملات محلية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مالي معروض بسعر الإغلاق في تاريخ المركز المالي المعني.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط مقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات). و
- يتم الاعتراف بجميع الفروق الناتجة عن سعر الصرف كمكون منفصل عن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

٣/٤ الموجودات والمطلوبات المالية

الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة والذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف عن أصل مالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من أصل مالي أو جزء من موجودات مالية مماثلة للمجموعة) عند:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل؛ أو
- احتفاظ المجموعة بالحق في استلام تدفقات نقدية من الأصل، ولكن تعهدت بدفعها كاملة دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب لتمرير التدفقات النقدية؛ أو
- تحوّل المجموعة حقها في استلام تدفقات نقدية من الأصل أو إما قيامها: (أ) بتحويل جميع مخاطر ومنافع الأصل بصورة كبيرة، أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، ولكن حولت السيطرة على الأصل.

عند تحويل المجموعة لحقوقها في استلام التدفقات النقدية من أصل، ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بصورة كبيرة بجميع مخاطر ومنافع الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل بمدى استمرار اضطلاع المجموعة في الأصل.

يلغى الاعتراف بالمطلوب المالي عند التنازل عن الالتزام المنصوص عليه في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لمقاصة المبالغ المعترف بها وتنوي المجموعة إما على أن تقوم بتسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو على تحقيق الأصل وتسوية المطلوب في نفس الوقت. يجب ألا يكون الحق القانوني الملزم متوقفاً على أحداث مستقبلية محتملة، ويجب أن يكون قابلا للتنفيذ في سياق الأعمال الاعتيادية، وفي حال التعثر أو الإعسار أو الإفلاس للبنك أو الطرف المقابل.

٤/٤ النقد والأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك، حسبما تمت الإشارة إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد، من النقد والأرصدة لدى البنوك ومبالغ الإيداعات لدى المؤسسات المالية ذات فترات الاستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل. تتكون الإيداعات لدى المؤسسات المالية من إيداعات لدى بنوك في شكل استثمارات وكالة ومرابحة. يتم إدراجها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٥/٤ مستحق من بنوك

تمثل المستحقات من بنوك مبالغ الإيداعات لدى مؤسسات مالية بفترة استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر. يتم استثمار إيداعات المستحقات من البنوك بموجب شروط وكالة ومرابحة ومضاربة. يتم تسجيلها بالتكلفة زائد الأرباح المستحقة ذات الصلة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٦/٤ استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

تدرج الاستثمارات في الصكوك بالتكلفة المطفأة عندما تتم إدارة الاستثمار على أساس العائد التعاقدوي ويتم تقييم أدائها على أساس التدفقات النقدية التعاقدية. يتم قياس هذه الاستثمارات في البداية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة. ثم يتم إطفاء العلاوات أو الخصومات على مدى عمر الاستثمار باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقص مخصص انخفاض القيمة، إن وجد.

يتم الاعتراف بالأرباح عن استبعاد استثمار بالتكلفة المطفأة عندما يتم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية هذه الموجودات بشكل كبير بالفرق بين القيمة العادلة للمتحصلات والقيمة الدفترية في وقت إلغاء الاعتراف.

٧/٤ الموجودات التمويلية

تشمل الأنشطة التمويلية عقود المرابحة والإجارة:

المستحق من عقود المرابحة

يتم تسجيل المستحقات من عقود المرابحة بإجمالي المبالغ الأساسية بعد خصم أي مبالغ مستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة والربح المعلق والربح غير المتحقق. يتم شطب هذه المستحقات وتحميلها مقابل المخصصات المحددة فقط في الظروف التي يتم فيها استنفاد جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل المعقولة، ويعاد تسجيل أي استرداد من أنشطة مالية تم شطبها سابقا ضمن مخصص معين. وتعتبر المجموعة وعود المرابحة للآمر بالشراء ملزمة.

المستحق من عقود الإجارة

ينشأ المستحق من عقود الإجارة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والتأجير الفوري للأصل بالتكلفة زائد أي ربح متفق عليه (تشكل في مجملها القيمة العادلة). ويتم تسوية المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة. يسجل المستحق من عقود الإجارة بمجموع دفعات الإيجار الدنيا، ناقصا الإيرادات المؤجلة (تشكل في مجملها التكلفة المطفأة) ومخصص الانخفاض في القيمة (إن وجد). يتم الاعتراف بإيرادات عقود الإجارة على أساس التقسيم الزمني على مدار فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

٨/٤ استثمارات في حقوق ملكية

تشمل الاستثمارات في حقوق الملكية الآتي:

١/٨/٤ استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة

أدوات حقوق الملكية هي تلك التي لا تحمل خصائص أدوات الدين وتحتوي على أدوات تدل على امتلاك منافع في القيمة الحقيقية في موجودات مؤسسة ما بعد خصم جميع مطلوباتها.

أ. التصنيف

تصنف الاستثمارات في أدوات من نوع حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات من نوع حقوق الملكية المصنفة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمارات كمحتفظ بها للمتاجرة إذا تم اقتناءها أو نشأت أساسا لغرض توليد أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش التاجر. يتم أيضا تصنيف أي استثمارات تشكل جزءا من محفظة حيث يوجد نمط فعلي لعمليات جني الأرباح على المدى القصير باسم «محتفظ بها للمتاجرة.» تتضمن الاستثمارات من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييمها داخليا للأداء على أساس القيمة العادلة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بعمل اختبار لا رجعة فيه من أجل تعيين بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تعيينها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حتى يتم تصنيفها على أنها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الشركات الزميلة هي الشركات التي تمارس عليها المجموعة نفوذا هاما، ولكنها ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة، على سياساتها المالية والتشغيلية. يفترض أن يكون النفوذ الهام موجودا عندما تحتفظ المجموعة بنسبة ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من حق التصويت لكيان آخر. عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باختيار سياسة محاسبية حول ما إذا كانت الشركة الزميلة ستتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية أو تصنف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تستفيد المجموعة من الاستثناء في معيار المحاسبة المالية رقم ٢٤ – الاستثمار في الشركة الزميلة لتنظيم رأس المال الاستثماري وتصنف بعض استثماراتها في شركات زميلة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.» تتم إدارة هذه الاستثمارات ويتم تقييمها وتقديم التقارير عنها داخليا على أساس القيمة العادلة.

ب. الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم إدراج الاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، في ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عندما تنتهي الحقوق في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تحول المجموعة كافة المخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري.

ج. القياس

القياس المبدئي

يتم إدراج الاستثمارات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات، باستثناء تكاليف المعاملات المتكبدة للحصول على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو جمعها أو استبعادها، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

٢/٨/٤ استثمارات أخرى

تشمل الاستثمارات الأخرى استثمارات رأس المال محتفظ بها كجزء من محفظة استثمارية تدار بهدف تحقيق عائد على هذه الاستثمارات. تهدف المجموعة إلى تحقيق نمو في قيمة الاستثمارات على فترات متوسطة الأجل وعادة ما يحدد استراتيجية للتخارج أو عدة استراتيجيات عند اتخاذ قرار الاستثمار.

عادة ما تكون هذه الاستثمارات في شركات ليست لها علاقة بأعمال البنك، تدار هذه الاستثمارات على أساس القيمة العادلة وتدرج في الدفاتر كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد.

٩/٤ انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

تقوم المجموعة بتقييم انخفاض القيمة في تاريخ كل تقرير مالي كلما كان هناك دليل موضوعي على أن أصل مالي معين أو موجودات مالية للمجموعة قد انخفضت قيمتها.

تطبق المجموعة نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الموجودات التمويلية منذ التطبيق المبدئي.

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً – لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القيمة الدفترية الإجمالية للموجود على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهراً من تاريخ التقرير. يتم حساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان – لم تنخفض قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين، ولكن يظل احتساب الربح على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الائتمان – انخفضت قيمتها الائتمانية

تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الدين.

تعتبر الموجودات التمويلية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة في حالة زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصصة باستخدام المعدل الأصلي للربح. يتم الاعتراف باسترداد خسائر الانخفاض في القيمة لاحقا من خلال بيان الدخل الموحد ولا يجب أن ينتج عن رد خسائر الانخفاض في القيمة أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل ما كان يجب أن تكون عليه التكلفة المطفأة في حال لم يتم الاعتراف بالانخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية فإن الدليل الموضوعي يتضمن انخفاضا كبيرا أو طويل الأمد في القيمة العادلة للاستثمار أقل من قيمته العادلة. يخضع تحديد ما إذا كان الانخفاض كبيرا أو طويل الأمد إلى حكم مهني ويتم تقييمه لكل استثمار بشكل منفرد.

وعندما يكون هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسارة المتراكمة التي تم قياسها كفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية بعد خصم خسارة الانخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات والمسجلة مسبقاً في بيان الدخل الموحد، يتم إلغاؤها من حقوق الملكية وتسجل في بيان الدخل الموحد. خسائر الانخفاض في القيمة في استثمارات في حقوق الملكية لا يتم ردها من خلال بيان الدخل الموحد بل تسجل الزيادة في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. انخفاض قيمة

انخفاض قيمة موجودات غير مالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك حدث أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل غير مالي قد انخفضت قيمتها. وفي ظل وجود مثل هذا المؤشر أو إذا كان هناك متطلب لفحص الانخفاض في القيمة سنويا، فإنه يتعين على المجموعة تقدير قيمة الاسترداد للأصل. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) قيمة الاسترداد، فإن الأصل (أو وحدة توليد النقد) يعتبر مضمحلا ويخفض لقيمته القابلة للاسترداد.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للممول، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تخمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم في تاريخ كل مركز مالي للموجودات للتأكد مما إذا كان هناك أي مؤشر لعدم وجود خسائر انخفاض في القيمة تم تسجيلها مسبقا والتي قد لا تكون موجودة في ذلك التاريخ، أو قد تكون انخفضت. في حال وجود مثل هذا المؤشر، فإنه يتم تقدير مبلغ الاسترداد وتعكس خسارة الانخفاض في القيمة السابقة فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الاسترداد للأصل من تاريخ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم رفع القيمة الدفترية إلى قيمة الاسترداد. ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة بسبب الارتفاعات اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية.

١٠/٤ الاستثمارات العقارية

تتألف الاستثمارات العقارية من مباني وموجودات أخرى ذات صلة تحتفظ بها المجموعة لتحصيل إيجارات و/أو يتوقع الاستفادة منها من خلال زيادة قيمة رأس المال. تسجل هذه الاستثمارات مبدئيًا بالتكلفة زائد جميع المصاريف التي يمكن أن تنسب إليها مباشرة. وتسجل الاستثمارات لاحقا بالقيمة العادلة. ويعاد قياس القيمة العادلة للاستثمارات عند تاريخ كل تقرير ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان التغير في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

وفي حالة الخسارة، يتم تسجيلها في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمار بالقدر الذي يكون فيه الاحتياطي متاحا من خلال الأرباح المسجلة مسبقا. وفي حال تجاوزت هذه الخسائر المبلغ المتاح باحتياطي القيمة العادلة بحقوق الملكية لاستثمار بعينه، يتم تسجيل فائض الخسائر في بيان الدخل الموحد ضمن خسائر إعادة التقييم غير المحققة بالاستثمارات.

عند حدوث أرباح مستقبلية، فإن الأرباح غير المحققة المرتبطة بالسنة الحالية يتم تسجيلها ببيان الدخل الموحد بالقدر الذي يتم به رد قيد الخسائر التي سبق تسجيلها ببيان الدخل الموحد ويتم تسجيل فائض الأرباح بحقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقار.

يتم إلغاء الاعتراف عن الاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها نهائيا أو حينما يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية محتفظ بها للبيع عندما يكون الاستثمار العقاري خارج الخدمة مع عدم وجود أي منافع اقتصادية متوقعة من عملية الاستبعاد. يسجل أي ربح أو خسارة ناشئة من عملية استبعاد الاستثمار العقاري بالإضافة إلى احتياطيات القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد في سنة انتهاء عمره الإنتاجي أو استبعاده.

الاستثمارات العقارية المقتناة عن طريق الإجارة

يتم الاعتراف في البداية بالعقارات الاستثمارية التي يملكها البنك كمؤجر بتكلفة. وقد اختار البنك لقياس هذه الأصول في وقت لاحق بالقيمة العادلة مع أي ربح أو خسارة غير محققة دون المستوى ليتم الاعتراف بها مباشرة في الأسهم تحت «احتياطي القيمة العادلة للممتلكات»

١١/٤ الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة

التصنيف

تصنف المجموعة الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد كاستثمارات محتفظ بها للبيع إذا كان من المتوقع استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار الاستخدام خلال اثني عشر شهرا، ويمكن التمديد في ظروف معينة إلى وقت لاحق بسبب أحداث خارجة عن سيطرة المجموعة وكان هناك دليل على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطة بيع الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد.

مجموعة الاستبعاد هي مجموعة من الموجودات التي سيتم استبعادها، عن طريق البيع أو خلاف ذلك، معا كمجموعة في معاملة واحدة، والمطلوبات المرتبطة مباشرة بتلك الموجودات التي سيتم تحويلها في المعاملة.

إذا لم تعد معايير التصنيف كاستثمارات محتفظ بها للبيع مستوفاة، يتعين على الكيان أن يتوقف عن تصنيف الأصل (مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع ويجب قياس الأصل بقيمته الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع، ويتم تعديله عن أي استهلاك، أو إعادة تقييمات معترف بها أو كان يمكن الاعتراف بها لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الاستبعاد) على أنه محتفظ به للبيع وكانت قيمته القابلة للاسترداد في تاريخ القرار اللاحق هو عدم بيعه.

يتم أولاً تخصيص أي خسائر انخفاض في القيمة على مجموعة استبعاد إلى الشهرة، ثم إلى الموجودات والمطلوبات المتبقية على أساس تناسبي، باستثناء أي خسارة مخصصة لموجودات مالية واستثمارات عقارية مدرجة بالقيمة العادلة، والتي لا يزال يتم قياسها وفقا للسياسات المحاسبية الأخرى للمجموعة. ويتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عن التصنيف المبدئي على أنها محتفظ بها للبيع والأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة التقييم اللاحقة في بيان الدخل الموحد. لا يتم الاعتراف بأرباح تزيد عن أي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة.

القياس

يتم قياس الموجودات غير المتداولة أو مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وغيرها من الأدوات المالية بقيمتها الدفترية والقيمة العادلة أيهما أقل ناقصًا تكاليف البيع. يستمر قياس الأدوات المالية التي تكون موجودات غير متداولة و «محتفظ بها للبيع» وفقا للسياسات المحاسبية المعلنة. عند تصنيف الشركات المستثمر فيها التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية على أنها محتفظ بها للبيع، يتم التوقف عن المحاسبة بطريقة حقوق الملكية في وقت مثل هذا التصنيف كمحتفظ بها للبيع. لم يعد يتم إطفاء أو استهلاك الموجودات غير المالية (أي الموجودات غير الملموسة، والمعدات).

العمليات المتوقعة

العملية المتوقفة هي مكون من مكونات أعمال المجموعة، والعمليات والتدفقات النقدية منها يمكن تمييزها بوضوح عن بقية المجموعة وهي التي:

- تمثل خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛
- تكون جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد خط أعمال هام مستقل أو منطقة عمليات جغرافية؛ أو
- تكون شركة تابعة تم اقتناؤها بغرض إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقعة عند الاستبعاد أو عند وفاء العملية بمعايير التصنيف على أنها محتفظ بها لغرض البيع، إن كان ذلك أسبق. عندما يتم تصنيف عملية كعملية متوقعة، يتم إعادة عرض بيان الدخل الموحد المقارن كما لو كانت العملية قد توقفت من بداية السنة المقارنة.

١٢/٤ الموجودات الثابتة

يتم عرض جميع الموجودات الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصًا الاستهلاك المتراكم ومخصصات انخفاض القيمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المباشرة المرتبطة باقتناء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو كأصل مستقل حسب اللازم وذلك عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة وأن يكون بالإمكان قياس تكلفة الأصل بصورة موثوق فيها.

يتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية ذات الصلة. تقوم المجموعة باستهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأراضي، بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
آلات وماكينات	٧ - ١٠
مباني	٢٠
معدات	٣ - ٥
أثاث وتركيبات	٣ - ١٠
تحسينات المباني	٥ - ١٠
سيارات	٥

١٣/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة قيمة برامج الحاسب الآلي والموجودات غير الملموسة التي تم تحديدها في عملية دمج أعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة هي قيمتها العادلة في تاريخ الشراء. بعد التسجيل المبدئي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم أو أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة، إن وجدت.

تحتسب قيمة الإطفاء على أساس القسط الثابت لخضف تكلفة الموجودات غير الملموسة لقيمتها المتبقية على مدى أعمارها الافتراضية المقدرة على النحو التالي:

وصف التصنيف	عدد السنوات
البرمجيات والنظام المصرفي الرئيسي	٥ - ٧

١٤/٤ حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

يقبل البنك الأموال من العملاء بغرض استثمارها بوصفه مضاربا وفقا لتقدير البنك وفيما يراه البنك مناسبا دون وضع أي قيود على مكان وكيفية وأغراض استثمار هذه الأموال. ويتم تصنيف هذه الأموال ببيان المركز المالي باعتبارها ضمن حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة.

يتم الاعتراف بحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار عند استلامها وتقاس مبدئيًا بالتكلفة. وبعد التسجيل المبدئي، يتم قياس حقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة المطفأة.

يتم تحديد مخصص أرباح الاستثمارات الممولة بشكل مشترك من قبل البنك وأرباح حاملي حسابات الاستثمار من قبل إدارة البنك في الحدود المسموح بها لتقاسم الأرباح وفقا للأحكام والشروط الخاصة بحسابات الاستثمار. ويتم قياس هذه الأرباح بعد رصد مخصصات الانخفاض في القيمة، إن وجدت، ويتم رصد مخصص الانخفاض في القيمة عندما ترى الإدارة حدوث انخفاض في القيمة الدفترية للموجودات الممولة من قبل حساب الاستثمار.

تدرج المصروفات الإدارية ذات الصلة بإدارة الأموال في نتائج المجمع المشترك.

٥. استخدام التقديرات والأحكام

قامت الإدارة في إطار إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام أحكامها وتقديراتها لتحديد المبالغ المدرجة فيها. فيما يلي استخدام أهم الأحكام والتقديرات:

القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها

تستخدم المجموعة الأحكام والتقديرات الهامة لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات التي تم تقييمها باستخدام افتراضات لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها. يتم الإفصاح عن معلومات حول القيم العادلة للأدوات التي تم تقييمها باستخدام الافتراضات التي لا تستند إلى بيانات سوقية يمكن ملاحظتها في الإيضاح رقم ٣٠.

مخصصات لخسائر الائتمان

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية من الموجود المالي قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وإدراج معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، راجع إيضاح ٥/٦/٢٧ لمزيد من المعلومات.

مبدأ الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييمًا لقدرة المجموعة على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية واطمأنت إلى أن المجموعة لديها موارد تمكنها من مواصلة العمل في المستقبل القريب. فضلًا عن ذلك، لم يرد إلى علم الإدارة أية شكوك جوهرية قد تؤثر على قدرة المجموعة على الاستمرار وفقًا لمبدأ الاستمرارية. ومن ثم، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تأثير جائحة كوفيد-١٩

أخذت الإدارة في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد-١٩ على بياناتها المالية الموحدة، وتم الإفصاح عن هذا التأثير في الإيضاح رقم ٣١.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

٢٠/٤ التقارير حول القطاعات

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تشارك في الأنشطة التجارية التي قد تحقق إيرادات وتتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من المكونات الأخرى للمجموعة، التي يتم مراجعة نتائجها التشغيلية بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي (لكونه متخذ قرار التشغيل) لاتخاذ قرارات حول الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائها، والتي يكون هناك معلومات مالية منفصلة متاحة عنها. يتم الإفصاح عن تقارير القطاعات في الإيضاح رقم ٣٠.

٢١/٤ ضريبة الدخل

(أ) ضريبة الدخل الحالية

إن البنك خاضع لضريبة الدخل وفقًا لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بإصدار لوائح ضرائب مركز قطر للمال والسارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٠، ويتم تحميل مصروف ضرائب الدخل ببيان الدخل الموحد.

(ب) ضريبة الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة، باستخدام طريقة المطلوبات في تاريخ الميزانية العمومية، على الخسائر الضريبية المدوّرة والفروقات المؤقتة الناشئة بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية.

يتم الاعتراف بموجودات ضريبة الدخل المؤجلة على الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية المدوّرة فقط بالقدر الذي يكون من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة في المستقبل سوف يكون متاحا ويمكن على أساسه الاستفادة من الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

٢٢/٤ إيجارات تشغيلية

عندما تكون المجموعة هي المستأجر في عقد الإيجار الذي لا ينقل جميع المخاطر والعوائد العارضة للملكية من المؤجر إلى المجموعة، ويتم تسجيل إجمالي دفعات الإيجار في الربح أو الخسارة للسنة (مصروفات الإيجار) على طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٢٣/٤ الزكاة

إن البنك غير مطالب بدفع الزكاة عن أرباحه نيابة عن مساهميه، ولكنه مطالب بحساب الزكاة وإخطار المساهمين بمبلغ الزكاة المستحق على السهم. تعتمد هيئة الرقابة الشرعية بالبنك هذه الحسابات.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

١٥/٤ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيرادات بدقة. يسجل الإيراد المكتسب من قبل المجموعة على النحو التالي:

الإيرادات من أنشطة التمويل

المرابحة

يتم الاعتراف بالأرباح المحققة من عمليات المrabحة عندما تكون الإيرادات قابلة للتحديد تعاقديًا وقابلة للقياس على حد سواء عند بدء المعاملة. يتم الاعتراف بالدخل على أساس التناسب الزمني لفترة المعاملة. في الحالة التي تكون فيها الإيرادات من العقد غير قابلة للتحديد تعاقديًا وغير قابلة للقياس، يتم الاعتراف بها عندما يكون تحققها مؤكد بشكل معقول أو عندما يتم تحققها بالفعل. يتم استبعاد الدخل المتعلق بالحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس التناسب الزمني لفترة الإجارة. يتم استبعاد الإيرادات ذات الصلة بالأنشطة المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الإيرادات من الإيداعات الاستثمارية لدى مؤسسات مالية

يتم الاعتراف بالإيرادات من الإيداعات الاستثمارية قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية بناءً على التناسب الزمني لفترة العقد على أساس المبالغ الرئيسية المودعة لدى تلك المؤسسات المالية ومعدلات الربح المتوقعة.

إيرادات الاستئجار

تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات من الاستئجار المحققة من عقارات وفقًا لعقود الإيجار التي أبرمت بين المجموعة والمستأجرين على أساس مبدأ الاستحقاق على مدار فترة التعاقد.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام الأرباح.

إيرادات ناتجة من استثمارات في حقوق الملكية

تم شرح الإيرادات الناتجة من استثمارات في حقوق الملكية بالإيضاح ٨/٤.

إيرادات رسوم

يتم الاعتراف بالرسوم بشكل عام على أساس الاستحقاق عندما يتم تقديم الخدمة.

١٦/٤ منافع الموظفين

لائحة الاشتراكات المحددة

تقوم المجموعة برصد مخصص لاشتراكاتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقًا لقانون التقاعد، وتقوم بتحميل التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. وليس لدى المجموعة أي مطلوبات أخرى بالسداد بعد سداد هذه الاشتراكات، ويعترف بالاشتراكات عند استحقاقها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقًا لسياسات المجموعة والتي تتفق مع القوانين التي تنطبق على المجموعة. ويتم احتساب الالتزام بناءً على مرتب الموظف وعدد سنوات الخدمة في تاريخ المركز المالي. ويتم عرض مخصص مكافأة نهاية الخدمة ضمن بند المطلوبات الأخرى.

١٧/٤ المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة مطالبات حالية (قانونية أو استدلائية) ناشئة عن أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق خارج لموارد تمثل منافع اقتصادية للوفاء بتلك المطلوبات، وأن يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه المطلوبات بدقة.

١٨/٤ مطلوبات محتملة

تشمل المطلوبات المحتملة ضمانات، وخطابات الاعتماد، والتزامات المجموعة فيما يتعلق بوعود أحادية الجانب لشراء/بيع العملات ومبادلات معدل الربح وغيرها. وهي لا تشكل موجودات أو التزامات فعلية في بيان المركز المالي باستثناء الموجودات والالتزامات ذات الصلة بأرباح أو خسائر القيمة العادلة على هذه الأدوات المالية المشتقة.

١٩/٤ أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، بما في ذلك الوعود أحادية/ثنائية الجانب لشراء/بيع عملات، وعقود مبادلات معدل الربح، وخيارات عملة مسجلة بالقيمة العادلة. تسجل جميع أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة، وكمطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات في بيان الدخل الموحد للسنة (الدخل الآخر / مصروفات أخرى). لا تطبق المجموعة محاسبة التحوط.

٦. النقد والأرصدة لدى البنوك

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
النقد في الصندوق	٢٥	١٤
(أرصدة لدى بنوك (حسابات جارية	٨٢٢,٩٥٢	٢٠١,٩٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٨٣٨,٩٤٥	٥٠٠,٢٣٦
مخصص انخفاض القيمة	(١٠,١٨٠)	(٢,٥٥٠)
٢٧,٦,٥	١,٦٥١,٧٤٢	٦٩٩,٦٤٦

تمثل الإيداعات لدى مؤسسات مالية الإيداعات ما بين البنوك في شكل استثمارات وكالة ومراقبة واستثمارات إسلامية أخرى بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر بمعدل ربح متوقع بمقدار ٠,٤٪.

٧. استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
استثمارات في صكوك	٨٢,٢٠٩	٢٤١,٣٣٢
إيرادات مستحقة	٤١٤	١,٢٩٠
علاوات / (خصومات) غير مطفأة، بالصافي	٧٥١	١٠١
مخصص انخفاض القيمة	(١,١١٨)	(١١,٧٧٢)
٢٧,٦,٥	٨٢,٢٥٦	٢٣٠,٩٥١

٨. موجودات تمويلية

حاضر	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
تمويل مرابحة	٦١٣,٥٥١	٦٦٧,١٨٩
مبيعات استثمارات مؤجلة	١٦٢,٨٨٩	٢١٨,٤٠٠
أخرى	٣٦,٥٣٥	٣٤,٢٨١
إجمالي الموجودات التمويلية	٨١٢,٩٧٥	٩١٩,٨٧٠
ربح مؤجل	(٢٠,٣٧٠)	(٤٣,٣٨٠)
مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	(٤٠٣,٨٦٩)	(٤٠٣,٩٢٧)
صافي الموجودات التمويلية	٣٨٨,٧٣٦	٤٧٢,٥٦٣

خلال السنة، تحمل البنك خسارة بمبلغ لا شيء (٢٠٢٠: ٠,٣ مليون ريال قطري) لسداد موجود تمويلي بمبلغ لا شيء (٢٠٢٠: ٣٩٠ مليون ريال قطري). ٩

٩. استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة

إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٨٥,٧٥٦	٥٠,٥٢٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٢١,٧٩٨	١٢٥,٨٦٨
	٤٠٧,٥٥٤	١٧٦,٣٩٤

١/٩ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
استثمارات من نوع حقوق الملكية	٩٦,٩٠٣
* استثمارات في الصكوك	١٨٨,٨٥٣
	٢٨٥,٧٥٦

* اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، اعترف البنك بقيمة عادلة سلبية قدرها ١,٦ مليون ريال قطري تتعلق بهذه الاستثمارات في الصكوك.

فيما يلي التغيرات في الاستثمارات في حقوق الملكية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١			٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي
٥٠,٥٢٦	١٢٥,٨٦٨	١٧٦,٣٩٤	٣٨,١٠٦	٣١٨,٩٤١	٣٥٧,٠٤٧
في بداية السنة					
إضافات:					
الصكوك	١٩٦,٧٤٢	-	١٩٦,٧٤٢	-	-
الاستثمار في الأسهم	٣٤,٩٤٧	-	٣٤,٩٤٧	-	٦,٠٦٤
استبعاد	(٥,٣١٤)	(٢,٩٧٨)	(٨,٢٩٢)	-	-
بدل انخفاض القيمة	(٧,٨٨٩)	-	(٧,٨٨٩)	-	-
تحويل إلى / (من) موجودات محتفظ بها للبيع	١٦,٧٤٤	-	١٦,٧٤٤	٦,٣٥٦	(٦٦,٤٤٤)
تعديلات القيمة العادلة	-	(١,٠٩٢)	(١,٠٩٢)	(١٢٠,٢٧٣)	(١٢٠,٢٧٣)
في نهاية السنة	٢٨٥,٧٥٦	١٢١,٧٩٨	٤٠٧,٥٥٤	١٢٥,٨٦٨	١٧٦,٣٩٤

٢/٩ الربح من استبعاد استثمارات في حقوق ملكية

(١) خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم حقوق ملكية بقيمة إجمالية قدرها ٥٦٤ مليون ريال قطري، واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ١٢١,١ مليون ريال قطري.

(٢) خلال السنة، استبعد البنك استثماراته في أسهم محتفظ بها للبيع بقيمة دفترية إجمالية قدرها ٩٧,٣ مليون ريال قطري، واعترف بأرباح من استبعاد هذه الاستثمارات بقيمة ٥٤ مليون ريال قطري.

الأرباح من الاستثمارات في الأسهم أعلاه ناتجة عن استثمارات في عقارات وأسهم حقوق ملكية الخاصة كجزء من نموذج أعمال البنك.

١٠. استثمارات عقارية

يلخص الجدول أدناه الحركة في الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
في بداية السنة	١٤,٨١٢	١٤,٨١٢
إضافات خلال السنة	٢١٤,٣٥٦	-
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية	(٢,٨٠٠)	-
في نهاية السنة	٢٢٦,٣٦٨	١٤,٨١٢

خلال الفترة، أبرم البنك اتفاقية إجارة منتهية بالتملك مع أحد البنوك المحلية للاستحواذ على مبنى لولو المسيلة هايبر ماركت، وقد تم لاحقاً تأجير العقار من الباطن إلى طرف ثالث. وفي إطار هذه المعاملة، قامت المجموعة بتسجيل موجودات حق الاستخدام بمبلغ ٢١٤,٤ مليون ريال قطري والإجارة المستحقة الدفع ذات الصلة بمبلغ ١٦٠ مليون ريال قطري في ميزانيتها العمومية، بينما سجلت إيرادات الإيجار بمبلغ ١٣,١ مليون ريال قطري ومصروفات الإجارة بمبلغ ٥,٥ مليون ريال قطري في بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١١. موجودات ثابتة

معدات	أثاث وتراكيبات	سيارات	موجودات حق الاستخدام	الإجمالي
التكلفة:				
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	٢١,٥٣٢	٦١,٣٣٥	١,٢٦٠	٨٤,١٢٧
إضافات	٤١٣	-	٩٧١	١,٣٨٤
مخصص انخفاض القيمة	(٢,٧١٤)	(٣٣,٩٠٧)	-	(٣٦,٦٢١)
استيعادات*	-	-	(١,٢٦٥)	(١,٢٦٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١٩,٢٣١	٢٧,٤٢٨	٩٦٦	٤٧,٦٢٥
استهلاك متراكم				
كما في ١ يناير ٢٠٢٠	(٢١,٠٠٩)	(٤١,٤٤١)	(١,٠٧٤)	(٦٣,٥٢٤)
مصروف الاستهلاك	(٥٢٠)	(١,٠٠٠)	(١٠٩)	(١,٦٢٩)
مخصص انخفاض القيمة	٢,٧١٤	١٥,٠٤٤	-	١٧,٧٥٨
استيعادات*	-	-	١,٠٨٤	١,٠٨٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	(١٨,٨١٥)	(٢٧,٣٩٧)	(٩٩)	(٤٦,٣١١)
صافي القيمة الدفترية	٤١٦	٣١	٨٦٧	١,٣١٤
كما في ١ يناير ٢٠٢١	١٩,٢٣١	٢٧,٤٢٨	٩٦٦	٤٧,٦٢٥
إضافات	١٠٤	-	٣٦٧	١٠,٩٦٣
استيعادات	-	-	(٤٣٠)	(٤٣٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٩,٣٣٥	٢٧,٤٢٨	٩٠٣	٥٨,١٥٨
استهلاك متراكم				
كما في ١ يناير ٢٠٢١	(١٨,٨١٥)	(٢٧,٣٩٧)	(٩٩)	(٤٦,٣١١)
مصروف الاستهلاك	(١٦٠)	(١٢)	(١٧٩)	(٧٠١)
استيعادات	-	-	٦٥	٦٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	(١٨,٩٧٥)	(٢٧,٤٠٩)	(٢١٣)	(٤٦,٩٤٧)
صافي القيمة الدفترية	٣٦٠	١٩	٦٩٠	١١,٢١١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٦٠	١٩	٦٩٠	١٠,١٤٢

كما في ٣١ مارس ٢٠٢٠، أعادت الإدارة تقييم إمكانية استرداد موجوداتها الثابتة وخفضت قيمة موجوداتها الثابتة إلى قيمتها القابلة للاسترداد *

١٢. موجودات غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
التكلفة:		
في بداية السنة	٣٦,٠٣٧	٣٦,٠٣٧
إضافات خلال السنة	٣٥٠	-
في نهاية السنة	٣٦,٣٨٧	٣٦,٠٣٧
الإطفاء		
في بداية السنة	(٣٠,٦٥٢)	(٢٨,١١٩)
الإطفاء للسنة	(٢,٥٦٢)	(٢,٥٣٣)
في نهاية السنة	(٣٣,٢١٤)	(٣٠,٦٥٢)
صافي القيمة الدفترية	٥,٣٨٥	٧,٩١٨
في بداية السنة	٣,١٧٣	٥,٣٨٥
في نهاية السنة		

١٣. موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

تتكون موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع من:

إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٣١٥,٣١٩	١,٠٨٣,٣١٢
استثمارات في أدوات حقوق ملكية محتفظ بها للبيع	-	٩٧,٩٧٢
الإجمالي	٣١٥,٣١٩	١,١٨١,٢٨٤
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	١٦٧,٠١١	٦٠٢,٢٦١

١/١٣ موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع

١/١/١٣ موجودات ومطلوبات الهياكل العقارية

كجزء من أعماله، يدخل البنك من وقت لآخر في هياكل مختلفة للاستثمار بشكل غير مباشر في عقارات باستخدام شركات ذات غرض خاص بنية بيع جزء كبير منها للمستثمرين. وإلى أن يتوقف البنك عن سيطرته على تلك الشركات، يتم دمجها من قبل البنك كنتيجة لتطبيق قواعد محاسبية التوحيد في إطار معيار المحاسبة المالية رقم ٢٣ الذي يقتضي توحيد الشركات ذات الغرض الخاص على أساس الجوهر الاقتصادي على الرغم من حقيقة أن الشركات ذات الغرض الخاص غير مملوكة من الناحية القانونية وليست مرتبطة قانونيًا بالبنك، إن تمويل هذه الشركات ذات الغرض الخاص المتعلقة بالعقارات لا رجوع فيه للبنك.

(أ) الهياكل العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية

في عام ٢٠١٩، دخل البنك في هيكل للاستثمار في عقارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية واستحوذ بشكل غير مباشر على ٩٧٪ من عقار («فير فيو»).

(ب) الهياكل العقارية بالمملكة المتحدة

في عام ٢٠١٧، دخل البنك في هيكل للاستثمار بشكل غير مباشر للاستحواذ على ١٠٠٪ من عقارات في المملكة المتحدة («هيكل عقارات المملكة المتحدة»). مؤل البنك العقار جزئيًا من خلال عقد مرابحة مع خيار الاستحواذ على العقار المعني. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، باع البنك حصة بنسبة ٧١٪ من أصل ١٠٠٪ من هيكل عقارات المملكة المتحدة لمستثمريه.

تم توحيد النتائج المالية للهياكل العقارية أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة للبنك (راجع الإيضاح رقم ٢/١/١٣). ٢/١/١٣ تحليل موجودات / مطلوبات

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

٢/١/١٣ تحليل موجودات / مطلوبات مجموعة الاستبعاد، ونتائجها وتدفقاتها النقدية

(أ) **موجودات ومطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع**

تحليل موجودات ومطلوبات مجموعات الاستبعاد، التي تتضمن هياكل عقارية كما يلي:

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		
<i>موجودات مالية</i>		
نقد وما في حكمه	٧,٥٨٢	١١١,٧٩١
ذمم مدينة	٢٤,٥١٧	٢٥,٥٨٢
إجمالي الموجودات المالية	٣٢,٠٩٩	١٣٧,٣٧٣
<i>الموجودات غير المالية</i>		
مخزون	١٧٥	١٧٥
استثمارات عقارية	١٦٠,١٤٩	٩١٣,٣٥٤
موجودات ثابتة	١٠,٢٩١	١٠,٢٩١
موجودات أخرى	١١٢,٦٠٥	٢٢,١١٩
إجمالي الموجودات غير المالية	٢٨٣,٢٢٠	٩٤٥,٩٣٩
إجمالي موجودات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	٣١٥,٣١٩	١,٠٨٣,٣١٢
مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع		
مطلوبات مالية	١٠٥,١٢٤	٥٣٦,٨١٨
مستحق لأطراف ذات علاقة	١٧,٧٧٩	١٧,٧٧٩
مطلوبات مالية أخرى	٤٤,١٠٨	٤٧,٦٦٤
إجمالي مطلوبات مجموعات استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	١٦٧,٠١١	٦٠٢,٢٦١
صافي القيمة الدفترية	١٤٨,٣٠٨	٤٨١,٠٥١

(ب) **تحليل نتائج العمليات المتوقعة كالتالي:**

	٢٠٢١	٢٠٢٠
إيرادات	٢٤,٨٥٥	٢٥,٠٠٢
مصروفات	(٨٢,٨٥٤)	(٦٨,٩٥٤)
صافي الإيرادات من العمليات المتوقعة	(٥٧,٩٩٩)	(٤٣,٩٥٢)
المنسوبة إلى:		
- حاملي حقوق ملكية البنك	(٢٢,٤٣٦)	(١٥,٣١٧)
- الحصص غير المسيطرة	(٣٥,٥٦٣)	(٢٨,٦٣٥)

(ج) **تحليل التدفقات النقدية للعمليات المتوقعة كالتالي:**

	٢٠٢١	٢٠٢٠
تدفقات نقدية تشغيلية	١٢٧	(٩,٩٢٦)
تدفقات نقدية استثمارية	(١٠,٢٢٨)	(٣٢٠,٨٥٢)
تدفقات نقدية تمويلية	٧,١٧١	٤٢٩,٣٠٥
	(٢,٩٣٠)	٩٨,٥٢٧

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

١٤. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى من التالي:

إيضاح	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
<i>موجودات غير مالية أخرى</i>		
مدفوعات مقدمة	١,٩٥٨	٢,٩٦١
إجمالي الموجودات غير المالية الأخرى	١,٩٥٨	٢,٩٦١
<i>موجودات مالية أخرى</i>		
ذمم مستحقة من عملاء البنك	١١	١,٣٥٧
ذمم مدينة أخرى	٢٨,٠٣٩	٥٩,٩٩٦
مستحق من أطراف ذات علاقة	٩,١٠٠	٣,٦٤٢
القيمة العادلة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة	٥,٧٤٨	١,٤٩٣
إيداعات قابلة للاسترداد	١٦	٩
مستحق من موظفين	٢	٢
إيرادات مستحقة	٣٧١	-
توزيعات أرباح مستحقة القبض	-	٤١٨
مخصص لانخفاض القيمة	(١٢,٦٥٩)	(١٣,٠٧٥)
إجمالي الموجودات المالية الأخرى	٣٠,٦٢٨	٥٣,٨٤٢
إجمالي الموجودات الأخرى	٣٢,٥٨٦	٥٦,٨٠٣

١٥. مطلوبات تمويلية

	ديسمبر ٢٠٢١	ديسمبر ٢٠٢٠
ودائع وكالة معتمدة	٣٥١,٤٢٤	٢٢٥,٠٣٤
تمويل مرابحة	١٧٦,١٠٠	-
	٥٢٧,٥٢٤	٢٢٥,٠٣٤

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يتم رهن موجودات مقابل مطلوبات تمويل (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: لا شيء).

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٨٩,٦٠٨	٩٢,٦٦٩
٨٥,١٢٨	٨٨,٠٣٦
-	٢٢
(٦٢,٣٧٤)	(٣٥,٦٥٤)
٢٢,٧٥٤	٥٢,٤٠٤
٦٦,٨٥٤	٤٠,٢٦٥

يتضمن احتساب العائد من موجودات المضاربة مخصصات المرحلة ٣ فقط، وقد تم استبعاد خسارة التسوية المبكرة لموجودات التمويل عند تحديد الإيرادات من موجودات المضاربة وفقاً لقرار هيئة الرقابة الشرعية للبنك. نظراً لشروط حصص مشاركة الأرباح (وتكون في الغالب عند ٥٠٪ للمضارب و ٩٥٪ لحاملي حسابات الاستثمار) في اتفاقيات المضاربة ولغرض المواءمة مع معدلات الربح العامة بالسوق، قام البنك أحياناً بزيادة الإيرادات لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة بالتنازل لهم عن جزء من الحوافز. بلغ المبلغ المتنازل عنه لا شيء (٢٠٢٠: ٠,٠٢ مليون ريال قطري)، كما هو مبين بالجدول أعلاه.

١٨. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١ على زيادة رأس مال البنك من خلال إصدار حقوق أولوية يمثل ٦٠٪ من رأس المال الاسمي الحالي المدفوع للبنك (أي من ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري إلى ١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري) خلال فترة لا تتجاوز عام واحد من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وبعد الحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة.

١٩. الدخل من الرسوم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
الرسوم المقدمة المعترف فيها*	-	١,٠٩٤
رسوم المعاملات المصرفية	٤٨٢	١,٤٦٩
رسوم الإدارة (يشمل رسوم الخروج)*	٢٤,٩٨٠	١٣,٧١٥
رسوم أخرى	٦,٠٣٨	-
	٣١,٥٠٠	١٦,٢٧٨

* تتعلق هذه الرسوم بهياكل الاستثمار، راجع الإيضاح ١/١٣.

١٦. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاحات
٢,٦٤٢	-	مطلوبات غير مالية أخرى
١٩,٨٤٢	١٥,٥٠٨	إيرادات غير محققة
٢٢,٤٨٤	١٥,٥٠٨	سلف وضمم دائنة أخرى
		إجمالي المطلوبات غير المالية الأخرى
١٢,١٢٠	٤,٦١٨	مطلوبات مالية أخرى
٢,٣٥٠	٢٠,٨١٤	ذمم دائنة
٧,١٢٣	٤,٥٩٧	القيمة العادلة للأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة
١٦,٨٢٩	١٧,٧٩٢	مبالغ دائنة متعلقة بالموظفين
١٥,٣٨٢	١٥,٤٦٠	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
٨,٢١٨	١,٠١٢	ذمم دائنة أخرى ومصرفوات مستحقة الدفع
٦٢,٠٢٢	٦٤,٢٩٣	مخصص للتعرضات خارج الميزانية العمومية
٨٤,٥٠٦	٧٩,٨٠١	إجمالي المطلوبات المالية الأخرى
		إجمالي المطلوبات الأخرى

١٧. حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة

(أ) حسب النوع

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١,٧٣٤,٠٤١	١,١٤٥,٨٦٢
٥,٣١١	١,٥٩١
١,٧٣٩,٣٥٢	١,١٤٧,٤٥٣

حسابات لأجل

ربح مستحق الدفع لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار

(ب) حسب القطاع

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢١٥,٧٣٧	١٦٣,٧٩٣
٢٤٠,٨٦٥	١٨٧,٨٧٧
١,٢٨٢,٧٥٠	٧٩٥,٧٨٣
١,٧٣٩,٣٥٢	١,١٤٧,٤٥٣

أفراد

حكومي

شركات

(ج) حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة المستثمر فيها:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١,٠٩٧,٠٥٣	٤٨٢,٢٥٣
١٨١,٦٩٩	١٦٣,٠٧٧
٥٧,٤٥٧	-
٢٨٤,٠٠٣	٣٣١,٨٠٤
١١٩,١٤٠	١٠٣,١٢٩
-	٥١٢,٠٠٥
-	(٤٤٤,٨١٥)
١,٧٣٩,٣٥٢	١,١٤٧,٤٥٣

النقد وما في حكمه

الاستثمار في الصكوك

استثمارات في صناديق

موجودات تمويلية

استثمارات حقوق ملكية

موجودات محتفظ بها للبيع

مطلوبات محتفظ بها للبيع

٢٠. إيرادات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ December ٢٠٢٠
١,٣٨٨	٧,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٠١,٣٨٨	١٠٧,٠٠٠
المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبينة في الإيضاح رقم ٢/٢٨	

خطابات ضمان

تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة

٢٤. التزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١,٢٢٩	٨٧٧
٢٠٥	١,٠٥٢
١,٤٣٤	١,٩٢٩
-	٧,٣٨٩
-	١٥١
١,٤٣٤	٩,٤٦٩
التزامات مقابل التأجير التشغيلي	
لا تزيد عن سنة واحدة	
تزيد عن سنة واحدة	
التزامات متعلقة بالاستثمار	
التزامات متعلقة بالنفقات الرأسمالية والتشغيلية	

٢٥. معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لدى طرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ مهم على الطرف الآخر في صنع القرارات المالية والتشغيلية.

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المالكين المهمين والكيانات التي تمارس عليها المجموعة والمالكين نفوذًا مهمًا، وأعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأفراد العائلة المقربين، والكيانات التي يملكونها أو يسيطرون عليها والشركات الزميلة والشركات التابعة.

فيما يلي أرصدة ومعاملات فيما يخص الأطراف ذات العلاقة التي اشتملت عليها البيانات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
شركاء	الأخرى *	الإجمالي
أ. بيان المركز المالي الموحد كما في		
١٥,٢٥٤	-	١٥,٢٥٤
موجودات تمويلية		
-	٩,١٠٠	٩,١٠٠
موجودات أخرى		
-	٢١,٩٢٢	٢١,٩٢٢
أرصدة العملاء		
١٧,٧٧٩	-	١٧,٧٧٩
مطلوبات محتفظ بها للبيع		
ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية		
٦,٠٨٣	-	٦,٠٨٣
الدخل من الرسوم		
٦٣٣	-	٦٣٣
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية		
-	(٣,٣٨٧)	(٣,٣٨٧)
مصاريف تشغيلية أخرى		
ج) أدوات خارج الميزانية كما في		
-	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة		
-	٩٧,٤٥٦	٩٧,٤٥٦
الأصول تحت الإدارة		

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
١٣,١٣٥	-	-
(٥,٦٠٨)	-	-
٧,٥٢٧	-	-
-	٥,٥٦١	٥,٥٦١
٣,٨٧٩	٢٦٧	٢٦٧
١١,٤٠٦	٥,٨٢٨	٥,٨٢٨

* يتضمن القيمة العادلة غير المحققة لأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة، كما هو مبين بالإيضاح ٢/٢٨.

٢١. مصروفات تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
١,١٦٥	٢٢,٥٠٠	٢٢,٥٠٠
١٤,٤٢٧	٩,٤٩٤	٩,٤٩٤
٩,٧٨٠	٩,٠٤٥	٩,٠٤٥
٢٥,٣٧٢	٤١,٠٣٩	٤١,٠٣٩

مصروفات إيجار

خدمات مهنية

أخرى

٢٢. الربح الأساسي / المخفف / (الخسارة) للسهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بناء على صافي الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك والمتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠٢١	٢٠٢٠
١٢٢,٨٠٦	(٢١١,٣٩٥)	(٢١١,٣٩٥)
(٢٢,٤٣٦)	(١٥,٣١٧)	(١٥,٣١٧)
١٠٠,٣٧٠	(٢٢٦,٧١٢)	(٢٢٦,٧١٢)
٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
٠,١٧٥	(٠,٣٠٢)	(٠,٣٠٢)
(٠,٠٣٢)	(٠,٠٢٢)	(٠,٠٢٢)
٠,١٤٣	(٠,٣٢٤)	(٠,٣٢٤)

الربح الأساسي / (الخسارة) للسهم الواحد

صافي الربح أو (الخسارة) المنسوبة لمساهمي البنك من عمليات مستمرة

صافي الخسارة المنسوبة إلى حاملي أسهم البنك من العمليات المتوقعة

صافي الربح أو (الخسارة) المنسوبة لمساهمي البنك

(إجمالي المتوسط المرجح لعدد الأسهم) (بالآلاف)

الربح أو (الخسارة) الأساسية للسهم من عمليات مستمرة - ريال قطري

الخسارة الأساسية للسهم الواحد من العمليات المتوقعة - ريال قطري

الربح أو (الخسارة) الأساسية للسهم - ريال قطري

نظرًا لعدم وجود أثر هام للتخفيف، فإن الخسارة الأساسية للسهم تعادل الخسارة المخففة للسهم

31 ديسمبر 2020		
شركاء	الأخرى *	الإجمالي
١0,٠٧٩	-	١0,٠٧٩
-	٣,٦٤٢	٣,٦٤٢
-	١٠0	١٠0
١٧,٧٧٩	-	١٧,٧٧٩
-	١١٣	١١٣
(٣٢,١٦٢)	-	(٣٢,١٦٢)
-	(٢,٣٩٤)	(٢,٣٩٤)

(أ) بيان المركز المالي الموحد كما في

موجودات تمويلية

موجودات أخرى

أرصدة العملاء

مطلوبات محتفظ بها للبيع

(ب) بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية

الدخل من الموجودات التمويلية

مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية

مصاريف تشغيلية أخرى

(ج) أدوات خارج الميزانية كما في

تسهيلات ائتمانية غير مستخدمة

تشمل الأطراف الأخرى ذات العلاقة الأطراف المنتسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا *

تعرض مكافآت كبار موظفي الإدارة كالتالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٢٠٢٠ ريمسريد ٣١	
١0,٠٤٠	١٣,١٧٧	٤٨٠	0٠٨
١0,0٢٠	١٣,٦٨0		

مكافآت كبار موظفي الإدارة

كبار موظفي الإدارة

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية

٢٦. الزكاة

يتحمل المساهمون دفع الزكاة مباشرة، ولا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين. وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الزكاة المستحق من قبل المساهمين على أساس معتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية ويتم إخطار المساهمين بذلك، إن الزكاة المستحقة فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت بمبلغ ٠,٠٢٢٦ ريال قطري لكل سهم مملوك (٢٠٢٠: ٠,٠٢٣١ ريال قطري). غير أنه إذا كانت أسهم البنك مملوكة لأغراض التداول، إذن يكون سعر السهم، وقت حساب الزكاة، هو أساس احتساب الزكاة.

٢٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١/٢٧ تعريف وتصنيف الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والارصدة لدى البنوك واستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات تمويلية وذمم مستحقة من عملاء البنك واستثمارات في حقوق ملكية وموجودات مالية أخرى وتتضمن المطلوبات المالية أرصدة العملاء والمستحق للبنوك ومطلوبات مالية أخرى. كما تتضمن الأدوات المالية الالتزامات التعاقدية والمطلوبات المحتملة المدرجة ضمن بنود خارج بنود المركز المالي.

يفسر الإيضاح رقم ٤ السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس الإثبات والقياس لأهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

٢/٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو يمكن دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين أطراف مشاركة في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لكل استثمار بشكل فردي وفقا لسياسات التقييم المتبعة من قبل المجموعة والمبينة بالإيضاح ٨/٤.

٣/٢٧ إدارة المخاطر

يرى بنك قطر الأول أن قدرات إدارة المخاطر القوية هي الأساس في تقديم النتائج للعملاء والمستثمرين والمساهمين. إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أنشطة المجموعة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء ثقافة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر.

يجسد إطار عمل إدارة المخاطر في البنك روح المبادئ الأساسية التالية لإدارة المخاطر على النحو المبين في بازل ٣:

- المراقبة والرقابة الإدارية
- ثقافة المخاطر والملكية
- مخاطر الاعتراف والتقييم
- مراقبة الأنشطة وفصل المهام
- المعلومات والاتصالات
- رصد أنشطة إدارة المخاطر وتصحيح أوجه القصور.

٤/٢٧ إطار عمل المخاطر والحوكمة

تمثل آلية إدارة المخاطر في المجموعة جزءا لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة وتم إدراجها في جميع الممارسات والعمليات. إن أعضاء مجلس الإدارة (المجلس) وعدد من اللجان الفرعية لمجلس الإدارة بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجان الإدارة والإدارة العليا والمدراء الرئيسيين جميعهم يساهمون في الإدارة الفاعلة للمخاطر على مستوى المجموعة.

يناط بلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولية تنفيذ سياسات وإرشادات وحدود إدارة المخاطر والتأكد من أن مراقبة العمليات مفعلة. يقدم قسم إدارة المخاطر مراقبة مستقلة لكل من المجلس ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال والعمل عن قرب مع الوحدات الاستثمارية التي بدورها تمتلك وتدير المخاطر.

٥/٢٧ مخاطر الاستثمار

يتم تحديد مخاطر الاستثمارات وتقييمها من خلال إجراء دراسات نافية للجهالة مكثفة عن طريق الأقسام الاستثمارية ذات العلاقة. تعتبر استثمارات المجموعة في الحصص الخاصة بشكل بديهي استثمارات في أسواق لا تمتاز بالسيولة وهي عادة في الأسواق الصاعدة. وتكون هذه الاستثمارات بشكل عام غير قابلة للتحوط ولا تخضع للتسييل السريع. وبالتالي فإن المجموعة تسعى للحد من مخاطرها من خلال استخدام وسائل مباشرة. يتم ممارسة إدارة المخاطر بعد عملية الاستثمار بالنسبة للاستثمارات في أسهم الملكية الخاصة وذلك بصفة جوهرية من خلال التواجد في مجلس الإدارة للشركة المستثمر فيها وذلك خلال الفترة الزمنية للاستثمارات أسهم الملكية الخاصة. تتم عملية مراجعة الاستثمارات بشكل دوري وتقدم إلى لجنة إدارة الاستثمار من أجل مراجعتها. يتم التعامل مع المخاوف المرتبطة بالمخاطر والأداء من خلال قسم الاستثمار المسؤول عن إدارة الاستثمار وذلك تحت إشراف لجنة إدارة الاستثمار.

٦/٢٧ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال تعرض المجموعة لخسارة رأس المال أو الربح المكتسب بسبب عدم وفاء عملائها أو الأطراف الأخرى بالتزاماتهم التعاقدية. تقوم المجموعة بإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود على حجم المخاطر الممكن قبولها من الأطراف الأخرى والأطراف ذات العلاقة والتركيزات الجغرافية والصناعية عن طريق مراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة لتلك الحدود.

إيضاحات	ديسمبر ٢٠٢١ ٣١	٢٠٢٠ ريمسريد ٣١
أرصدة لدى البنوك	٦	٨١٤,٤00
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦	٨٣٧,٢٦٢
الاستثمار في الصكوك	٧ & ٩,١	٢٣٠,٩0١
استثمار في صناديق استثمار		-
موجودات تمويلية	٨	٤٧٢,0٦٣
موجودات مالية لمجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع	١٣,١,٢	١٣٧,٣٧٣
موجودات مالية أخرى	١٤	0٣,٨٤٢
	٢,٤٦٠,٠٢٠	١,0٩٤,٣٦١

يوضح الجدول التالي تفاصيل جودة الائتمان:

31 December ٢٠٢٠				December ٢٠٢١ ٣١				
المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي		
١,٦0٨,٢0٨	-	٣,٦٦٤	١,٦٦١,٩٢٢	٧٠٢,١٩٦	-	٧٠٢,١٩٦	١,٦٠٨,٢٠٨	النقد وما في حكمه
(٦,0١٦)	-	(٣,٦٦٤)	(١٠,١٨٠)	(٢,00٠)	-	(٢,00٠)	(١٠,١٨٠)	عاملة (AAA إلى B-)
١,٦0١,٧٤٢	-	-	١,٦0١,٧٤٢	٦٩٩,٦٤٦	-	-	٦٩٩,٦٤٦	مخصص انخفاض القيمة
								صافي القيمة الدفترية
								استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
٨٣,٣٧٤	-	-	٨٣,٣٧٤	١٢٢,٠٣0	-	-	١٢٢,٠٣0	عاملة (AAA إلى B)
-	-	-	-	١٢٠,٦٨٨	-	-	١٢٠,٦٨٨	غير عاملة (B-)
٨٣,٣٧٤	-	-	٨٣,٣٧٤	١٢٢,٠٣0	-	-	٢٤٢,٧٢٣	عاملة (AAA إلى B-)
(١,١١٨)	-	-	(١,١١٨)	(١٠,١٩٤)	-	-	(١١,٧٧٢)	مخصص انخفاض القيمة
٨٢,٢0٦	-	-	٨٢,٢0٦	١٢٠,٤0٧	-	-	٢٣٠,٩0١	صافي القيمة الدفترية
								استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة
١٩٦,٧٤٢	-	-	١٩٦,٧٤٢	-	-	-	-	عاملة (AAA إلى CCC)
(٧,٨٨٩)	-	-	(٧,٨٨٩)	-	-	-	-	مخصص انخفاض القيمة
١٨٨,٨0٣	-	-	١٨٨,٨0٣	-	-	-	-	صافي القيمة الدفترية
								الموجودات التمويلية
٨٦,٦٣٩	-	-	٨٦,٦٣٩	١٣٣,٧٢٦	-	-	١٣٣,٧٢٦	عاملة (درجات 1 إلى 6)
-	٣٩٧,١٨٦	-	٣٩٧,١٨٦	-	٣٩٩,٨٠٢	-	٣٩٩,٨٠٢	دون المستوى (درجة 7)
-	-	٣٠٨,٧٨٠	٣٠٨,٧٨٠	-	-	٣٤٢,٩٦٢	٣٤٢,٩٦٢	غير عاملة (درجة 8 إلى 10)
٨٦,٦٣٩	٣٩٧,١٨٦	٣٠٨,٧٨٠	٧٩٢,٦٠0	١٣٣,٧٢٦	٣٩٩,٨٠٢	٣٤٢,٩٦٢	٨٧٦,٤٩٠	مخصص انخفاض القيمة
(١,٩٨٣)	(٩٦,٩٣٢)	(٣٠٤,٩0٤)	(٤٠٣,٨٦٩)	(٣,٣٩٣)	(٩٤,٢٤٦)	(٣٠٦,٢٨٨)	(٤٠٣,٩٢٧)	صافي القيمة الدفترية
٨٤,٦0٦	٣٠٠,٢0٤	٣,٨٢٦	٣٨٨,٧٣٦	١٣٠,٣٣٣	٣٠0,00٦	٣٦,٦٧٤	٤٧٢,0٦٣	
								التزامات تمويلية وضمانات مالية
١٠٠,٠٠٠	-	-	١٠٠,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	-	-	١٠٧,٠٠٠	عاملة (درجات 1 إلى 6)
-	١,٣٨٨	-	١,٣٨٨	-	-	-	-	دون المستوى (درجة 7)
١٠٠,٠٠٠	١,٣٨٨	-	١٠١,٣٨٨	١٠٧,٠٠٠	-	-	١٠٧,٠٠٠	مخصص انخفاض القيمة
(٨,١٢٨)	(٩٠)	-	(٨,٢١٨)	(١,٠١٢)	-	-	(١,٠١٢)	

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

١/٦/٢٧ تركّز المخاطر

إن المجموعة باعتبارها مشاركا نشطا في الأسواق المصرفية، لديها تركيزات جوهرية تتعلق بمخاطر الائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كان لدى المجموعة أرصدة لدى ٧ بنوك كأطراف مقابلة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣ بنوك) بمبالغ إجمالية تتجاوز ١٠٠ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٠٠ مليون ريال قطري). وكان المبلغ الإجمالي لهذه الودائع ١,٣0٨ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٣٩ مليون ريال قطري).

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المجموعة المالية ذات مخاطر الائتمان موضح على النحو الآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	
١,٩0٣,١0٩	١,١٦٠,٧٨٦	قطر
١٢٩,0٤٧	00,٦٠٠	آسيا والشرق الأوسط
١٤١,٠٩٩	٢٢٩,٨٠٨	أمريكا الشمالية
٢٣٦,٢١0	١٤٨,١٦٧	أوروبا ومناطق أخرى
٢,٤٦٠,٠٢٠	١,0٩٤,٣٦١	

إن توزيع الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية على حسب القطاع كالتالي:

December ٢٠٢١ ٣١	31 December 2020	
٢٢١,٠٢٢	444,618	العقارات
١,٨١٤,٣٠٣	757,934	البنوك والخدمات المالية
٨,٠٨0	8,064	خدمات الأعمال
١٣,١٦٢	18,197	الإنشاءات
١٢٠,٦٦٨	209,640	خدمات العملاء
٤١,١٣٣	58,715	الرعاية الصحية
١0٣,١٨١	62,148	حكومي
٨٨,٤٦٦	35,045	أخرى
٢,٤٦٠,٠٢٠	1,594,361	

٢/٦/٢٧ جودة الائتمان

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ إلى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١-٧ على ائتمان عامل، و٨ و ٩ و ١٠ تدل على ائتمان متعثّر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقاً لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثّرة.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال الاعتيادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة.

القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي ٣٤ ريال قطري (٢٠٢٠: ٣٤,٦ ريال قطري).

موجودات التمويل التي تم إعادة التفاوض عليها تتضمن أنشطة إعادة الجدولة ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة الجدولة إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد جدولتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغت قيمتها٨٩,٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١٠0,٤ مليون ريال قطري).

٣/٦/٢٧ الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. لم تكن هناك عقارات معاد حيازتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٤/٦/٢٧ سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد استثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحويل.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/المُصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المُصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على منتج محدد ومدي تجاوزه لموعد استحقاقه.

٥/٦/٢٧ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي للمعلومات في ذات الوقت.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

- انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.
- التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.
- التسهيلات متأخرة السداد بأكثر من ٣٠ يوما كما في تاريخ التقرير، ما لم تفند على أساس معلومات نوعية أخرى.
- أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة تدل على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع المقرض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى تصنيف مخاطر ائتمان مختلف.

توليد مصطلح هيكل احتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغييرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويلات قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق وإبقاء العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه بتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.

سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:

- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المقابل الممول التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحويل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المقابل الممول قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة، ما لم يتم دحضه على أساس معلومات كمية أخرى داعمة.
- تم التصنيف داخليا على أنه ٨ أو ٩ أو ١٠ المقابل لفئات هيئة تنظيم مركز قطر للمال، دون المستوى ومشكوك في تحويلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الممول متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:

- الكمية - أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التمويلات العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية. ويتم تحديث توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») من توقعات صندوق النقد الدولي وبيانات الدول لدى صندوق النقد الدولي ومصادر أخرى معتمدة تقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢١: ٣,٩٦٪ و٢٠٢١و -١,٩0٪).

تأثير جائحة كوفيد-١٩

يتم النظر في تأثير جائحة كوفيد-١٩ على التقديرات المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة (راجع الإيضاح ٣١).

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي المصطلحات الواردة في المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر (PD)
- الخسارة عند التعثر (LGD)
- التعرض عند التعثر (EAD)

يتم استخراج هذه المعايير من نماذج إحصائية مطورة داخليا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية الواردة بالوصف أعلاه.

ن تقديرات احتمالية التقصير هي تقديرات في تاريخ معين، تحسب استنادا إلى نماذج التصنيف الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية بصفة أساسية على البيانات المجمعة داخليا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية وتدعمها بيانات تقييم ائتمان خارجية متى كانت متوفرة.

الخسارة عند التعثر هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناءً على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة وتفترض المجموعة أن نسبة تخفيض الدين ضمانا للسداد مطبقة على الضمان وفقاً لهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر:

- معدل الاسترداد:** تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
- سعر الخصم:** يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية.

بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

٧/٢٧ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

تعرف مخاطر السيولة بالخطر الناشئ من عدم توفر السيولة الكافية للمجموعة للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت. ويتمثل منهج المجموعة في إدارة السيولة في التأكد من توفر السيولة اللازمة في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها المالية متى ما استحققت سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الصعبة بدون وقوع خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للتأثر سلبا.

تحصل إدارة الخزانة على المعلومات المتعلقة بوضع السيولة للموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بالبنك وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة. وتحفظ إدارة الخزانة بمحفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل لضمان الحفاظ على سيولة كافية لدى البنك بصفة عامة.

وتخضع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة والاعتماد من قبل لجنة إدارة الموجودات والالتزامات (ALCO) والتي تتولى أيضا استلام التقارير المتعلقة بوضع السيولة لدى البنك بشكل منتظم.

يلخص الجدول التالي التدفقات النقدية الخارجة غير المخصصة للمطلوبات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٣٦٢,٦٤٣	١٣٦,٥٢٥	عند الطلب
١,١٠٨,٤٦٢	١,٥٣٥,٥٤٠	أقل من 3 أشهر
٩٨,٧٧٧	٢٣,٤٩٤	3 إلى 6 أشهر
٢٥٦,٢١٧	٧٨٨,٣٧٩	6 إلى 21 شهرا
٣٣٩,٦١١	١٩١,٢٠٩	1 إلى 5 سنوات
٢,١٦٥,٧١٠	٢,٦٧٥,١٤٧	الإجمالي

يعرض الجدول أدناه تحليلا للموجودات والمطلوبات المالية مبينة على أساس متى تسترد أو تسدد.

عند الطلب	أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ٦ أشهر	٦ إلى ١٢ شهرا	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي
في 31 ديسمبر 2021					
الموجودات المالية					
٨٧٨,٠٢٥	٧٣٢,٨٦٤	١٢٣	-	٤٠,٧٣٠	١,٦٥١,٧٤٢
-	٢٨,٣٩١	-	٣,٧٠٩	٢٣٩,٠٠٩	٢٧١,١٠٩
٢٥٨,٠١١	١٠,٦٥٨	٤٧,٩٧٧	-	٧٢,٠٩٠	٣٨٨,٧٣٦
-	٨٥,٧٣١	-	-	-	٨٥,٧٣١
-	-	-	-	٢١٨,٧٠١	٢١٨,٧٠١
٧,٥٨٢	٢٤,٥١٧	-	-	-	٣٢,٠٩٩
٣٠,٦٢٨	-	-	-	-	٣٠,٦٢٨
١,١٧٤,٢٤٦	٨٨٢,١٦١	٤٨,١٠٠	٣,٧٠٩	٥٧٠,٥٣٠	٢,٦٧٨,٧٤٦
إجمالي الموجودات المالية					
المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة					
-	٥٢٧,٥٢٤	-	-	-	٥٢٧,٥٢٤
١٣٦,٥٢٥	-	-	-	-	١٣٦,٥٢٥
-	-	-	-	٦٢,٠٢٢	٦٢,٠٢٢
-	٩٢٢,٤٥٣	٢٣,٠٦٠	٧٧٣,٨٣١	٢٠,٠٠٨	١,٧٣٩,٣٥٢
-	٦١,٨٨٧	-	-	١٠٥,١٢٤	١٦٧,٠١١
إجمالي المطلوبات المالية وحقوق الملكية لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة					
١٣٦,٥٢٥	١,٥١١,٨٦٤	٢٣,٠٦٠	٧٧٣,٨٣١	١٨٧,١٥٤	٢,٦٣٢,٤٣٤
١,٠٣٧,٧٢١	(٦٢٩,٧٠٣)	٢٥,٠٤٠	(٧٧٠,١٢٢)	٣٨٣,٣٧٦	٤٦,٣١٢
١,٠٣٧,٧٢١	٤٠٨,٠١٨	٤٣٣,٠٥٨	(٣٣٧,٠٦٤)	٤٦,٣١٢	
-	١٠٠,٠٠٠	١,٣٨٨	-	-	١٠١,٣٨٨
-	-	١,٢٢٩	-	٢٠٥	١,٤٣٤

* المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٨.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية ذي الصلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			
المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
٢,٥٥٠	-	-	٢,٥٥٠	٢٥	-	-	٢٥
٣,٩٦٦	-	٣,٦٦٤	٧,٦٣٠	٢,٥٢٥	-	-	٢,٥٢٥
٦,٥١٦	-	٣,٦٦٤	١٠,١٨٠	٢,٥٥٠	-	-	٢,٥٥٠

النقد وما في حكمه

الرصيد في ١ يناير

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

الرصيد في نهاية الفترة/السنة

استثمارات مدرجة

بالتكلفة المطفأة

الرصيد في 1 يناير

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

الرصيد في نهاية السنة

استثمارات مدرجة

بالقيمة العادلة

الرصيد في 1 يناير

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

الرصيد في نهاية الفترة/السنة

موجودات تمويلية

الرصيد في 1 يناير

شطب مخصص

تحويلات من خارج الميزانية العمومية

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

الرصيد في نهاية السنة

موجودات أخرى

الرصيد في 1 يناير

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

بدل اضمحلال القيمة. صافي

الرصيد في نهاية السنة

أدوات خارج الميزانية خاضعة

لمخاطر الائتمان

الرصيد في 1 يناير

مخصص انخفاض القيمة. بالصافي

تحويلات من خارج الميزانية العمومية

الرصيد في نهاية السنة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	التغير في نقاط الأساس (-/+)	التأثير على صافي الربح / الخسارة (- /+)
٨٢٨,٧٦٥	١٠٠	٨,٢٨٨
٢٧١,١٠٩	١٠٠	٢,٧١١
٨٥,٧٣١	١٠٠	٨٥٧
٣٨٨,٧٣٦	١٠٠	٣,٨٨٧
٥٢٧,٥٢٤	١٠٠	(٥,٢٧٥)
١٠٥,١٢٤	١٠٠	(١,٠٥١)
١,٧٣٩,٣٥٢	١٠٠	(١٧,٣٩٤)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التغير في نقاط الأساس (-/+)	Effect on net profit/ loss (-/+)
٤٩٧,٦٨٦	١٠٠	٤,٩٧٧
٢٣٠,٩٥١	١٠٠	٢,٣١٠
٤٧٢,٥٦٣	١٠٠	٤,٧٢٦
٢٢٥,٠٣٤	١٠٠	(٢,٢٥٠)
٥٣٦,٨١٨	١٠٠	(٥,٣٦٨)
١,١٤٧,٤٥٣	١٠٠	(١١,٤٧٥)

٢٨/٢٧ مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلبات قيمة الأدوات المالية، نتيجة التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود على الأرصدة حسب العملة. يتم مراقبة الأرصدة بشكل منتظم للتأكد من المحافظة على الأرصدة ضمن الحدود الموضوعة.

يظهر الجدول أدناه قائمة بالعملات المرتبطة بالريال القطري وعليه فإن خطر العملة للمجموعة فيما يخص هذه العملات يعتبر ضئيلاً.

التعرض للمخاطر (بما يعادل الريال القطري)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١
العملة		
الدولار الأمريكي	١,٢٩٩,٣١٠	١,١٩١,١١٦
العملات المربوطة بالدولار الأمريكي	٢,١٨٤	٢,٢١٦

عند الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهرا	1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
١٩٩,٤٠٩	٥٠٠,٢٣٧	-	-	-	٦٩٩,٦٤٦
-	٢١٣	-	١١٠,٩٤١	١١٩,٧٩٧	٢٣٠,٩٥١
٢١٤,٤١٥	٧٩,٠٩٥	٧٤,٨٤٨	١٣٣,٠٧٥	(٢٨,٨٧٠)	٤٧٢,٥٦٣
-	-	-	-	١٧٦,٣٩٤	١٧٦,٣٩٤
١١١,٧٩١	١٢٣,٥٥٤	-	-	-	٢٣٥,٣٤٥
٥٣,٨٤٢	-	-	-	-	٥٣,٨٤٢
٥٧٩,٤٥٧	٧٠٣,٠٩٩	٧٤,٨٤٨	٢٤٤,٠١٦	٢٦٧,٣٢١	١,٨٦٨,٧٤١

-	٢٢٥,٠٣٤	-	-	-	٢٢٥,٠٣٤
٨٢,٢٣٩	-	-	-	-	٨٢,٢٣٩
٢٨٠,٢٨٩	-	-	-	(٢١٥,٩٩٦)	٦٤,٢٩٣
١١٣	٧٩٨,٨٩٧	٩٦,٩٥٤	٢٥١,٤٨٩	-	١,١٤٧,٤٥٣
-	٦٥,٤٤٣	-	-	٥٣٦,٨١٨	٦٠٢,٢٦١
٣٦٢,٦٤١	١,٠٨٩,٣٧٤	٩٦,٩٥٤	٢٥١,٤٨٩	٣٢٠,٨٢٢	٢,١٢١,٢٨٠
٢١٦,٨١٦	(٣٨٦,٢٧٥)	(٢٢,١٠٦)	(٧,٤٧٣)	(٥٣,٥٠١)	(٢٥٢,٥٣٩)
٢١٦,٨١٦	(١٦٩,٤٥٩)	(١٩١,٥٦٥)	(١٩٩,٠٣٨)	(٢٥٢,٥٣٩)	
-	١٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٠٠٠	-	١٠٧,٠٠٠
-	١٥١	٨٧٧	٧,٣٨٩	١,٠٥٢	٩,٤٦٩

* المطلوبات المحتملة ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبينة بالإيضاح رقم ٢٨.

٨/٢٧ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات السلبية في متغيرات السوق مثل معدلات الربح ومعدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع. تصنف المجموعة المعرض لمخاطر السوق إلى استثمارات في شركات مدرجة وغير مدرجة.

١/٨/٢٧ مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي نتيجة احتمال تقلبات في معدلات الربح مما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن مدى تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح محصور في التالي:

- إيداعات المجموعة لدى المؤسسات المالية (التي تم تصنيفها كـ «إيداعات لدى مؤسسات مالية»);
- الصكوك الاستثمارية للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ «استثمارات بالتكلفة المطفأة»);
- استثمارات المراجعة للمجموعة (التي تم تصنيفها كـ «موجودات تمويلية»); و
- التمويل المستلم من قبل المجموعة من مؤسسات مالية (التي تم تصنيفها كـ «مطلوبات تمويلية»).

يوضح الجدول الآتي معدل الحساسية لتغير ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الربح مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن تأثير الانخفاض في معدلات الربح من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

تم حساب معدل كفاية رأس مال المجموعة وفقا لإرشادات كفاية رأس المال (CAR) الصادرة من هيئة تنظيم مركز قطر للمال على النحو الآتي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢٠ ديسمبر ٣١
٣,٢٠٤,٦٢٢	٣,٠٠٠,٠٤٤
٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
٢٠٣	٢٠٣
(١٢٥,٩٦٦)	(٢٢٣,٨٢٧)
(٢٢,٨٩١)	٢٢٥,٩٨٨
(٣,١٧٣)	(٥,٣٨٥)
٣١,٩٦٩	(٢٣٩,٤٧٢)
٥٨٠,١٤٢	٤٥٧,٥٠٧
١٨,١٠٪	١٥,٢٥٪

يخضع البنك للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة ١٢,٥٪ بما في ذلك نسبة رأس المال من المستوى ١ والمستوى ٢ وقدرها ٨٪ وهامش تحوط لرأس المال بنسبة ٢,٥٪ وهامش تحوط مؤقت لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP) بنسبة ٢,٠٪.

٢٨. أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة

١/٢٨ عقود مبادلة معدلات الربح

عقود المبادلات هي التزامات بمبادلة مجموعة واحدة من التدفقات النقدية بأخرى. في حالة عقود مبادلات الربح، تتبادل الأطراف المقابلة بصفة عامة مدفوعات أرباح ثابتة ومتغيرة بعملة واحدة دون مبادلة الأصل.

٢/٢٨ وعد أحادي الجانب بشراء/بيع عملات

إن الوعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات هي وعود إما بشراء أو بيع عملة معينة بسعر معين وتاريخ في المستقبل. تتم المعاملات الفعلية في تواريخ تنفيذ الوعود عن طريق تبادل عروض الشراء/البيع وقبولها بين الأطراف المعنية. يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة إلى جانب القيم الافتراضية حسب فترة الاستحقاق. إن القيم الافتراضية، التي تعطي مؤشرا على أحجام المعاملات القائمة في نهاية السنة، ليس بالضرورة أن تعكس مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية ومخاطر الائتمان والسوق التي يمكن تحديدها عن طريق القيمة العادلة للمشتقات.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	٥,٧٤٨	(٢,٣٥٠)	٤٥٩,٥٤٧	٢٢٩,٨٣٧	٢٢٩,٧١٠
	٥,٧٤٨	(٢,٣٥٠)	٤٥٩,٥٤٧	٢٢٩,٨٣٧	٢٢٩,٧١٠
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الافتراضية	أقل من ٣ شهور	٣-١٢ شهرا
عقود مبادلة معدلات الربح	٤٠	(١٧٥)	١٢٠,١٢٠	-	١٢٠,١٢٠
وعود أحادية الجانب بشراء/بيع عملات	١,٤٥٣	(٢٠,٦٣٩)	٥٩٩,٥٨٢	٣٥٤,١٤٤	٢٤٥,٤٣٨
	١,٤٩٣	(٢٠,٨١٤)	٧١٩,٧٠٢	٣٥٤,١٤٤	٣٦٥,٥٥٨

تم الاعتراف بربح / خسارة القيمة العادلة غير المحققة الناشئة من أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية. غير أنه وفقا لمتطلبات مبادئ الشريعة يتم الاعتراف بالأرباح/الخسائر عند تنفيذ المعاملات/التسويات الفعلية.

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

يعرض الجدول أدناه تأثير التغير بنحو ٥٪ في سعر صرف العملة، للعمليات غير المرتبطة بالريال القطري مقابل الريال القطري، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الدخل الموحدة وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة. إن تأثير النقص في أسعار العملات من المتوقع أن يكون مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة.

العملة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التأثير على صافي الربح (+/-)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الجنه الإسترليني	(٤,٩٨٢)	(٢,٠٨٠)	(٢٤٩)	(١٠٤)	
اليورو	٣,٧٦٠	(١,٣٨١)	١٨٨	(٦٩)	
الدينار الكويتي	٣٢	٣٢	٢	٢	

٣/٨/٢٧ مخاطر أسعار السلع الأولية

حيث أن المجموعة لا تحتفظ حاليا بأي محفظة سلع أولية للمتاجرة فيها فإنها غير معرضة لمخاطر أسعار السلع.

٩/٢٧ مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل خطر وقوع خسارة بسبب فشل في النظام أو أدوات الضبط أو التلاعبات والأخطاء البشرية والتي من الممكن أن تؤدي إلى خسارة مالية وسمعة وعواقب قانونية وتشريعية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال أدوات ضبط مناسبة وتفعيل فكرة الفصل الوظيفي والفحص الداخلي والموازنة شاملا التدقيق الداخلي وفحص مدى الالتزام، تتولى دائرة إدارة المخاطر تسهيل إدارة مخاطر التشغيل بالبنك من خلال تسهيل عمليات تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر التشغيل.

١٠/٢٧ مخاطر التركزات

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون تلك الأنشطة لها نفس السمات الاقتصادية مما يجعل مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بشكل متشابه في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير مخاطر التركزات للتأثير النسبي في أداء المجموعة نتيجة للتطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي أو فرد مدين.

١١/٢٧ إدارة رأس المال

إن الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من مدى التزام المجموعة بالمتطلبات التشريعية لرأس المال والتأكد من احتفاظ المجموعة بمعدلات رأسمالية صحية بحيث تدعم أنشطتها وترفع من القيمة للمساهمين.

وتدير المجموعة هيكله رأس مالها وتقوم ببعض التعديلات لها في ظل التغيرات الجارية في الأوضاع الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطتها. وللحفاظ على أو تعديل هيكله رأس المال قد تقوم المجموعة بتعديل الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إرجاع رأس المال للمساهمين أو إصدار رأس مال جديد. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بوضع ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة بشكل عام. في إطار تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تطالب هيئة تنظيم مركز قطر للمال المجموعة بالحفاظ على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقا لما حددته القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية الإسلامية لسنة ٢٠١٥.

تنقسم مصادر رأس مال المجموعة إلى فئتين:

- الفئة الأولى من رأس المال، والتي تتضمن رأس المال العادي وعلوّة الإصدار والأرباح المدورة وحقوق الأقلية بعد الخصومات الخاصة بالشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات تشريعية أخرى تتعلق ببنود داخل حقوق الملكية ولكن يتم معاملتها بطريقة مختلفة وذلك لغرض حساب كفاية رأس المال.
- الفئة الثانية من رأس المال، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المتعلقة بالأرباح غير المحققة على استثمارات في حقوق ملكية مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بالإضافة إلى احتياطات فروق أسعار صرف العملات.

تتضمن الخصومات من رأس المال القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة التي لم تدخل في التوحيد التشريعي، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وبنود تشريعية أخرى. يتم تحديد الموجودات الموزونة بحسب المخاطر على أساس متطلبات معينة لتعكس اختلاف مستويات المخاطر للموجودات وبنود خارج بيان المركز المالي.

إن سياسة المجموعة هو أن تحتفظ في جميع الأوقات بما يساوي أو يفوق متطلبات رأس المال كما حددت من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال. لم تكن هناك أي تغيرات جوهرية في إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنة.

٢٩. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتم المحاسبة عن الأدوات المالية للمجموعة بالتكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات في حقوق ملكية. وعلى النقيض، تمثل القيمة العادلة السعر الذي قد يتم تلقيه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وعليه يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية بطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. التعريف الذي تستند عليه القيمة العادلة هو الافتراض بأن المجموعة منشأة مستمرة دون أي نية أو اشتراط لتقليص نطاق عملياتها بشكل جوهري أو القيام بمعاملة بناء على شروط معاكسة. تشتمل طرق تحديد القيمة العادلة المقبولة بشكل عام على مرجع للأسعار المدرجة واستخدام تقنيات التقييم مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

المستوى ٣:

المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	الإجمالي
31 ديسمبر 2021			
استثمارات في حقوق ملكية			
-	-	٩٦,٩٠٣	٧٥٦,٢٨٥
-	-	١٢١,٧٩٨	١٢١,٧٩٨
-	٢٢٦,٣٦٨	-	٢٢٦,٣٦٨
-	-	-	٨٥,٧٣١
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان الدخل الموحد			
(١,٥٨٨)	-	-	(١,٥٨٨)
صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد			
(١,٤٧١)	(٢,٨٠٠)	(١,٧٦٥)	(٦,٠٣٦)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

استثمارات في حقوق ملكية			
-	-	٥٠,٥٢٦	٥٠,٥٢٦
-	-	١٢٢,٨٩٠	١٢٥,٨٦٨
-	١٤,٨١٢	-	١٤,٨١٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

صافي الأرباح والخسائر المعترف بها من خلال بيان الدخل الموحد			
١٩٤	-	(١٢٠,٤٦٧)	(١٢٠,٢٧٣)

الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بأدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة كما هو مبين في الإيضاح ٢٨ تنتمي إلى المستوى ٢ من تدرج القيمة العادلة.

تتساوى القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مع قيمتها الدفترية، وبالتالي فهي غير مدرجة في جدول تدرج القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٨٤,٦ مليون ريال قطري (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٣٨,٢ مليون ريال قطري) والتي تم اشتقاقها باستخدام المستوى ١ من تدرج القيمة العادلة.

تدرج القيمة العادلة

يتم تحليل قياسات القيمة العادلة وفقا لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كالتالي:

- المستوى ١ من القياسات هو الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى ٢ من القياسات هي طرق التقييم ذات المدخلات الجوهرية القابلة للرصد لأصل ما أو التزام ما، سواء بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقات الأسعار)، و
- المستوى ٣ من القياسات هو التقييم غير المعتمد على بيانات السوق القابلة للرصد (أي: المدخلات غير القابلة للرصد). وتضع الإدارة حكمها في تصنيف الأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي حالة الاستعانة بالمدخلات القابلة للرصد التي تقتضي تسوية جوهريّة عند قياس القيمة العادلة، فإن القياس المستخدم هو

تضمنت طرق التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ للاستثمارات بالمستوى ٣ طريقة التدفقات النقدية المخصومة وطريقة السوق. ويلخص الجدول التالي المدخلات المستخدمة في طريقة التدفقات النقدية المخصومة:

Range of inputs		المدخلات المستخدمة	طريقة التقييم
٢٠٢٠	٢٠٢١	معدل النمو معدل الخصم	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
١٪ إلى ٥١٪ ٠.١٪ إلى ٥,١١٪	٣٪ إلى ١١٪ ١١٪ إلى ٣١٪		

الحركة في المستوى ٣ للأدوات المالية

يبين الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والمبلغ الختامي في استثمارات المستوى ٣ المسجلة بالقيمة العادلة:

إجمالي الخسائر المسجلة في بيان الدخل الموحد	إضافات	(المبيعات) / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
استثمارات في حقوق ملكية			
-	٣٤,٩٤٧	١١,٤٣٠	٩٦,٩٠٣
(١,٠٩٢)	-	-	١٢١,٧٩٨
(١,٠٩٢)	٣٤,٩٤٧	١١,٤٣٠	٢١٨,٧٠١
استثمارات في حقوق ملكية			
-	٦,٠٦٤	٦,٣٥٦	٥٠,٥٢٦
(١٢٠,٤٦٧)	-	(٧٢,٨٠٠)	١٢٢,٨٩٠
(١٢٠,٤٦٧)	٦,٠٦٤	(٦٦,٤٤٤)	١٧٣,٤١٦

التحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

لم يكن هناك تحويلات بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: لا شيء).

٣٠. المعلومات القطاعية

لأغراض إدارية، فإن المجموعة لديها ثلاثة قطاعات أعمال واسعة على النحو المبين أدناه. تعرض قطاعات الأعمال منتجات وخدمات مختلفة ويتم إدارتها بشكل منفصل وفقا لهيكل إدارة المجموعة لإصدار التقارير الداخلية. تقوم الإدارة بالمراجعة الدورية للتقارير الداخلية التي تصدر عن كل قطاع من قطاعات الأعمال. يوضح الملخص التالي العمليات في كل قطاع من قطاعات أعمال المجموعة:

الاستثمارات البديلة

يتضمن قطاع أعمال الاستثمارات البديلة بالمجموعة الاستثمارات المباشرة في أعمال رأس المال الاستثماري وأسهم حقوق الملكية الخاصة. أعمال الاستثمارات البديلة مسؤولة بصفة أساسية عن اقتناء المساهمات الكبيرة أو الهامة بتمثيل في مجلس الإدارة في شركات مدارة بصورة جيدة وموجودات لها مراكز سوقية قوية وثابتة واحتمالات نمو وتوسع. يعمل الفريق كشركاء مع إدارة الشركة المستثمر فيها لتوفير القيمة من خلال تعزيز الأداء التشغيلي والمالي بغرض مضاعفة العائدات. يسعى هذا القطاع إلى فرص الاستثمار في قطاعات النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا، ولكنه يظل يتصيد كذلك عروض الاستثمارات المغربية خارج المناطق الجغرافية المشار إليها.

الأعمال المصرفية الخاصة

يشمل قطاع الأعمال المصرفية الخاصة بالمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وخدمات الخزينة وإدارة الاستثمارات. يستهدف قسم الخدمات المصرفية الخاصة المؤهلة عملاء من أصحاب الثروات الكبيرة ممن لديهم منتجات سوق متوافقة مع الشريعة والخدمات التي تلبي المتطلبات الشخصية، والأعمال التجارية والثروة. تتضمن الخدمات المقدمة من قسم الخدمات المصرفية الخاصة الاستشارات، وحسابات الودائع، والوساطة المالية والصناديق والاستثمارات، ومنتجات خزينة الفوركس، التمويلات النمطية البسيطة والمتخصصة، وبطاقات الائتمان وخدمات النخبة. تقدم دائرة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات حسابات الودائع وأوراق مالية تقليدية ليست لها سمات خاصة وطلول التمويل المتخصصة للشركات في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على نطاق أوسع للقطاعات والتطبيقات التي توفرها حاليا البنوك الإقليمية. دائرة الخزانة تقدم استثمارات سائلة على المدى القصير ومنتجات العملات الأجنبية للعملاء من البنوك، واستخدام سيولة البنك وكذلك القيام بتطوير المنتجات وبلورة الأفكار في شكل تصورات.

فيما يلي المعلومات حول قطاعات التشغيل:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
الإيرادات				
إيرادات من موجودات تمويلية	٦,١٩٠	٨,٢٤٣	-	١٤,٤٣٣
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٢,٧٧٠	-	٢,٧٧٠
الربح على التزامات التمويل	-	(٣,٠٠٢)	-	(٣,٠٠٢)
صافي الدخل من أصول التمويل	٦,١٩٠	٨,٠١١	-	١٤,٢٠١
إيرادات رسوم	-	٣١,٥٠٠	-	٣١,٥٠٠
توزيعات الأرباح	-	١٢,٦٢٤	-	١٢,٦٢٤
أرباح من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	١٢,٣٧٤	-	١٢,٣٧٤
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١,٧٦٥)	(١,٤٧١)	-	(٣,٢٣٦)
خسارة القيمة العادلة على إعادة قياس الاستثمارات في العقارات	(٢,٨٠٠)	-	-	(٢,٨٠٠)
خسارة من تسوية مبكرة لموجودات تمويلية	-	٧٨٨	-	٧٨٨
ربح من بيع استثمارات في حقوق ملكية	٥٣,٩٨٢	١٢١,١٤١	-	١٧٥,١٢٣
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية	٧٢	(٢,٥٨٦)	-	(٢,٥١٤)
إيرادات أخرى، بالصافي	-	٣,٨٧٩	٧,٥٢٧	١١,٤٠٦
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	٥٥,٦٧٩	١٨٦,٢٦٠	٧,٥٢٧	٢٤٩,٤٦٦
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٢٢,٧٥٤)	-	(٢٢,٧٥٤)

أخرى

يشمل هذا القطاع استثمارات عقارية يحصل البنك منها على إيرادات إجارة. يتم أيضًا تراكم التكلفة ذات الصلة، بما في ذلك تكلفة التمويل للاستثمارات العقارية بهذا القطاع.

يتم تضمين المعلومات بشأن النتائج والموجودات والمطلوبات من كل قطاع وارد بالتقرير أدناه. يتم قياس الأداء على أساس أرباح القطاع قبل الضريبة، حسيما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة.

موجودات ومطلوبات القطاعات

لا تتابع المجموعة قطاعات على أساس موجودات ومطلوبات القطاع ولا تمتلك معلومات مفصلة عنها. ونتيجة لذلك، لا يتم عرض إفصاح موجودات ومطلوبات القطاع في هذه البيانات المالية الموحدة.

إجمالي (الخسارة) / الدخل

٥٥,٦٧٩	١٦٣,٥٠٦	٧,٥٢٧	٢٢٦,٧١٢
الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المصروفات			
تكاليف الموظفين	(١,٣٦٤)	(٥٤,٤٦٢)	(٥٥,٨٢٦)
استهلاك وإطفاء	(٦٥٣)	(٢,٢٨٤)	(٣,٢٦٣)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٥,٠٧٤)	(١٩,٠٢٩)	(٢٥,٣٧٢)
إجمالي المصروفات	(٧,٠٩١)	(٧٥,٧٧٥)	(٨٤,٤٦١)
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية، بالصافي	١,٥٣٩	(٨,٩١٣)	(٧,٣٧٤)
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى، بالصافي	(٢,٤١٨)	(٩,٦٥٣)	(١٢,٠٧١)
صافي الخسارة قبل ضريبة الدخل	٤٧,٧٠٩	٦٩,١٦٥	١٢٢,٨٠٦
مصرف ضريبة الدخل	-	-	-
صافي الخسارة من العمليات المستمرة	٤٧,٧٠٩	٦٩,١٦٥	١٢٢,٨٠٦

العمليات المتوقفة

خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة

صافي الخسارة

-	(٥٧,٩٩٩)	-	(٥٧,٩٩٩)
٤٧,٧٠٩	١١,١٦٦	٥,٩٣٢	٦٤,٨٠٧
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى
الإيرادات			
إيرادات من موجودات تمويلية	٨,١٩٢	٣٢,٧٧٥	-
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٧,٠٢٥	-
الربح على التزامات التمويل	-	(٥١٦)	-
صافي الدخل من أصول التمويل	٨,١٩٢	٣٩,٢٨٤	-
إيرادات رسوم	-	١٦,٢٧٨	-
توزيعات الأرباح	-	٢,٦٩٦	-
الربح على الصكوك	-	٦,٥٣١	-
خسارة من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(١٢٠,٤٦٧)	١٩٤	-
ربح من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة	-	٥١,٩٥٤	-
خسارة من تسوية مبكرة لموجودات تمويلية	-	(٣٣٥)	-
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية	٤,١٢٨	(٤,٦٥٠)	-
إيرادات أخرى، صافي	٧٣٠	(١,١٥٢)	٦,٢٥٠
إجمالي الإيرادات قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	(١٠٧,٤١٧)	١١٠,٨٠٠	٦,٢٥٠
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة	-	(٥٢,٤٠٤)	-
إجمالي (الخسارة) / الدخل	(١٠٧,٤١٧)	٥٨,٣٩٦	٦,٢٥٠

قطر	دول أخرى	الإجمالي
(55,826)	-	(55,826)
(3,263)	-	(3,263)
(25,372)	-	(25,372)
(84,461)	-	(84,461)
(8,007)	633	(7,374)
(12,071)	-	(12,071)
25,419	97,387	122,806
-	(57,999)	(57,999)
25,419	39,388	64,807

قطر	دول أخرى	الإجمالي
٣٢,٧٧٤	٨,١٩٣	٤٠,٩٦٧
٧,٠٢٥	-	٧,٠٢٥
(٥١٦)	-	(٥١٦)
٣٩,٢٨٣	٨,١٩٣	٤٧,٤٧٦
١٦,٢٧٨	-	١٦,٢٧٨
-	٢,٦٩٦	٢,٦٩٦
٥,٥٠٨	١,٠٢٣	٦,٥٣١
١٩٤	(١٢٠,٤٦٧)	(١٢٠,٢٧٣)
٥١,٩٥٤	-	٥١,٩٥٤
(٣٣٥)	-	(٣٣٥)
(٥٢٢)	-	(٥٢٢)
٥,٨٢٨	-	٥,٨٢٨
١١٨,١٨٨	(١٠٨,٥٥٥)	٩,٦٣٣
(٥٢,٤٠٤)	-	(٥٢,٤٠٤)
٦٥,٧٨٤	(١٠٨,٥٥٥)	(٤٢,٧٧١)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
المصروفات
تكاليف الموظفين
استهلاك وإطفاء
مصروفات تشغيلية أخرى
إجمالي المصروفات
مخصص انخفاض قيمة موجودات تمويلية
مخصص انخفاض قيمة موجودات مالية أخرى
صافي الخسارة من العمليات المستمرة
العمليات المتوقفة
خسارة من العمليات المتوقفة، بالصافي من الضريبة
صافي الخسارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الإيرادات
الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير المصرفية
إيرادات من موجودات تمويلية
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية
الربح على التزامات التمويل
صافي الدخل من أصول التمويل
إيرادات رسوم
إيرادات توزيعات أرباح
الربح على الصكوك
ربح / (خسارة) من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
ربح / (خسارة) من بيع استثمارات في حقوق ملكية
ربح من استبعاد شركات تابعة
خسارة من تسوية مبكرة لموجودات تمويلية
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية
إيرادات أخرى، بالصافي
إجمالي الدخل قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
إجمالي الدخل

الاستثمارات البديلة	الأعمال المصرفية الخاصة	أخرى	الإجمالي
(١٧٧)	(٣٥,١٤٠)	-	(٣٥,٣١٧)
(٨٣٢)	(٢,٩١٤)	(٤١٦)	(٤,١٦٢)
-	(١٨,٨٦٣)	-	(١٨,٨٦٣)
(٨,٢٠٨)	(٣٠,٧٧٩)	(٢,٠٥٢)	(٤١,٠٣٩)
(٩,٢١٧)	(٨٧,٦٩٧)	(٢,٤٦٨)	(٩٩,٣٨١)
(٣٣,٣٥٨)	(٢٦,٠٦٤)	-	(٥٩,٤٢٢)
(٢,٤١٨)	(٧,٤٠٣)	-	(٩,٨٢١)
(١٥٢,٤١٠)	(٦٢,٧٦٧)	٣,٧٨٢	(٢١١,٣٩٥)
-	-	-	-
(١٥٢,٤١٠)	(٦٢,٧٦٧)	٣,٧٨٢	(٢١١,٣٩٥)

(٦٥٥)	(٤٣,٢٩٧)	-	(٤٣,٩٥٢)
(١٥٣,٠٦٥)	(١٠٦,٠٦٤)	٣,٧٨٢	(٢٥٥,٣٤٧)

معلومات القطاعات الجغرافية

تقوم المجموعة حاليا بمراقبة عملياتها في سوقيين جغرافيين وهما دولة قطر ودول أخرى. يوضح الجدول التالي توزيع صافي الدخل للمجموعة حسب القطاعات الجغرافية بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل العملية خلال السنة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
الإيرادات
إيرادات من موجودات تمويلية
إيرادات من إيداعات لدى مؤسسات مالية
الربح على التزامات التمويل
صافي الدخل من أصول التمويل
إيرادات رسوم
إيرادات توزيعات أرباح
الربح على الصكوك
ربح / (خسارة) من إعادة قياس استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
خسارة القيمة العادلة على إعادة قياس الاستثمارات في العقارات
ربح من بيع استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
ربح من بيع استثمارات في حقوق ملكية
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية
إيرادات أخرى، بالصافي
إجمالي الدخل / (الخسارة) قبل العائد لحاملي حسابات الاستثمار
العائد لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة
إجمالي الدخل / (الخسارة)

٣٢. المقارنة

وقد أعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة للعام السابق لتتوافق مع عرض السنة الحالية. ومع ذلك، فإن عمليات إعادة التصنيف هذه لا تؤثر على الأرباح أو صافي الأصول المبلغ عنها سابقا.

وفيما يلي أثر ما سبق على البيانات المالية الموحدة للبنك:

التقرير السابق ٢٠٢٠	تعديل ٢٠٢٠	اعاده تصنيف ٢٠٢٠
(٥١٦)	٥١٦	-
-	(٥١٦)	
الربح من التزامات التمويل		
الإيرادات		
تكلفة التمويل		
المصروفات		
بيان الإيرادات الموحدة		

بنك قطر الأول التقرير السنوي ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين الكرام
البيان الموحد للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (بالألف ريال قطري)

قطر	دول أخرى	الإجمالي
٣٥,٣١٧)	-	(٣٥,٣١٧)
(٤,١٦٢)	-	(٤,١٦٢)
(١٨,٨٦٣)	-	(١٨,٨٦٣)
(٤١,٠٣٩)	-	(٤١,٠٣٩)
(٩٩,٣٨١)	-	(٩٩,٣٨١)
(٢٧,٢٦٠)	(٣٢,١٦٢)	(٥٩,٤٢٢)
(٩,٨٢١)	-	(٩,٨٢١)
(٧٠,٦٧٨)	(١٤٠,٧١٧)	(٢١١,٣٩٥)
(٦٥٥)	(٤٣,٢٩٧)	(٤٣,٩٥٢)
(٧١,٣٣٣)	(١٨٤,٠١٤)	(٢٥٥,٣٤٧)

٣١. تأثير جائحة كوفيد-١٩

لقد أدى تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في العديد من المناطق الجغرافية حول العالم إلى توقف الأنشطة التجارية والاقتصادية وألقى بظلال الشك حول البيئة الاقتصادية العالمية. يراقب البنك الموقف عن كثب، وقد قام بتنشيط خطة استثمارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة أي تعطل محتمل للأعمال قد يحدث نتيجة تفشي الجائحة على عملياته وأدائه المالي، ويقوم باستمرار بتقييم أثر تفشي هذا الوباء على عملياته وأدائه المالي. وقد أعلنت البنوك المركزية والحكومات السيادية عن تدابير نقدية ومالية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لهذا الوباء.

أخذت المجموعة في الاعتبار التأثيرات المحتملة لتفشي جائحة كوفيد-١٩ في ضوء الدعم المالي والنقدي المتاح، والملاءة المالية للمقترضين، والاضطرابات الاقتصادية الحالية عند تحديد متطلبات الائتمانية المتوقعة. ووفقاً لأفضل تقديرات الإدارة، توجد هنالك تغطيات كافية للمخاطر في الوقت الحالي. وقد انعكست هذه التقلبات من خلال تحديث عوامل الاقتصاد الكلي وتعديل طريقة بناء السيناريوهات والأوزان المرجحة الأساسية ذات الصلة الخاصة بتلك السيناريوهات.

إن الأوزان المرجحة الخاصة بكل سيناريو للاقتصاد الكلي على مستوى البنك تستند إلى مؤشرات دورة الائتمان (CCI)، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠، كانت عند ٣٠٪ للحالة الأساسية و ٦٥٪ لسيناريو الهبوط و ٥٪ لسيناريو الصعود. وفي ظل التطور المتسارع للأوضاع، سيتم إعادة تقييم أي سيناريوهات إيجابية أو سلبية في حال تغيرت الظروف الحالية بشكل جوهري.

كما قامت المجموعة بدراسة التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-١٩ على استثماراتها في حقوق الملكية وقامت بمراجعة الافتراضات الهامة المستخدمة لتحديد القيم العادلة. سوف تستمر الإدارة في مراقبة الوضع الحالي، وفي ظل استمرار تقلبات الأسواق سوف تظل المبالغ المسجلة حساسة لتلك التقلبات.

سوف تستمر الإدارة في مراقبة الوضع الحالي وتكوين مخصصات تحسباً لأية مخاطر سلبية محتملة. أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية عند تحديد المبالغ المدرجة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، إلا أن السوق لا يزال غير مستقر وقد تبقى المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات بالسوق.